تعديات المباني على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١م) – دراسة جغرافية

د. صبحي رمضان فرج[1](*)
د. محمود فوزي فرج[2](*)

ملخص البحث:

شهدت التعديات على الأراضي الزراعية في مصر نمواً طفرياً منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ويقف وراء ذلك العديد من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية، وساعد عليه حالة الانفلات الأمني وغياب الرقابة وسلطة القانون فى إزالة مخالفات المبانى، والقصور في أداء بعض الأجهزة المسؤولة وتضارب اختصاصتها.

ووقع بمحافظة المنوفية خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١– ٨ فبراير ٢٠١٧م) ١٥٩٨٨٠ حالة تعدي، بكثافة تبلغ ٥٧,٩ حالة لكل كيلومتر مربع. وامتدت التعديات على مساحة ٤٧٩٩,٥ فدان من الأراضي الزراعية، بمتوسط مساحي ٠,٧٢ قيراط لكل حالة. واقتصرت الإزالات الرسمية للتعديات على ٥,٠% فقط من مجموع حالاتها ونحو ١١,٣% من إجمالي مساحتها.

وشهدت السنوات الأولى التالية للثورة (٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م) ذروة التعديات على الأراضي الزراعية بالمحافظة؛ حيث وقع بها ٨٥,٠% من المجموع الكلي لعدد التعديات، ونحو ٨٧,٠% من المجموع الكلي للمساحات المتعدى عليها. وجاء مركزا منوف وأشمون في صدارة مراكز المحافظة؛ إذ وقع بهما نحو ٤٦,٥% من مجموع حالات التعدي على الأراضي الزراعية بالمحافظة.

وتتألف الدراسة من ستة مباحث، عرض المبحث الأول التوزيع الجغرافي وتطور أعداد ومساحات التعديات على الأراضي الزراعية، وتناول المبحثين الثاني والثالث مؤثرات ودوافع التعدي وظروف وخصائص الحالات المتعدية، وعرض المبحثين الرابع والخامس نماذج للمحلات السكنية الأكثر تعدياً وأنماط الاستخدامات بالأراضي الزراعية المتعدى عليها، وناقش المبحث الأخير سبل حماية الأراضي الزراعية والتصدي للتعديات، بتقدير

(١) مدرس بقسم الجغرافيا– كلية الآداب– جامعة المنوفية.
(٢) مدرس بقسم الجغرافيا– كلية الآداب– جامعة المنوفية.
(*) اشترك الباحثان في إجراء الدراسة الميدانية وتطبيق استمارات الاستبيان وإدخال البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات، وتولى الباحث الأول صياغة وتحليل بيانات المباحث: الأول والثاني والخامس، واختص الباحث الثاني بصياغة وتحليل بيانات المباحث: الثالث والرابع والسادس.

الفاقد الاقتصادي للتعديات وتقييم جهود إزالتها وإجراءات التعويض والوقاية المستقبلية للأراضي الزراعية.

وأوصى البحث بالحسم في قضية إزالة التعديات، وبخاصة فيما يمكن إعادة الأرض معه مرة أخرى صالحة للإنتاج، وضرورة إصدار تشريع مماثل لتشريع الحاكم العسكري السابق يحظر كافة أشكال التعدي على الأراضي الزراعية وإزالتها فى الحال.

مقدمة:

تشكل الأرض الزراعية مورداً بيئياً غير متجدد يجب حمايته ويجرم الاعتداء عليه، حيث تنص المادة (٢٩) من الدستور المصري على أن "الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها".

وتبدو العلاقة بين النمو السكاني ومساحة الزمام الزراعي علاقة طردية في الدول التي تأخذ بالتخطيط، أي تتوسع الرقعة الزراعية بنمو السكان، ولكن في البلاد حديثة العهد بالتنمية تبدو العلاقة بينهما مضطربة بل عكسية أحياناً[١].

ويعمل بالقطاع الزراعي في مصر نحو ٣١% من القوى العاملة، ويسهم بنسبه ١٤% في الناتج المحلي الإجمالي للدولة (عام ٢٠١١م)[٢]. وقد زادت مساحة الرقعة الزراعية فيها من ٤,٩ مليون فدان عام ١٨٩٧م إلى ٨,٦٥ مليون فدان في عام ٢٠١٠م. إلا أن الزيادة المطردة في عدد السكان قد أسهمت في تقليص متوسط نصيب الفرد منها بشكل متواصل، حيث انخفض من ٠,٥١ فدان/ فرد إلى ٠,١١ فدان/ فرد خلال الفترة المذكورة، بنسبة تناقص بلغت ٧٨,٤%[٣].

وتأخذ التعديات على الأراضي الزراعية ثلاثة أشكال، الشكل **الأول:** التبوير الذي يعد وسيلة للتحايل بقصد استبعاد مساحة من الزمام المزروع وتركها بدون استغلال تمهيداً للبناء عليها، والشكل **الثاني:** التجريف ومعه تفقد الأرض

(١) فتحي محمد مصيلحي، المشكلة السكانية ومستقبل مصر، دار الماجد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٧٨.

(2) Zaghloul,S.S, Consideration of the Agricultural Problems as A Base of Water Resource Management in Egypt, Seventeenth International Water Technology Conference, IWTC17, stanbul, 5-7 November 2013,p.2.

(٣) اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، للفترة ١٨٩٧م– ٢٠١٠م.

خصوبتها وإنتاجيتها، والشكل **الثالث:** التعدي بالبناء على الأرض الزراعية للسكن أو للمنفعة العامة.

وللتعديات على الأراضي الزراعية تداعياته خطيرة على الأمن الغذائي وفـرص العمل؛ حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تناقص الرقعة الزراعية يصحبه تناقص في فرص العمل بمعدل فرصة عمل مباشرة و٠,٧ فرصة عمل غير مباشرة لكل فدان(١)، هذا فضلاً عن فقد مورد بيئي غير قابل للتعويض يتمثل في التربة المصرية، وهى تربة رسوبية خصبة شكّلها طمي نهر النيل، الذي توقفت إمداداته السنوية – التي تقدر بما يتراوح بين ٨٠ إلى ١١٠ مليون طن/ سنوياً– بعد بناء السد العالي(٢).

وتفاقمت هذه المشكلة مع تزايد الفقر والبحث عن مأوى دون النظر إلى الاعتبارات البيئية الأخرى، بالإضافة إلى حالة الانفلات الأمني وغياب الرقابة وسلطة القانون فى إزالة مخالفات المبانى، والرقابة المسؤولة على الإدارات المحلية التى تعانى من فساد وقصور كبير.

فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة نمواً في مساحة الكتل المبنية على حساب الأراضي الزراعية بمعدلات متباينة، بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة (١٩٨٤–٢٠٠٧م) حوالي ٥,٨% سنوياً، ارتفع بشكل طفري إلى ١٤,٤% سنوياً في أعقاب ثورة يناير (٢٠١١م)؛ لتزيد بذلك نسبة الأراضي المبنية من ١٢,٥% عام ٢٠١١م إلى ١٥,٩% من إجمالي مساحة الوادي والدلتا عام ٢٠١٥م(٣).

ووفقاً لتقرير الإدارة المركزية لحماية الأراضي التابعة لوزارة الزراعة المصرية وصل العدد الإجمالي لحالات التعدي على الأرض الزراعية في مصر منذ ٢٥ يناير

(1) El-Hefnawi,A.I, "Protecting" agricultural land from urbanization or "Managing" the conflict between informal urban growth while meeting the demands of the communities (Lessons learnt from the Egyptian policy reforms), p.5. Available at: (http://siteresources.worldbank.org).

(2) Smith,S.E.et al, Assessment and Monitoring of Sedimentation in the Aswan High Dam Reservoir Using Landsat Imagery, Hydrological of Remote Sensing and Remote Data Transmission, Proceedings of the Hamburg Symposium, August 1983,IAHS Publ .No.145, p.500.

(٣) سيد أحمد قاسم، مشكلة تعديات المباني على الأراضي الزراعية في مصر عقب ثورة يناير ٢٠١١م حتى يناير ٢٠١٣م– حالة قرية كفر الشرفا القبلي (قليوبية): دراسة في جغرافية الريف، مجلة بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ٣٤، ٢٠١٤م، ص ص ٥٦٣–٥٦٤.

٢٠١١م حتى ٥ فبراير ٢٠١٧م إلى مليون و٦٥٠ ألفاً و٢٥٠ حالة، على مساحة بلغت ٧٣ ألفاً و٣٢٩ فداناً. وأكد التقرير أن عدد الحالات التي تمت إزالتها خلال تلك الفترة بلغت ٣٥٦ ألفاً و٥٤٨ حالة، على مساحة تقدر بحوالي ٢٠ ألفاً و١١٧ فداناً، وبلغ عدد الحالات التي لم يتم إزالتها مليوناً و٢٩٣ ألفاً و٧٠٢ حالة، على مساحة من الأراضي الزراعية بلغت ٥٣ ألفاً و٢١٢ فداناً و٣ قراريط(١).

وبحسب التقرير جاءت محافظة البحيرة في المرتبة الأولى مساحة تعديات ٧٣٥٩ فداناً، تبعها محافظة الغربية بمساحة ٧٠٢٢. فداناً، ثم محافظة القليوبية بمساحة ٥٩١٩ آلاف فداناً، ومحافظة المنيا بمساحة ٥٤٩٢ فداناً، ومحافظة الشرقية بمساحة ٥٤٦٣ فداناً، ، ثم محافظة المنوفية بمساحة ٤٧٩٨ فداناً(٢).

إشكالية الدراسة:

تضرب العلاقة بين السكان والأرض الزراعية كمورد بيئي غير متجدد بجذور عميقة، إلا إنها انتقلت في أطوارها المتأخرة من علاقة إيجابية تقوم على التفاعل العضوي والتكامل المتبادل إلى علاقة سلبية تقوم على التعدي والاعتداء.

ومع توالي عمليات التعدي على الأرض الزراعية وفشل القوانين في التصدي لذلك صدر الأمر العسكري رقم (١) لعام ١٩٩٦م، وبالرغم من أنه لم ينجح في إيقاف الظاهرة، إلا أنه قد نجح نسبياً في التقليل منها.

ووفقاً للبيانات الرسمية، بلغ إجمالي عدد التعديات على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية خلال السنوات العشر التالية لصدور الأمر العسكري ١١١٦١ حالة تعدي، امتدت على مساحة ٣٤٢ فداناً، بمعدل ٣٤,٢ فدان/ سنوياً، أزيل منها ١٠٨٣٨ حالة، بمساحة ٣٣٣,٠ فداناً، تمثل ٩٧,٤% من إجمالي المساحة المتعدى عليها(٣)، وهو معدل يقل بكثير عن نظيره المسجل خلال الفترة (٢٠١١– ٢٠١٧م)

(١) وزارة الزراعة، تقرير الإدارة المركزية لحماية الأراضي، ٢٠١٧م.

(٢) وزارة الزراعة، المصدر السابق.

(٣) موسى فتحي عتلم، مشكلات الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية بين فرعي النيل– دراسة في الجغرافيا الزراعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٨م، ص ٢٦٣.

والذي يتجاوزه بمقدار (٢٣,٤ مثل)، أزيل منها فقط نحو ١١,٣% من مساحتها[١].

وشهدت المحافظة منذ يناير ٢٠١١م حتى مطلع فبراير من عام ٢٠١٧م حوالي ١٥٩,٨٨٠ ألف حالة تعدي (بمعدل سنوي يقترب من ٢٦,٦٥ ألف حالة تعدي سنوياً)، بما يمثل ٩,٦٩% من إجمالي حالات التعدي بمحافظات الجمهورية، امتدت في مساحة تتجاوز ٤٧٩٩ فداناً من أخصب الأراضي الزراعية[٣]، بما يمثل ٦,٥٤% من إجمالي مساحة الأراضي المتعدى عليها في مصر، ونحو ١,٤٧% من مساحة الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية.

يأتي هذا بينما يبلغ الحجم السكاني لمحافظة المنوفية حوالي ٤,١٤ مليون نسمة[٤]، يمثل ٤,٤٦% فقط من جملة السكان في مصر(عام ٢٠١٧م)، ويصل معدل النمو سكاني إلى ٢,٣٧% سنوياً، وهو أقل من نظيره القومي الذي يبلغ ٢,٦٧% للفترة (١٩٩٦-٢٠١٧م)، بالإضافة إلى وجود ظهير صحراوي للمحافظة بمركز السادات؛ إلا أن ذلك لم يمنع طفرة التعديات على مسطح أراضيها الزراعية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.

وبناء على ذلك، تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على مجموعة التساؤلات التالية:

- **ما هو الدور الذي لعبه الحافز المكاني والدافع البشري بالمحافظة في توجيه الزحف العمراني وزيادة وتيرته خلال الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١م).**
- **ما مدى انتظام المنحنى الكثافي للتعديات بالمحافظة خلال الفترة المذكورة، ومدى تناسب جهود إزالة التعديات مع ذلك.**
- **ما هى صور المركب الوظيفي لاستخدامات الأراضي الزراعية المتعدى عليها.**

(١)وزارة الزراعة، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

(٢)وزارة الزراعة، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، المصدر السابق.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على:
(http://www.msrintranet.capmas.gov.eg)

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهـــداف التالية:

- **الكشف عن دور العوامل الجغـرافية المؤثرة في توزيع التعديات وتوجيه محـاورها وتباين معدلاتها على الأراضي الزراعية.**
- **الوقـوف على دوافع الأفـراد والأسر للتعـدي على الأراضي الزراعية والعوامل التي ساعدت على ذلك.**
- **دراسة الخصائص السكنية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للحالات المتعدية على الأراضي الزراعية.**
- **تسليط الضـوء على مركب الاستخدامات بالأراضي المتعدى عليها، وتقدير الفـاقد الاقتصـادي لمخالفات التعدي.**
- **بحث سبل حماية الأراضي الزراعية وتقييم الجهود المبذولة في التصدي لمخالفات التعدي عليها.**

إطار ومنهجية الدراسة:

يتشكل الإطار العام للدراسة من ثلاثة أطر فرعية، **الإطار الأول:** موضوع الدراسة، وهو تعديات المباني على الأراضي الزراعية، **الإطار الثاني:** زمن الدراسة، وهو محدد بالفترة الزمنية التالية لـ ٢٥ يناير عام ٢٠١١م حتى فبراير ٢٠١٧م، **والإطار الثالث:** منطقة الدراسة، وهى محافظة المنوفية، من خلال ثلاثة مستويات، المستوى الأول: يتضمن دراسة التعديات على مستوى المحافظة بالكامل بمراكزها التسعة، والمستوى الثاني: يتضمن دراسة التعديات على مستوى بعض المراكز الإدارية كأطر تطبيقية، والمستوى الثالث: دراسة التعديات على مستوى الوحدات الإدارية الصغيرة (القرى والمدن) كنماذج ودراسات حالة.

وقد اعتمد البحث في معالجته للموضـوع على منهـج **التحليل المكاني** Spatial Analysis Approach لدراسة التباينات المكانية لظـاهرة التعديات على الأراضـي الزراعية على مستوى المراكز الإدارية والوحدات المحلية والمحاور المختلفة، **والمنهج السببي- التأثيري** Cause- Effect Approach لدراسة دوافع الظاهرة وتداعياتها بيئياً واقتصادياً، **والمنهـج السلوكي** Behavioral Approach، لدراسة

قـرار التعـدي ومدى ارتباطـه بظـروف الأسر وأحوالهم السكنية، بالإضافة إلى **منهـج تحليل التكلفـة- العائد** Cost- Benefit Analysis Approach، لتقـدير الخسائر الناتجة عن التعديات وحساب تكلفات التعويض.

واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من ثلاثة مصادر رئيسة، **المصدر الأول:** التقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن عدة جهات، أهمها وزارة الزراعة، ومديرية الزراعة والإدارات الزراعية ببعض مراكز محافظة المنوفية، بالإضافة إلى بيانات مديرية المساحة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة. **والمصدر الثاني:** الخرائط والصور الفضائية، لرصد وحساب مساحات التعدي خلال المدى الزمني للدراسة. **والمصدر الثالث:** بيانات الدراسة الميدانية (٢٠١٥م)، وقد استهدفت استكمال البيانات غير المتوافرة من خلال صحيفة الاستبيان، وشـمل تطبيقها ٤٠٥ حالة تعـدي على الأراضـي الزراعية، توزعت على ٦٥ محلة سكنية(*)، تمثل ٢٠,٠% من إجمالي عدد المحلات السكنية بالمحافظة، كما تضمنت الدراسة رفعاً ميدانياً للاستخدامات بالأراضي المتعدى عليها على طول بعض محاور الطرق البرية.

واستندت الدراسة في التحليل الإحصائي للبيانات على برنامج الإكسل Excel وبرنامج S.P.S.S، واعتمدت في الرسم والتمثيل الكارتوجرافي للبيانات على برنامجي (Google Earth)، (Arc G.I.S 10.3).

الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين:

أولاً: دراسات تناولت تأثير الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بعد عام ٢٠١١م، بالتطبيق على حالات ونماذج في مصر خارج محافظة المنوفية:

- دراسة "صقر"(١) عام ٢٠١٢م، " ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م- تحليل جغرافي لظاهرة

(*) تم اختيار العينة بحيث تغطي جميع مراكز المعمور الفيضي القديم بالمحافظة، ووقع اختيار المحلات السكنية فيها عشوائياً طبقاً لتسهيلات التطبيق.

(١) مجدي شفيق السيد صقر، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م- تحليل جغرافي لظاهرة الانفلات العمراني على طريق المنصورة- الزقازيق، ندوة "جغرافية العمران في محافظة دمياط"، قسم الجغرافيا، كلية الآداب بدمياط، جامعة المنصورة، مارس ٢٠١٢م.

الانفلات العمراني على طريق المنصورة–الزقازيق"، تناول فيه تأثير الانفلات الأمني فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م على التوسع والزحف العمراني على طول هذا المحور، وتتبع البحث التغيرات العمرانية وخصائصها من خلال دراسة ميدانية.

– دراسة "**شكري**"[١] **عام ٢٠١٣م**، "**الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمركز أطفيح**"، ناقشت النمو العمراني لمركز أطفيح والقرى التابعة له، وأنماط التجمعات العمرانية، والعوامل المؤثرة في الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وأهم مشكلاته وآليات التعامل معه.

– دراسة "**يوسف**"[٢] **عام ٢٠١٣م**، "**زحف العمران على الأراضي الزراعية بمركز أسيوط**"، ألقت الضوء على تطور عدد ومساحة التعديات، والأسباب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لتعدي الريفيين على الأراضي الزراعية، وتضمنت دراسة ميدانية على عينة قوامها ٩٠ مبحوثاً من الريفيين المتعدين على الأراضي الزراعية.

– دراسة "**عبد العظيم**"[٣] **عام ٢٠١٤م**، "**الأبعاد الجغرافية لمشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في قريتي بسطرة ومنشأة نصار بمركز دمنهور**"، استهدفت التعرف على العوامل المؤثرة في الزحف العمراني بالقريتين، وتحديد آثاره ورصد خصائصه، واقتراح أساليب مناسبة لوقفه والحد منه.

– دراسة "**قاسم**"[٤] **عام ٢٠١٤م**، "**مشكلة تعديات المباني على الأراضي الزراعية في مصر عقب ثورة يناير ٢٠١١م حتى يناير ٢٠١٣م– حالة قرية كفر الشرفا القبلي (قليوبية)**"، تناولت نمو مساحات المباني على الأراضي الزراعية في مصر،

(١) نرمين أحمد شكري، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمركز أطفيح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

(٢) عماد سامي يوسف، زحف العمران على الأراضي الزراعية بمركز أسيوط: دراسة جغرافية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد ٩٤، يوليو ٢٠١٣م، ص ص١٥٥– ٢١٥.

(٣) عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الأبعاد الجغرافية لمشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في قريتي بسطرة ومنشأة نصار بمركز دمنهور، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الحادي والستون، الجزء الأول، ٢٠١٤م، ص ص٣٥٧–٣٩٢.

(٤) سيد أحمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص٥٥٧–٦١٦.

وتوزيع الأراضي المتعدى عليها بمنطقة الدراسة، وخصائص المتعدين على الأراضي الزراعية، وأثر التعديات على ريفية القرية.

– دراسة "**عبد الجليل**"[١] **عام ٢٠١٥م**، "**الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة طنطا**"، تناولت الملامح الجغرافية للمدينة، وتطور النمو العمراني على حساب الأراضي الزراعية، والآثار السلبية الناتجة عن الزحف العمراني، ثم سبل المعالجة والحلول المقترحة لمواجهة التعديات.

–دراسة "**قاسم**"[٢] **عام ٢٠١٦م**، "**تعديات المباني على الأراضي الزراعية بمحافظة القليوبية– دراسة تطبيقية لمركز شبين القناطر**" تناولت تطور حالات التعديات وتوزيعها والعوامل المؤثرة فيها بمراكز المحافظة، وتضمنت دراسة تطبيقية على مركز شبين القناطر وقرية طحوريا بالمركز ذاته.

ثانياً: دراسات تناولت تأثير الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بالتطبيق على حالات ونماذج من محافظة المنوفية:

– دراسة "**عتلم**"[٣] **عام ٢٠٠٨م**، "**مشكلات الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية بين فرعي النيل**"، تناولت أوضاع تدهور الأراضي الزراعية في المحافظة ومستويات جدارتها الإنتاجية، وتناقص المساحات المزروعة وحالة الحيازات الزراعية، ثم اتجاهات تنمية الأراضي الزراعية وتقويمها، وذلك حتى تاريخ الدراسة (٢٠٠٨م).

– دراسة "**عبد الفتاح**"[٤]، **عام ٢٠١٣م**، "**الزحف الحضرى على الأراضى الزراعية فى محافظة المنوفية**"، تناولت التطور التاريخى للزحف العمراني الحضرى على

---

(١) راوية محسوب النبي عبد الجليل، الزحف العمواني على الأراضي الزراعية في مدينة طنطا– دراسة جغرافية، مجلة بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ٣٧، ٢٠١٥م، ص ص٨٩–١٣٦.

(٢) سيد أحمد قاسم، تعديات المباني على الأراضي الزراعية بمحافظة القليوبية – دراسة تطبيقية لمركز شبين القناطر خلال الفترة من يناير ٢٠١١– يناير ٢٠١٤ (تحليل جغرافي)، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي، ٢٢– ٢٤ مارس ٢٠١٦م، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، ص ص ١٠٩٧–١١٧١.

(٣) موسى فتحي عتلم، مرجع سبق ذكره.

(٤) عبد الفتاح السيد عبد الفتاح، الزحف الحضرى على الأراضى الزراعية فى محافظة المنوفية: دراسة جُغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

الأراضي الزراعية، والأبعاد المكانية للنمو العمراني الحضري والعوامل المؤثرة فيه، كما ناقشت الآثار الناتجة عن الزحف العمراني الحضري ومستقبل الزحف العمراني على الأراضي الزراعية فى المحافظة وآليات التعامل معه، واقتصرت معالجات الدراسة على فترة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١م.

– دراسة "**الدسوقي**"[١] **عام ٢٠١٤م، "أثر التعديات العمرانية على الأراضي الزراعية بقرى مركز قويسنا"**، اقتصرت الدراسة على تعديات المباني على الأراضي الزراعية بالقطاع الريفي للمركز، من خلال دراسة النمو العمراني الأفقي واتجاهاته بمحلات الدراسة خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٤م)، وعرضت لأعداد ومساحات تعديات الموجة الأولى التي أعقبت ثورة يناير(٢٠١١م) دون إشارة إلى دوافعها ومحاورها الجغرافية أو خصائص الحالات المتعدية، وركزت الدراسة بشكل واضح على الآثار الناتجة عن الزحف العمراني على الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة (أعداد العاملين بالزراعة– التركيب المحصولي– الالتحام الحضري– ظهور المناطق العشوائية– ارتفاع أسعار الأراضي– مشكلات الري والصرف).

– دراسة "**العكل**"[٢]، **عام ٢٠١٤م، "تقييم الآثار الاقتصادية للتوسعات في الاستخدامات الحضرية على الأراضي الزراعية (دراسة حالة محافظة المنوفية)"**، قدمت الدراسة تقديراً لمساحات وقيمة الأراضي المفقودة (باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية GIS والاستشعار عن بعد RS)، والإنتاج الضائع بالتعدي (بالتطبيق على مركزي شبين الكوم وقويسنا)، والعوائد المستقبلية المفقودة وتكلفات استصلاح أراضي بديلة، كما تضمنت عرضاً للجوانب الإدارية والقانونية المتعلقة بالتعديات على الأراضي الزراعية.

(١) فاطمة صابر الدسوقي، أثر التعديات العمرانية على الأراضي الزراعية بقرى مركز قويسنا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٤م.

(٢) محمد جمال سليمان العكل، تقييم الآثار الاقتصادية للتوسعات في الاستخدامات الحضرية على الأراضي الزراعية (دراسة حالة محافظة المنوفية)، ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ٢٠١٤م.

المبحث الأول: التوزيع الجغرافي وتطـور عـدد ومساحة حـالات التعدي على الأراضي الزراعية :

بلغت المساحة الكلية لمحافظة المنوفية ٢٧٦٠,٣ كم٢، منها ١٥٨٤,٢ كم٢ مساحة مأهـولة (سكن ومتناثرات- منافـع وجبانات- برك وأراضـي بـور- أراضـي زراعية)، بما يشكل ٥٧,٤% من جملة مساحة المحافظة، وتضم المحافظة حوالي ١١٧٦,١ كم٢ من الأراضي الصحراوية، تشكل ٤٢,٦% من جملة مساحتها، وتقع في القطاع الغربي للمحافظة بمركز مدينة السادات، الذي يتصدر مراكز المحافظة بمساحة تصل نسبتها ٤٤,٨%، يليه مركز أشمون بنسبة ١٠,٨%، بينما يتذيل مركزي الشهداء وبركة السبع مراكز المحافظة مساحياً بنسبة ٥,٥ و٤,٣% من جملة مساحة المحافظة لكل منهما على التوالي، جدول (١)، شكل (١).

جدول(١) المساحة الكلية والمأهولة بالمراكز الإدارية لمحافظة المنوفية (٢٠١١م)

المركز	المساحة الكلية (كم٢)	المساحة المأهولة (كم٢)				أراضي صحراوية خارج الزمام (كم٢)
		سكن ومتناثرات	منافع وجبانات	برك وأراضي بور	أراضي زراعية داخل الزمام	
شبين الكوم	١٧٩,٤٣٤	١٥,٦٤٧	١٢,٦٥٢	٠,٠٣٧	١٥١,٠٩٨	
أشمون	٢٩٧,٩٩٤	١٩,٤٥٨	١٨,٨٧٩	٠,١٢٢	٢٥٩,٥٣٥	
تلا	١٨٦,٤٧٤	١٠,٦٥٧	١٠,٩٧٢	٠,١٨٩	١٦٤,٦٥٦	
الباجور	١٦٧,٢٣٣	١١,٥٣٣	١٤,٢٣٥	٠,٠٥	١٤١,٤١٣	
منوف	٢١٦,٩٣٤	٨,٤١٣	١٨,٣٤٣	٠,٤٥٣	١٨٩,٧٢٥	
بركة السبع	١١٧,٤٨٨	٧,١٩٢	٧,٣٠٩	٠,١	١٠٢,٨٨٧	
قويسنا	٢٠٥,٨٨٢	١٥,٣٩٢	١١,١٢٨	٤,٢٨٩	١٧٥,٠٧٣	
الشهداء	١٥٢,٢٢١	٨,٢	٨,٠٨٢	٠,١٦٤	١٣٥,٧٧٥	
السادات	١٢٣٦,٦٨٦	٠,٥٠٨	٩,٨٤٢	٠,٠٥٩	٥٠,١٥٤	١١٧٦,١٢٢
إجمالي المحافظة	٢٧٦٠,٣٤٣(*)	٩٧,٠	١١١,٤٤٢	٥,٤٦٣	١٣٧٠,٣١٦	١١٧٦,١٢٢

المصدر: مديرية المساحة، محافظة المنوفية، ١/١/ ٢٠١١م.

(*) إجمالي المساحة المأهولة والأراضي الصحراوية خارج الزمام.

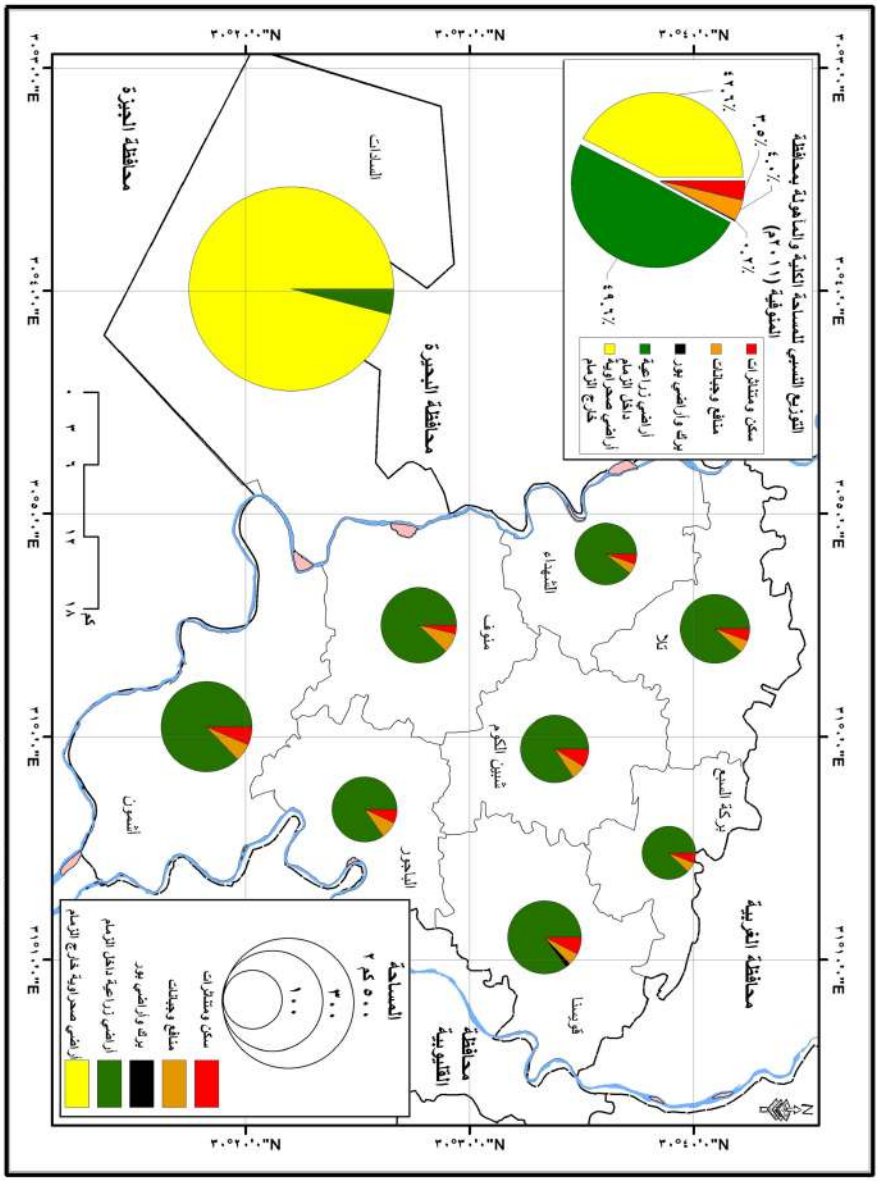

شكل (١) الاستخدامات الرئيسة للأراضي بمراكز محافظة المنوفية (٢٠١١م)

وبلغ إجمالي مساحة الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية عام ٢٠١١م حوالي ١٣٧٠,٣ كم٢، بما يمثل ٤٩,٦% من المساحة الكلية، ونحو ٨٦,٥% من جملة المساحة المأهولة بالمحافظة، وبذلك ينخفض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى ٠,٠٩ فدان/ فرد (٢,١٦ قيراط/ فرد).

وشهدت نسب التناقص في مساحات الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية تبايناً كبيراً منذ نهاية الربع الأول من القرن العشرين(١٩٢٧- ١٩٩٩م)، فقد ظلت نسب التناقص السنوي في مساحة الأراضي الزراعية في ارتفاع مستمر حتى عام ١٩٨٦م بنسب تراوحت بين ٠,١٢- ٠,٤٦%، ثم قفزت إلى ٦,١٥% سنوياً خلال الفترة (١٩٨٦- ١٩٩٩م)؛ وتمثلت أسباب هذه الطفرة في التوسع السكني للأسر الجديدة وانهيار الأسرة الممتدة التي كانت تميز المجتمع المنوفي عامة والريفي خاصة، والتوسع في مرافق البنيات التحتية للمدن وكبريات القرى (محطات الكهرباء- محطات معالجة الصرف الصحي- محطات تنقية مياه الشرب) والنمو السريع للخدمات السطحية(التعليمية- الصحية- الترويحية- الإدارية- الاجتماعية- الدينية)، بالإضافة إلى شبكات الخدمات الزراعية كشبكات الصرف الزراعي والطرق[١].

وبالرغم من القوانين التي أُصدرت لحظر التعدي على الأراضي الزراعية، والتي كان أهمها الأمر العسكري رقم (١) لعام ١٩٩٦م[*]، فقد استمر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بالمحافظة ليطال قرابة ١٩٤٨,٠ فدان خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠١٠م)[٢]، بمعدل ١٣٩,١ فدان سنوياً.

---

(١) فتحي محمد مصيلحي، المنوفية- طاقات بشرية متجددة وسقوف تنموية متغيرة، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، ٢٠٠٣م، ص ص١٧١-١٧٢.

(*) يحظر علي مالك الأرض الزراعية أو حائزها ارتكاب أي فعل من شأنه تبويرها أو المساس بخصوبتها أو إقامة أية مبان عليها مع ضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستخدمة في ارتكاب الجريمة، وقد نص القانون علي عقوبة الحبس مدة تزيد علي سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات لكل من يخالفه. وفي جميع الأحوال لوزير الزراعة أن يأمر بوقف الأعمال المخالفة وإعادة الحال إلى ما كان عليه بالطريق الإداري وعلي نفقة المخالف لحين صدور الحكم في الدعوى. وكان يسري علي التعديات قبل صدور الأمر العسكري القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣م؛ حيث يتم وقف الأعمال بالنسبة للتعديات بالبناء لحين الفصل فيها قضائياً، أما أعمال التبوير والتجريف فيتم إزالتها، وبعد الأمر العسكري تتم الإزالة لجميع أشكال التعدي أمام محاكم أمن الدولة، حيث أصبحت قضاياها تأخذ أحكامها صفة السرعة والحسم.

(٢)مديرية الزراعة بمحافظة المنوفية، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٠م.

صورة (١) مدينة شبين الكوم (شياخة ميت خاقان)– ٢٠١٦م

صورة (٢) قرية طملاي (مركز منوف) – ٢٠١٧م

صورة (٣) قرية كوم الضبع (مركز الباجور) – ٢٠١٧م

صورة (٤) قرية زاوية رزين (مركز منوف) – ٢٠١٧م

لوحة (١) نماذج من التعديات بالبناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١م)

وشهدت حركة التعدي على الأراضي الزراعية بالمحافظة نمواً طفرياً جديداً منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ساعد عليه الغياب الأمني وتباطؤ أجهزة الأمن في القيام بدورها في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١م، وعدم توافر المعدات والإمكانات اللازمة لإزالة هذا الكم الهائل من التعديات، بالإضافة إلى القصور في أداء بعض الأجهزة المسؤولة وتضارب اختصاصتها؛ مما حدا بالمتعدين إلى استغلال هذا التضارب فشرع الكثيرون منهم في تحويل التعدي إلى سكن مستقر يقيمون فيه كمأوى لا يمكن تغييره إلا بعد توفير مكان آخر، ونجح بعضهم في توصيل المرافق إلى منازلهم، وهو ما يدعم موقفهم عند إحالة مخالفتهم للقضاء، لوحة (١).

ويعرض الجـدول(٢) والشـكل (٢) التوزيع العـددي لحالات ومساحات التعدي على الأراضي الزراعية بمحـافظة المنوفية خــلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م- ٨ فبراير ٢٠١٧م) وأهم ما يتبين من خلاله ما يلي:

- بلغ إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترة المذكورة ١٥٩٨٨٠ حالة، امتدت على مساحة ٤٧٩٩,٥ فدان.
- بلغ المتوسط العام لكثافة حالات التعدي ٥٧,٩ حالة لكل كيلومتر مربع، ارتفع في وسط وجنوب المحافظة بمراكز شبين الكوم ومنوف وأشمون، حيث زاد على ١٠٠ حالة لكل كيلومتر مربع. وبلغ المتوسط المساحي لحالات التعدي حوالي ٠,٧٢ قيراط لكل حالة، انخفض بمراكز وسط المحافظة (شبين الكوم- منوف- الباجور) إلى أقل من ٠,٦٨ قيراط/ حالة، وارتفع نسبياً في شمال شرقي المحافظة بمركز قويسنا وفي غربها بمركز السادات، حيث تجاوز المتوسط ٠,٩ قيراط للحـالة؛ وذلك للزيادة النسبية في عـدد التعـديات ذات المساحات الكبيرة، وأغلبها من المشروعات الاقتصادية التي تستهدف الربح.
- ارتبطت أعداد ومساحات التعديات على الأراضي الزراعية بمراكز المحافظة إلى درجة كبيرة بمساحة الزمام الزراعي في كل منها، حيث أظهرت الدراسة ارتباطاً طردياً قوياً بينها بلغت درجته ٠,٨٢ و ٠,٩١ لكل منهما على التوالي.
- جاء مركزا منوف وأشمون في صدارة مراكز المحافظة من حيث عدد التعديات بمجموع ٧٤,٣ ألف حالة، بما يمثل ٤٦,٥% من مجموع عدد التعديات بالمحـافظة، امتدت على مساحة ٢٠٦٧,٨ فـدان، بنسبة ٤٣,١% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المتعدى عليها بالمحافظة.

جدول(٢) التوزيع العددي لحالات ومساحات التعدي على الأراضي الزراعية بمراكز محافظة المنوفية خلال الفترة(٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م)

المركز الإداري	من يناير ٢٠١١م حتى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م				من ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م حتى ٢٣ مارس ٢٠١٥م				من ٢٣ مارس ٢٠١٥م حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م				إجمالي عدد التعديات (٢٠١١-٢٠١٧م)	إجمالي مساحة التعديات بالفدان (٢٠١١-٢٠١٧م)	كثافة التعديات (حالة/كم٢)	متوسط مساحة التعديات (قيراط/حالة)
	العدد	% من إجمالي المركز(*)	المساحة		العدد	% من إجمالي المركز(*)	المساحة		العدد	% من إجمالي المركز(*)	المساحة					
			فدان	% من إجمالي المركز(*)			فدان	% من إجمالي المركز(*)			فدان	% من إجمالي المركز(*)				
شبين الكوم	١٧٣٣١	٨٧,١	٥٠٤,٠٤	٩١,١	٢٣٢٧	١١,٧	٤١,١٥	٧,٤	٢٣٣	١,٢	٧,٨٢	١,٤	١٩٨٩١	٥٥٣,٠٢	١١٠,٩	٠,٦٧
أشمون	٢٩٧٠٨	٨٠,٠	١٠٨٣,٢٤	٨٩,٢	٦٧١٣	١٨,١	١١٠,٨٨	٩,١	٧٠٢	١,٩	٢٠,٨٩	١,٧	٣٧١٢٣	١٢١٥,٠١	١٢٤,٦	٠,٧٩
تلا	٩٥٠٧	٦٨,٦	٣٢٨,٥٩	٧٣,٩	١٨٩١	١٣,٦	٣٧,٢٠	٨,٤	٢٤٦٨	١٧,٨	٧٩,١١	١٧,٨	١٣٨٦٦	٤٤٤,٨٩	٧٤,٤	٠,٧٧
الباجور	١٣٢٦٦	٨٣,٩	٤٠٨,٣٨	٩٠,٨	٢٢٩٩	١٤,٥	٣٢,٥٦	٧,٢	٢٤٦	١,٦	٨,٥٨	١,٩	١٥٨١١	٤٤٩,٥٢	٩٤,٥	٠,٦٧
منوف	٣٥٥٨٠	٩٥,٧	٧٧٠,٠٣	٩٠,٣	١٣٨٧	٣,٧	٧٥,٩٤	٨,٩	٢٢٣	٠,٦	٦,٨٣	٠,٨	٣٧١٩٠	٨٥٢,٨٠	١٧١,٤	٠,٥٥
بركة السبع	١٠٤٤٧	٩٠,٧	٣٠٦,٦٩	٩٣,٠	٩٤٤	٨,٢	١٩,٠٣	٥,٨	١٣١	١,١	٤,٠٢	١,٢	١١٥٢٢	٣٢٩,٧٤	٩٨,١	٠,٦٩
قويسنا	١٠٦١٧	٨٢,٨	٤٥٤,٥٧	٧٨,٥	١٧٧٢	١٣,٨	٧٧,١٦	١٣,٣	٤٢٨	٣,٣	٤٧,١١	٨,١	١٢٨١٧	٥٧٨,٨٤	٦٢,٣	١,٠٨
الشهداء	٦١٠٣	٨١,٦	١٨٩,٣٧	٨٨,٤	١٢٨١	١٧,١	٢٣,٥٣	١١,٠	٩٧	١,٣	١,٣٩	٠,٦	٧٤٨١	٢١٤,٢٩	٤٩,١	٠,٦٩
السادات	٣٢٨٩	٧٨,٧	١٢٨,٩٧	٧٩,٩	٨٠٥	١٩,٣	٢٩,٥٥	١٨,٣	٨٥	٢,٠	٢,٨٦	١,٨	٤١٧٩	١٦١,٣٧	٣,٤	٠,٩٣
المحافظة	١٣٥٨٤٨	٨٥,٠	٤١٧٣,٨٨	٨٧,٠	١٩٤١٩	١٢,١	٤٤٧,٠	٩,٣	٤٦١٣	٢,٩	١٧٨,٦١	٣,٧	١٥٩٨٨٠	٤٧٩٩,٤٨	٥٧,٩	٠,٧٢

المصدر: مديرية الزراعة بمحافظة المنوفية، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م، والنسب والمعدلات من حساب الباحث.

(*) % من إجمالي التعديات بالمركز عام ٢٠١٧م.

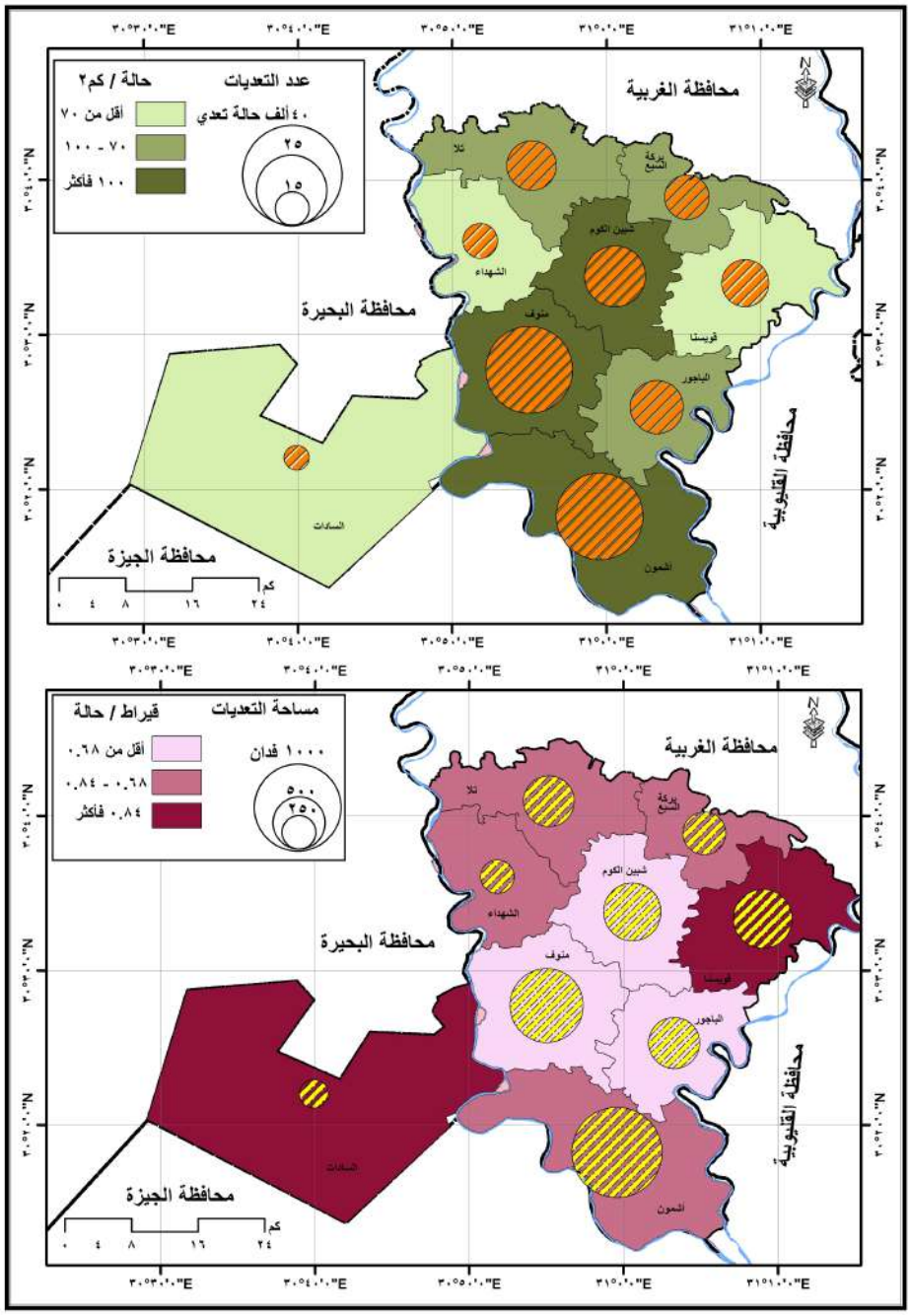

شكل (٢) التوزيع الجغرافي لأعداد ومساحات التعديات على الأراضي الزراعية ومعدلاتها بمراكز محافظة المنوفية خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م – ٨ فبراير ٢٠١٧م)

- يظهر تحليل التطور الزمني لعدد التعديات ومساحتها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م) انخفاضها تدريجياً وبشكل مستمر، كما بالشكل (٣)، والذي يظهر تحليله ما يلي:

- المرحلة الأولى (٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م):

نظراً لحالة الانفلات الأمني التي بلغت ذروتها خلال هذه الفترة، فقد زادت التعديات على الأراضي الزراعية، ليبلغ إجمالي عدد الحالات ١٣٥,٨٥ ألف حالة، بما يمثل ٨٥,٠% من المجموع الكلي لعدد التعديات، امتدت على ٤,١٧ ألف فدان، بنسبة ٨٧,٠% من المجموع الكلي للمساحات المتعدى عليها بالمحافظة، بمتوسط مساحي ٠,٧٤ قيراط/ حالة. وتركزت التعديات بشكل واضح خلال هذه الفترة بمركزي أشمون ومنوف(٤٨,١% من مجموع الحالات و٤٤,٤% من مجموع مساحة التعديات بالمحافظة)، وجاءت التعديات بهذه الفترة أكثر توطناً بمركزي منوف وبركة السبع (معامل توطن ١,١٣ و١,٠٧ لكل منهما على التوالي) بالنسبة لعدد الحالات، وبمركزي بركة السبع وشبين الكوم (معامل توطن ١,٠٧ و١,٠٥ لكل منهما على التوالي) بالنسبة لمساحات التعدي.

- المرحلة الثانية (٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م حتى ٢٣ مارس ٢٠١٥م):

انخفض العدد الإجمالي لحالات التعدي خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، حيث وصل إلى ١٩,٤٢ ألف حالة، مثلت ١٢,١% من المجموع الكلي لعدد التعديات بالمحافظة، انكمشت معها مساحة الأراضي الزراعية بمقدار ٤٤٣,٤ فدان، بنسبة ٩,٢% من إجمالي المساحة الكلية المتعدى عليها بالمحافظة. بمتوسط مساحي منخفض يصل إلى ٠,٥٥ قيراط/ حالة. واستحوذ مركز أشمون خلال هذه الفترة على العدد الأكبر من حالات التعدي، حيث وقع فيه بمفرده ٣٤,٦% من مجموع الحالات، واشترك مع مركزي منوف وقويسنا في ٥٩,٦% من مساحة التعديات التي وقعت بالمحافظة خلال هذه المدة. وجاءت التعديات بهذه الفترة أكثر توطناً في مركزي السادات وأشمون بالنسبة لعدد الحالات (معامل التوطن ١,٦٠ و١,٥٠ لكل منهما على التوالي)، وفي مركزي السادات والشهداء بالنسبة لمساحات التعدي (معامل التوطن ١,٩٧ و١,١٨ لكل منهما على التوالي).

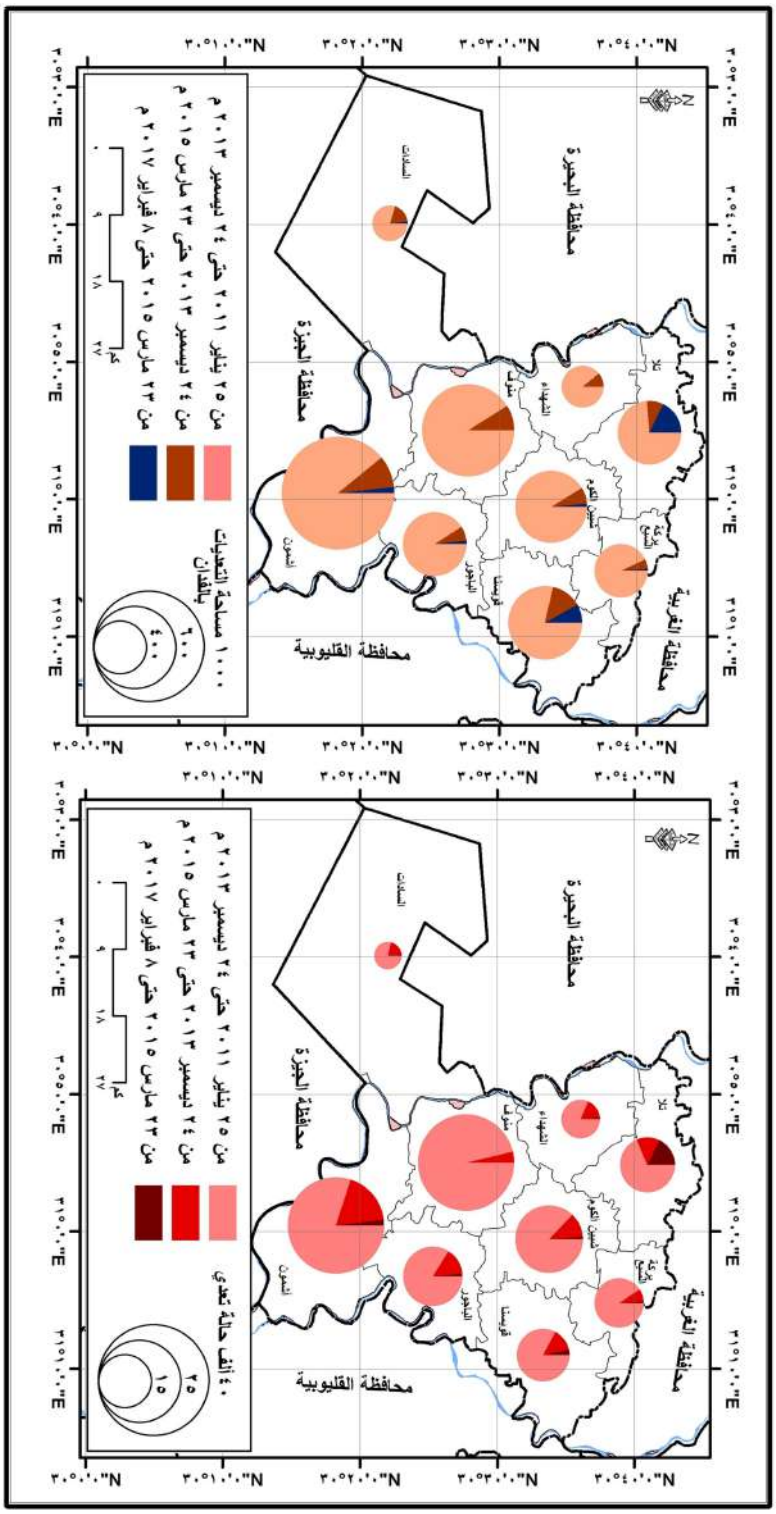

شكل (٣) التوزيع الجغرافي لحالات ومساحات التعدي على الأراضي الزراعية خلال الفترات الزمنية المختلفة فيما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م

- المرحلة الثالثة (٢٣ مارس ٢٠١٥م حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م):

خلال هذه المرحلة تم تشديد الإجراءات التنفيذية لملاحقة مخالفات البناء على الأراضى الزراعية بالإزالة الفورية لحالات التعدي المستحدثة، بدلاً من إبرام المحليات محاضر مخالفة لها. وهو ما انعكس بوضوح في تناقص أعداد التعديات المسجلة خلال هذه الفترة، حيث وصل مجموعها إلى ٤,٦١ ألف حالة، بنسبة ٢,٩% من المجموع الكلي لعدد حالات التعدي بالمحافظة، بمساحة ١٧٨,٦ فدان، شكلت ٣,٧% من المساحة الكلية للتعديات. إلا أنه ارتفع خلالها المتوسط العام لمساحة الحالات ليبلغ ٠,٩٣ قيراط/ حالة. وازداد معامل توطن التعديات خلال هذه الفترة بوضوح في مركزي تلا وقويسنا بالنسبة لعدد حالات التعدي (٦,١٣ و١,١٤ لكل منهما على التوالي) ومساحة التعديات(٤,٨١ و٢,١٩ لكل منهما على التوالي).

المبحث الثاني: مؤثرات ودوافع التعدي على الأراضي الزراعية:

(٢-١) المؤثرات الديموغرافية والحضرية:

وصل المعدل الديموغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م) قرابة ٤١,٢٦ حالة/ ألف نسمة، بمتوسط ٥,٢٠ متر مربع للفرد(*).

ولدراسة الدوافع الديموغرافية والأبعاد الريفية والحضرية للتعديات سيلقي البحث بالضوء على الملامح الجغرافية لتعديات الموجة الأولى التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١م حتى ديسمبر ٢٠١٣م، وهى الفترة التي شهدت ٨٥% من مجموع حالات التعدي وحوالي ٨٧% من مسلحتها بمراكز المحافظة حتى فبراير ٢٠١٧م، وذلك على النحو الموضح بالجدول(٣) والشكلين(٤) و(٥).

(٢-١-١) المؤثرات الديموغرافية:

- أظهرت الدراسة ارتباطاً طردياً متوسطاً بين إجماليات الحجم السكاني بوحدات الإدارة المحلية للمحافظة وعدد ومساحة التعديات على الأراضي الزراعية، بلغت درجته (٠,٣٧).

(*) ناتج قسمة عدد حالات التعدي ومساحتها على إجمالي سكان المحافظة في منتصف الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م).

جدول(٣) تأثير الدوافع الديموغرافية والحالة الحضرية على وأعداد ومساحات التعدي على الأراضي الزراعية بمراكز محافظة المنوفية خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م –٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م)

المركز الإداري	الدوافع الديموغرافية للتعدي			نمط التعديات[٤]								
				التعديات الحضرية				التعديات الريفية				
				العدد			المساحة		العدد		المساحة	
	الحجم السكاني ٢٠١١م[١] (ألف نسمة)	معدل النمو السكاني السنوي(١٩٩٦-٢٠٠٦م)[٢] %	معدل تزاحم الغرف فرد/ غرفة ٢٠٠٦م[٣]	(حالة)	(%) من إجمالي عدد التعديات بالمركز	المعدل لكل ألف نسمة من سكان الحضر	فدان	(%) من جملة مساحة التعديات بالمركز	(حالة)	(%) من إجمالي عدد التعديات بالمركز	المعدل لكل ألف نسمة من سكان الريف	فدان	(%) من جملة مساحة التعديات بالمركز
شبين الكوم	٥٨٠,٦	١,٥٠	١,٠٧	١١٨٥	٦,٨	٦,١	٣٥,٩١	٧,١	١٦١٤٦	٩٣,٢	٤١,٢	٤٦٨,١٣	٩٢,٩
أشمون	٧١١,٦	١,٩٥	١,٢١	٣٠١٧	١٠,٢	٣١,٣	٧١,٢٨	٦,٦	٢٦٦٩١	٨٩,٨	٤٢,٥	١٠١١,٩٦	٩٣,٤
تلا	٣٢٧,٧	١,٣٢	١,٠٨	٦٨٩	٧,٢	١٢,٨	٢٩,٦٩	٩,٠	٨٨١٨	٩٢,٨	٣٢,٥	٢٩٨,٩	٩١,٠
الباجور	٣٣٦,٤	١,٩٤	١,١٤	٣٥٣	٢,٧	٧,١	١٠,٥	٢,٦	١٢٩١٣	٩٧,٣	٤٣,٣	٣٩٧,٨٨	٩٧,٤
منوف	٥٢٨,٩	١,٦٤	١,١٧	٥٣٠٤	١٤,٩	٣٣,٦	١٩١,١٢	٢٤,٨	٣٠٢٧٦	٨٥,١	٨٠,٨	٥٧٨,٩١	٧٥,٢
بركة السبع	٢٦٥,٤	١,٩١	١,٠٨	٧٧٠	٧,٤	٢٠,٣	١٩,٠٣	٦,٢	٩٦٧٧	٩٢,٦	٤١,٥	٢٨٧,٦٦	٩٣,٨
قويسنا	٤٢١,٩	٢,٠٢	١,٠٨	٣٥٤	٣,٣	٦,٩	٢٣,٤٢	٥,٢	١٠٢٦٣	٩٦,٧	٢٦,٧	٤٣١,١٥	٩٤,٨
الشهداء	٢٨٠,٤	١,٥٧	١,١٠	٥٥١	٩,٠	٩,٨	٢٠,٦٣	١٠,٩	٥٥٥٢	٩١,٠	٢٤,٦	١٦٨,٧٤	٨٩,١
السادات	١٦٠,٥	٥,٠٣	١,٢٨	٠	٠,٠	٠,٠	٠	٠,٠	٣٢٨٩	١٠٠,٠	٣١,١	١٢٨,٩٧	١٠٠,٠
المحافظة	٣٦١٣,٤	١,٨٥	١,١٣	١٢٢٢٣	٩,٠	١٥,٤	٣٩٨,٥٨	٩,٥	١٢٣٦٢٥	٩١,٠	٤٢,٤	٣٧٧٥,٣	٩٠,٥

المصدر: (١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة المنوفية، ٢٠١١م.

(٢) من حساب الباحث، اعتماداً على أحجام السكان في تعدادي ١٩٩٦– ٢٠٠٦م.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والظروف السكنية، ٢٠٠٦م.

(٤)مديرية الزراعة بمحافظة المنوفية، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤م، والنسب والمعدلات من حساب الباحث.

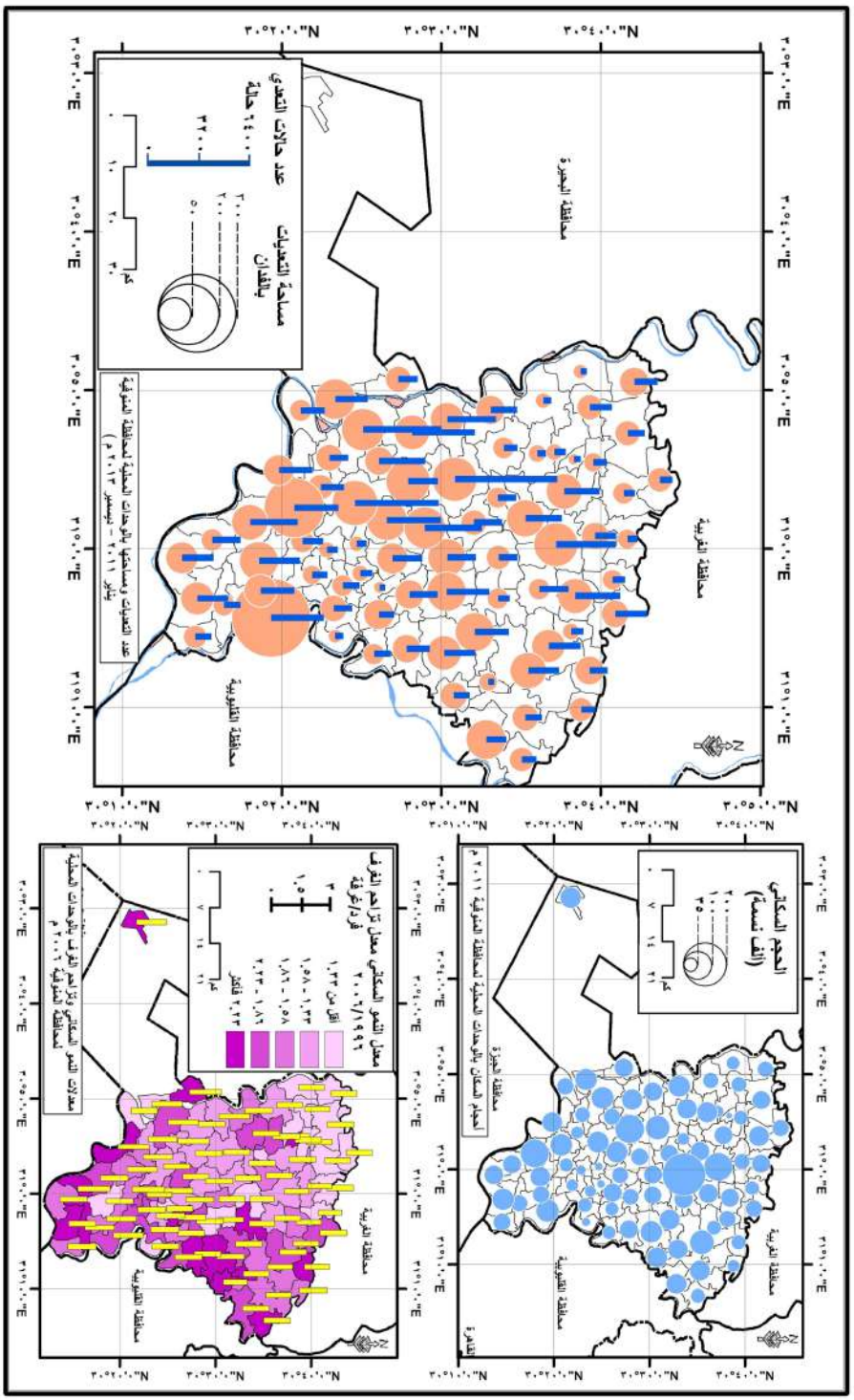

شكل (٤) التوزيع الجغرافي لأعداد ومساحات التعديات على الأراضي الزراعية وأحجام ومعدلات النمو السكاني بالوحدات المحلية لمحافظة المنوفية خلال الفترة (يناير ٢٠١١ – ديسمبر ٢٠١٣م)

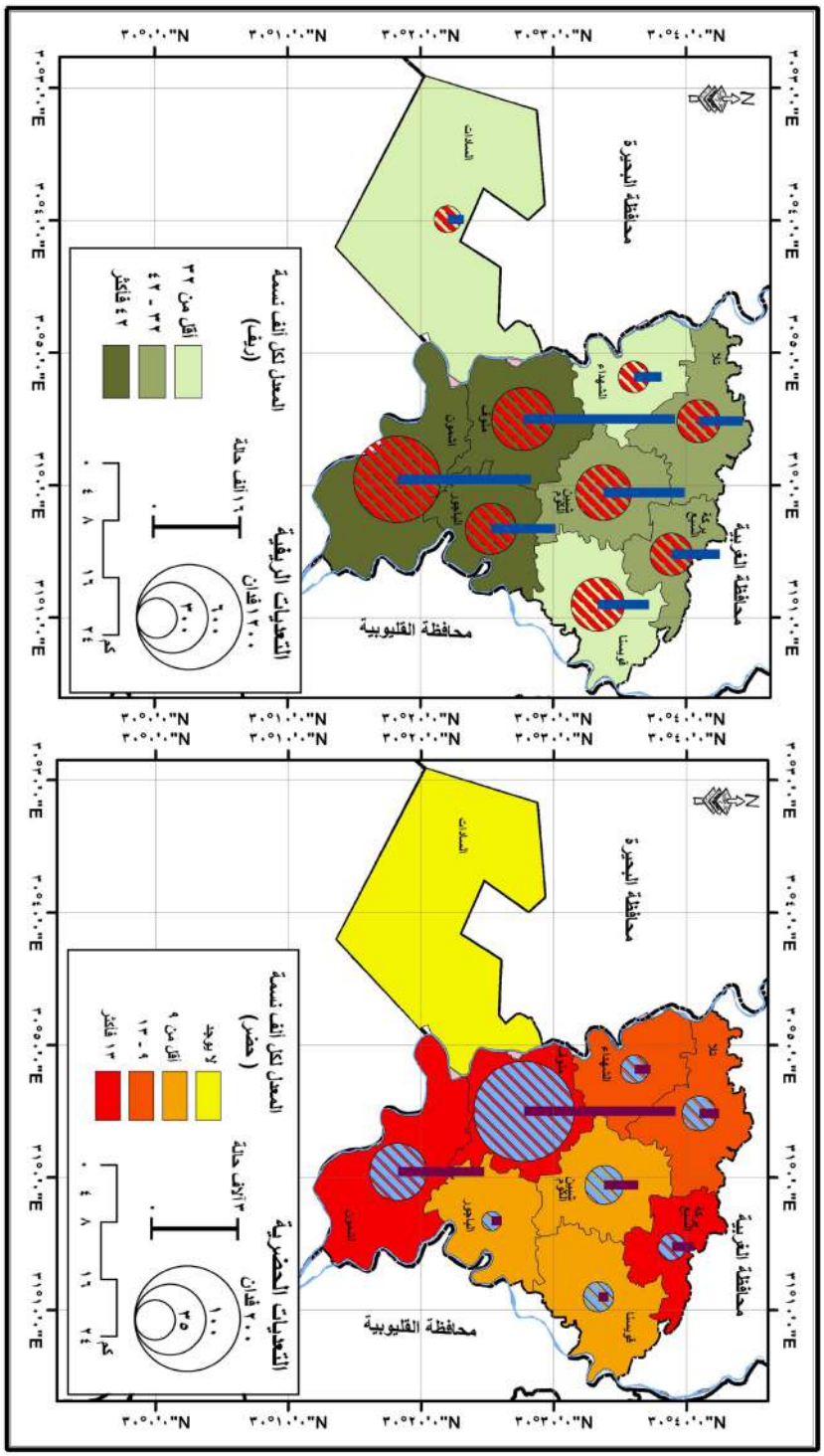

شكل (٥) التوزيع الجغرافي للتعديات الريفية والحضرية ومعدلاتها بمراكز محافظة المنوفية خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م – ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م)

- بلغ المتوسط العام لمعدل النمو السكاني السنوي بالمحافظة خلال الفترة التعدادية (١٩٩٦م- ٢٠٠٦م) حوالي ١,٨٥%، انخفض نسبياً بمراكز تلا وشبين الكوم والشهداء ومنوف فلم يتجاوز المتوسط العام، بينما ارتفع إلى ٥,٠% بمركز السادات؛ نتيجة الزيادة غير الطبيعية الناتجة عن الهجرة، وأظهرت الدراسة ارتباطاً عكسياً ضعيفاً بين معدلات النمو خلال هذه الفترة بوحدات الإدارة المحلية للمحافظة وعدد التعديات على الأراضي الزراعية، بلغت درجته (-٠,١٨).
- بلغ المتوسط العام لمعدل تزاحم الغرف بالمحافظة ١,١٣ فرد/ غرفة، ارتفع نسبياً بمركزي أشمون والسادات إلى ١,٢١ و١,٢٨ فرد/ غرفة بكل منهما على التوالي، وقد أظهرت الدراسة ارتباطاً طرياً ضعيفاً بين معدلات تزاحم الغرف وعدد التعديات بوحدات الإدارة المحلية للمحافظة بلغ حوالي (٠,١٨).
- تؤشر العلاقات على ضعف تأثير محفزات النمو السكاني والتزاحم في حركة التعديات التي أعقبت الثورة، وأن الكثير من حالاتها كانت استغلالاً لظروف استثنائية أكثر منها تعبيراً عن حاجة حقيقية؛ يتأكد ذلك من خلال الأعداد الكبيرة من حالات التعدي التي تستهدف الربح كالمشروعات الإنتاجية والخدمية وغيرها.

(٢-١-٢) المؤثرات الريفية والحضرية:

- انخفض عدد التعديات الحضرية بالمحافظة، فبلغ مجموعها ١٢,٢٢ ألف حالة، شكلت ٩,٠% من إجمالي عدد الحالات بالمحافظة، ونحو ٩,٥% من إجمالي مساحتها، في مقابل ١٢٣,٦٣ ألف حالة تعدي للمحلات العمرانية الريفية، شكلت ٩١,٠% من إجمالي عدد الحالات بالمحافظة، ونحو ٩٠,٥% من إجمالي مساحتها.
- انخفض معدل التعديات بالمحلات العمرانية الحضرية ليبلغ في متوسطه العام ١٥,٤ حالة/ ألف نسمة، ارتفع نسبياً بمركزي أشمون ومنوف ليتجاوز ٣٠ حالة/ ألف نسمة بكل منهما. في المقابل ارتفع المتوسط العام للتعديات بالمحلات العمرانية الريفية ليصل إلى ٤٢,٤ حالة/ ألف نسمة، وارتفع بوضوح بمركز منوف ليقترب من ضعف المتوسط العام بريف المحافظة (٨٠,٨ حالة/ ألف نسمة). ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الحائزين لأراضي زراعية بين سكان الحضر، فضلاً عن الارتفاع النسبي لحجم السكان بالمحلات الحضرية.

(٢-٢) تأثير المحاور الخطية:

نجحت المحاور الخطية لشبكات المجاري المائية والطرق البرية في استقطاب أعداد ومساحات كبيرة من تعديات المباني على الأراضي الزراعية خلال السنوات التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؛ وذلك لما تتمتع به هذه المحاور من مزايا موقعية فريدة. ويستعرض هذا المبحث نماذج من قطاعات خطية لمجاري مائية وطرق برية ويرصد التعديات على طول محاورها.

(٢-٢-١) المجاري المائية:

تمثل المجاري المائية بيئة طبيعية ولاندسكيب مفتوح، إلا أن الأراضي الزراعية على طول ضفافها شهدت أعداداً كبيرة من التعديات، وهى التي تمثل في الوقت ذاته حرماً لهذه المجاري تقيد القوانين البناء فيه أو التعدي عليه(*).

ويعرض الجدول (٤) والشكل (٦) مساحة المباني المتعدية على حرم بحر شبين- الممتد حتى ٢٠ متراً على الضفتين- بقطاع مركز شبين الكوم فيما بعد ٢٥ يناير، وأهم ما يتبين من خلاله ما يلي:

جدول(٤) التعديات بالبناء في حرم بحر شبين (٢٠ متراً) بمركز شبين الكوم بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م

الناحية	متوسط طول محور المجرى (كم)	مساحة المباني المتعدية (فدان)		إجمالي المساحة		كثافة التعديات على حرم المجرى
		الضفة الشرقية	الضفة الغربية	فدان	%	فدان/ كم
الدالاتون	١,٠٨	٠,٩٣	–	٠,٩٣	٤,٥	٠,٨٦
كفر شنوان	١,٣٧	–	٠,٥٧	٠,٥٧	٢,٨	٠,٤٢
شنوان	٣,٥٨	٠,٤٦	٠,٥٦	١,٠٢	٥,٠	٠,٢٨
مدينة شبين الكوم	٥,٨٠	١,٨٩	٠,٧٥	٢,٦٤	١٢,٨	٠,٤٦
كفر طنبدي	٠,٧٩	–	٤,٢١	٤,٢١	٢٠,٥	٥,٣٣
مليج	٧,٦٠	٤,٢٨	٥,٨٠	١٠,٠٨	٤٩,٠	١,٣٣
ميت عافية	٣,٧٨	٠,٢٣	٠,٨٦	١,٠٩	٥,٣	٠,٢٩
الكوم الأخضر	٠,٧٩	–	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٢	٠,٠٥
الإجمالي	٢٤,٧٩	٧,٧٩	١٢,٧٩	٢٠,٥٨	%١٠٠	٠,٨٣

المصدر: من حساب الباحث، اعتماداً على الصور الفضائية لبرنامج(Google Earth)، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م، والنسب من حساب الباحث.

(*) المادة (٥) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤م، بإصدار قانون الري والصرف (الجريدة الرسمية – العدد ٩ (تابع) في ١/٣/ ١٩٨٤م.

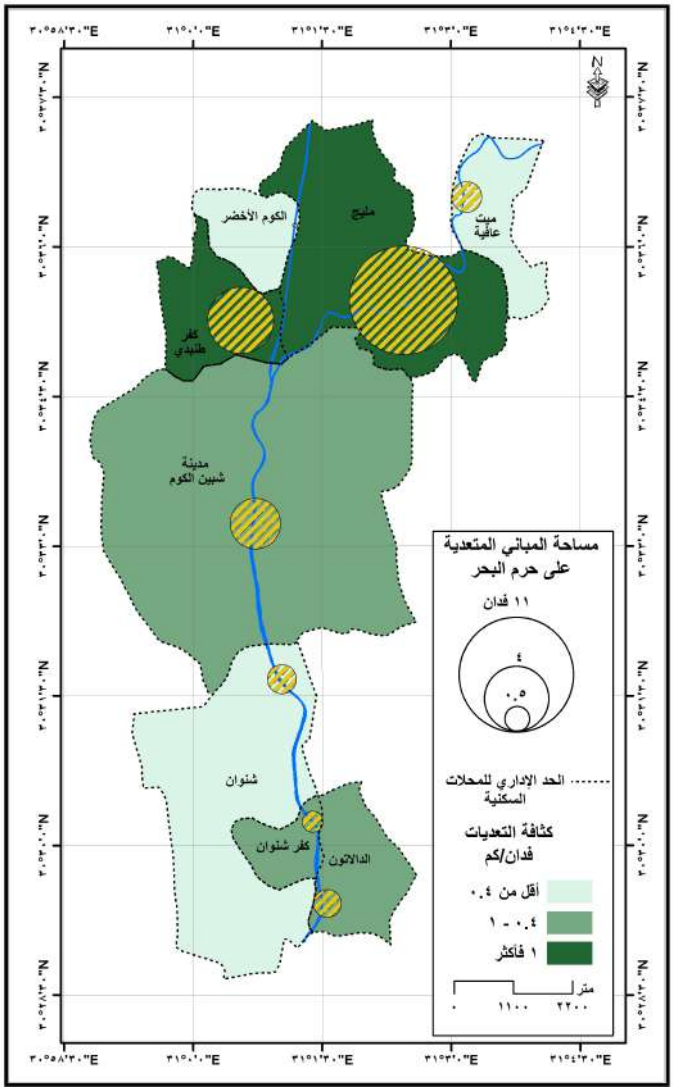

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الخرائط الرقمية للمحلات السكنية بمحافظة المنوفية (٢٠٠٨م)، مقياس ١: ٥٠٠٠& الصور الفضائية لبرنامج (Google Earth)

شكل (٦) التوزيع الجغرافي لمساحة التعديات على حرم بحر شبين الكوم (٢٠ متراً) فيما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م

- بلغت المساحة الإجمـالية للمباني المتعدية على ضفتي بحـر شبين حوالي ٢٠,٥٨ فدان(٨٦,٤ ألف متر مربع)، بمعدل ٠,٨٣ فدان لكل كيلومتر، منها حوالي ٧,٧٩ فدان بالضفة الشرقية (٣٧,٩%)، و١٢,٧٩فدان بالضفة الغربية (٦٢,١%).

- وقعت أغلب التعديات بقطاع قرية مليج، حيث استأثر بنحو ٤٩,٠% من مساحة المباني المتعدية على حرم البحر بالمركز، وجاء في المرتبة الثانية قرية كفر طنبدي بنسبة ٢٠,٥%، ثم مدينة شبين الكوم بنسبة ١٢,٨% (لوحة (٢))، وانخفضت النسبة بباقي النواحي المطلة على البحر(خمس نواحي) فبلغت بها جميعاً ١٧,٧% من المساحة الكلية للمباني المتعدية.
- تصدّر قطاعا قرية كفر طنبدي وقرية مليج قطاعات المجرى المائي بشأن كثافة التعديات على طـولهما، حيث بلغت ٥,٣ و١,٣ فدان/ كيلومتر بكل منهما على التوالي.

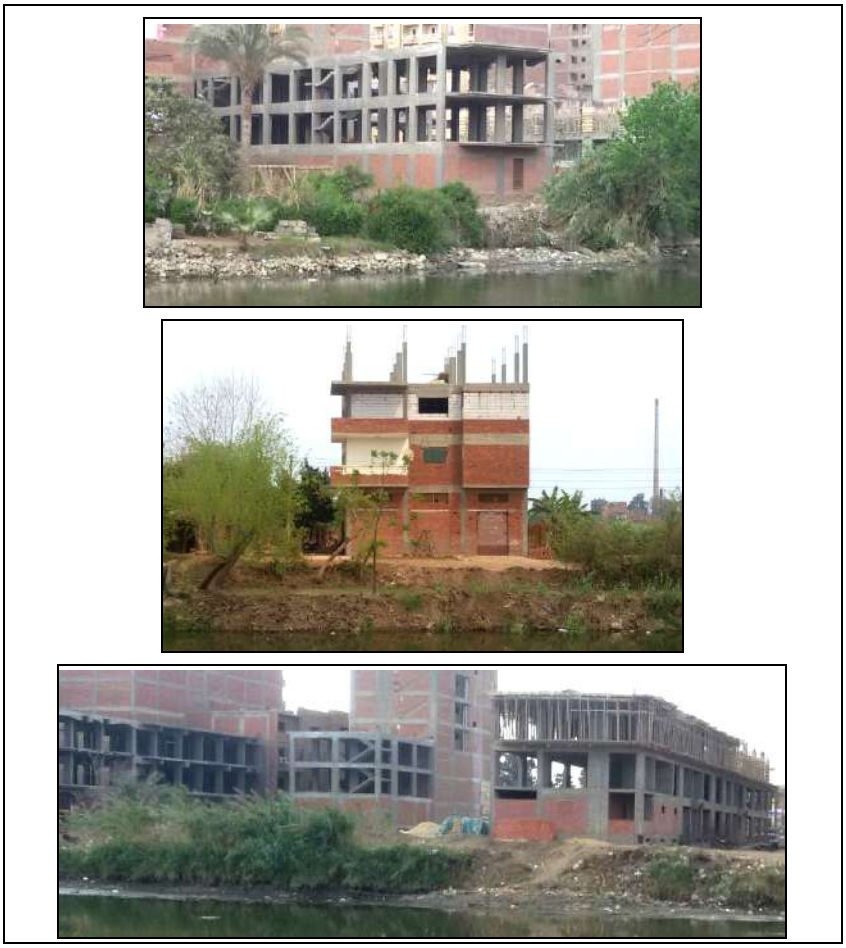

لوحة (٢) نماذج من التعديات بالبناء في حرم بحر شبين بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١م) (مدينة شبين الكوم– ٢٠١٧م)

(٢-٢-٢) الطرق البرية:

تمثل محاور شبكات الطرق أحد أهم محاور جذب واستقطاب المباني السكنية والمشروعات الإنتاجية والخدمية التي تستهدف تحقيق الربح، وقد ظهر ذلك بوضوح خلال الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؛ وذلك لما تتميز به هذه المحاور من إمكانات موقعية وسهولة في إمكانية الحركة والوصول.

ويُظهر الجدول(٥) والشكل(٧) مساحة تعديات المباني على الأراضي الزراعية بمحور طريق الباجور– شبين الكوم خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م – ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م)، ويتبين من خلالهما ما يلي:

جدول (٥) مساحة التعديات بالبناء على الأراضي الزراعية بمحور طريق الباجور – شبين الكوم بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م

الناحية	طول محور الطريق (كم)	مساحة التعديات (فدان)		الإجمالي		كثافة التعديات على محور الطريق
		الجانب الأيمن	الجانب الأيسر	فدان	%	فدان/ كم
مدينة الباجور	٢,٣٦	١,٢٩	١,٧٤	٣,٠٢	١٨,٢	١,٢٨
كوم الضبع	٢,٦٤	٢,٣٥	٠,٤٩	٢,٨٤	١٧,٠	١,٠٧
شبرازنجي	٠,٤٧	–	٠,٥٨	٠,٥٨	٣,٥	١,٢٣
شنوان	٥,٦٤	٤,١٤	٥,٠٨	٩,٢٢	٥٥,٤	١,٦٤
كفر شنوان	٠,٦٧	٠,١٠	–	٠,١٠	٠,٦	٠,١٥
مدينة شبين الكوم	١,٣٨	٠,٣٨	٠,٥١	٠,٨٩	٥,٣	٠,٦٥
الجملة	١٣,١٦	٨,٢٥	٨,٤٠	١٦,٦٥	%١٠٠	١,٢٧

المصـــدر: من حساب الباحث، اعتماداً على الصـور الفضـائية لبرنامـج(Google Earth)، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م، والنسب من حساب الباحث.

- بلغ إجمالي مساحة التعديات على طول محور الطريق ١٦,٦٥ فدان (٦٩,٩٣ ألف متر مربـع)، منها ٨,٢٥ فدان بالجـانب الأيمـن، و٨,٤٠ فدان بالجـانب الأيسر.
- تأثرت مساحات التعدي بالمحلات الواقعة على الطريق بطول وصلته داخل حيزها الإداري ومحفزات التعدي داخل كل محلة، **وذلك على النحو التالي:**

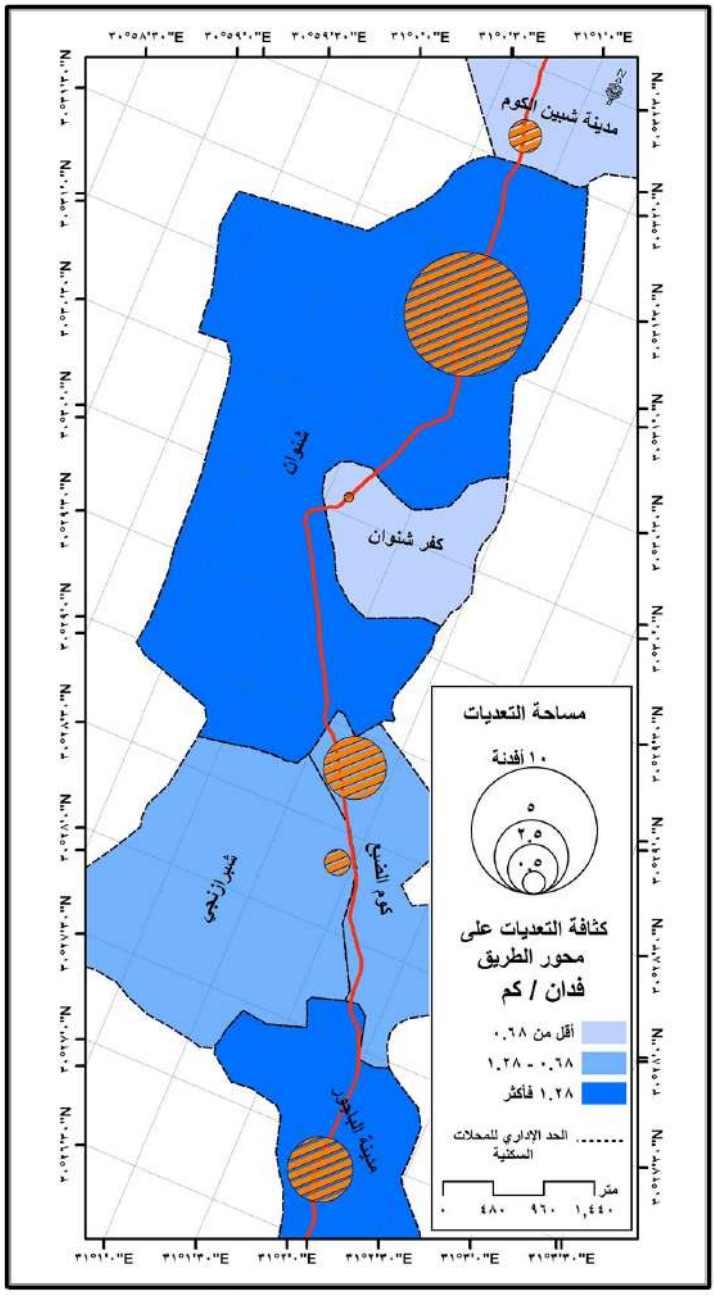

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الخرائط الرقمية للمحلات السكنية بمحافظة المنوفية (٢٠٠٨م)، مقياس ١: ٥٠٠٠ & الصور الفضائية لبرنامج Google Earth.

شكل (٧) مساحة التعديات على الأرضي الأراضي الزراعية وكثافتها على محور طريق الباجور– شبين الكوم خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م)

- وقع ما يزيد على ثُلثي مساحة التعديات على محور الطريق(٧٢,٤%) داخل الحدود الإدارية لقريتي شنوان(٥٥,٤%) وكوم الضبع(١٧,٠%)، اللذين تقطع فيهما وصلة الطريق نحو ٦٢,٩% من طولها الإجمالي.
- بلغ المتوسط العام لكثافة التعديات على محور الطريق ١,٢٧ فدان/ كيلومتر(٥٣١٣,٩ متر مربع/ كيلومتر)، ارتفعت بقطاع قرية شنوان (١,٦٤ فدان/ كيلومتر)، وبخاصة القطاع الشمالي، حيث يمثل امتداداً للظهير الريفي الجنوبي لمدينة شبين الكوم، وجاء في المرتبة الثانية قطاع مدينة الباجور (١,٢٨ فدان/ كيلومتر)، وهو الظهير الريفي الشمالي للمدينة.

(٢-٣) دوافع التعدي على الأراضي الزراعية:

يمكن التمييز بين حافزين للتعدي على الأراضي الزراعية، أحدهما ديموجرافي والآخر اقتصادي، ويشكل الحافزان معاً أهم المحددات في عملية التنمية الإسكانية[١]، إذ نادراً ما يحدث التعدي من خلال الحافز الأول بمفرده دون أن يعضد بحالة اقتصادية تمكّن من ذلك، لاسيما وأن عملية التعدي تتميز بكلفتها العالية التي تصل إلى أضعاف الكلفة في الأحوال العادية (أوصلتها إحدى الدراسات إلى خمسة أضعاف)[٢].

ولا يغيب في هذا الصدد قصور التشريعات القانونية المتعلقة بهذا الشأن وما تضمنته من ثغرات واستثناءات، والتي كان من أهمها الاستثناءات الموجودة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣م، وقرار وزير الزراعة رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٩م الذي أجاز الموافقة على الترخيص بالإحلال والتجديد للمباني المخالفة، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢م الذي تسبب في فقدان الحيازة الآمنة نتيجة تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر.

(١) إسماعيل إبراهيم الشيخ، اقتصاديات الإسكان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٢٧، الكويت، ١٩٨٨م، ص ص٢٤٩-٢٥٠.

(٢) علاء المحمدي سليم، النمو العمراني وأثره في تناقص الرقعة الزراعية- دراسة تطبيقية على نماذج بمحافظة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ١٩٩٩م، ص٢٨٠.

ويعرض الجدول(٦) والشكل(٨) دوافع الأسر للتعدي على الأراضي الزراعية بمراكز محافظة المنوفية، كما أظهرتها نتائج الاستبانة (٢٠١٥م)، وأهم ما تضمنته هذه النتائج ما يلي:

جدول(٦) دوافع التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية (٢٠١٥م)

الدوافع		عدد الأسر	%
اجتماعية	ضيق المسكن وزيادة عدد أفراد الأسرة	١٤٧	٣٦,٣
	تأمين حاجة الأسرة من السكن في المستقبل	١٩٢	٤٧,٤
	عودة المهاجرين من أصل ريفي	٨	٢,٠
مجموع أسر الاستبانة		**٤٠٥**	–
اقتصادية	رخص أسعار الأراضي	٦٥	١٦,٠
	ارتفاع أسعار تملك وإيجار الوحدات السكنية	١٨٤	٤٥,٤
	انخفاض قيمة العائد من الأراضي الزراعية	٩٢	٢٢,٧
	ارتفاع أسعار المستلزمات وأجرة العمالة الزراعية	٤	١,٠
	السكن بجوار الأرض الزراعية لمتابعتها	٥٤	١٣,٣
	الاستثمار والرغبة في إقامة مشروع يحقق عائد	٥٤	١٣,٣
مجموع أسر الاستبانة		**٤٠٥**	–
إدارية وتنظيمية وتشريعية	انشغال الجهات المختصة بسبب حالة الانفلات الأمني	١٧٩	٤٤,٢
	سهولة توصيل مرافق المياه والكهرباء للمباني المخالفة	٦٥	١٦,٠
	غياب الرقابة والفساد والمحسوبية بالمحليات	١١١	٢٧,٤
	البطء في الفصل في القضايا المتعلقة بالتعديات	٨٨	٢١,٧
مجموع أسر الاستبانة		**٤٠٥**	–

المصدر: الدراسة الميدانية، ٢٠١٥م.

- **الدوافع المتعلقة بالجوانب الاجتماعية:** تمثلت أهم الدوافع الاجتماعية للتعدي على الأراضي الزراعية في رغبة الأسر في تأمين سكن مستقبلي للأبناء كما أفاد ٤٧,٤% من جملة عدد الأسر، ثم ضيق المسكن وزيادة عدد أفراد الأسرة بنسبة ٣٦,٣%، وأخيراً عودة المهاجرين من أصل ريفي بنسبة ٢,٠%.

شكل (٨) التوزيع النسبي لدوافع التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية (٢٠١٥م)

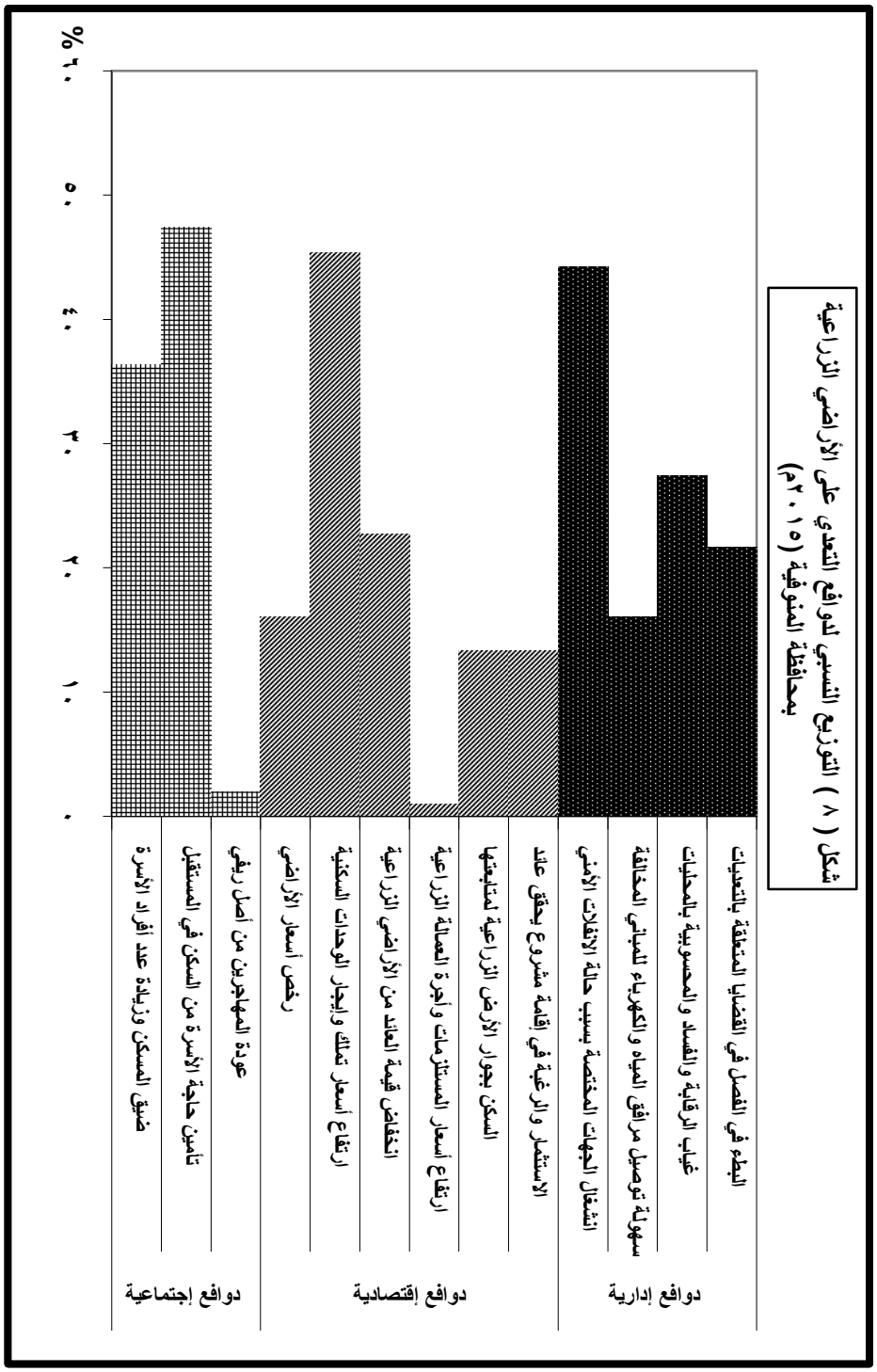

- **الدوافـع المتعلقة بالجـوانب الاقتصادية:** تمثلت الدوافع الاقتصادية للتعدي على الأراضي الزراعية فيما يلي:

– ارتفاع أسعار تملك وإيجار الوحدات السكنية، وقد أفاد به ٤٥,٤% من جملة الأسر بالعينة.

– أدى انخفاض المستويات المعيشية فى الريف نتيجة ارتفاع معدلات الفقر إلى لجوء بعض الفلاحين إلى عرض مساحات من أراضيهم للبيع لعدم قدرتهم على خدمتها بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج فى مقابل انخفاض العائد منها. فقد جاء انخفاض قيمة العائد من الأراضي الزراعية ورخص أسعارها دافعاً للتعدي عليها لدى ٢٢,٧% و١٦% من جملة الأسر على الترتيب. كذلك أسهم الهيكل الضعيف والمفكك للحيازات الزراعية بدور مهم في هذا الشأن(*)، فنظراً لعامل التوريث أصبحت فئة الحيازات صغيرة المساحة نمطاً سائداً بين الفئات المساحية الأخرى؛ وهو ما يقلل من جـدوى زراعتها ويلجئ حائزيها إلى التخلص منها بتجريفها للبناء عليها أو بيعها.

– أشار قرابة سبع عدد الأسر (١٣,٣%) إلى الرغبة في السكن بجوار الأراضي الزراعية أو الاستثمار والرغبة في إقامة مشروع يحقق عائد.

- **الدوافـع المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية والتشريعية:** أسهمت حالة الانفلات الأمني والقصـور في دور أجهـزة الحكم المحلى، وعدم تعاون الأجهزة المعنية بالإزالة وتسهيل توصيل المرافق لمخالفات التعديات، في تحفيز حـركة التعدي على الأراضي الزراعية. فقد أظهرت الاستبانة أن انشغال الجهات المختصة بسبب حالة الانفلات الأمني كان دافعاً رئيساً للتعدي (٤٤,٢% من جملة الأسر)، وغياب الرقابة والفسـاد والمحسـوبية بالمحليات (٢٧,٤% من جملة الأسر)، والبطء في الفصـل في القضـايا المتعلقة بالتعديات (٢١,٧% من جملة الأسر)، ثم سهولة توصيل مـرافق المياه والكهرباء للمباني المخالفة(١٦% من جملة الأسر).

(*) تطور المتوسط المساحي للحيازات الزراعية بالمحافظة خلال النصف الثاني من القرن العشرين من ٢,٧٥ قيراط عام ١٩٥٠م إلى ٢,٣٣ قيراط عام ١٩٦١م إلى ١,٧٠ قيراط عام ١٩٨١م ثم إلى ١,٤٨ قيراط عام ١٩٩٠م وصولاً إلى ١,٢٤ قيراط عام ٢٠٠٠م، وهو أقل من نظيره القومي الذي يبلغ ٢,٤ قيراط وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٠م. لمزيد من التفاصيل راجع : موسى فتحي عتلم، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٩.

وتظهر النتائج تباين واضـح في النسب بين دوافع التعدي بمحافظة المنوفية كما تظهرها الدراسة الحالية مقارنة بالنسب في محافظة أسيوط كما أظهرتها دراسة (يوسف،٢٠١٣م)؛ فتراوحت نسب العـوامل الاجتماعية بين ٦٦,٧% لعامل كثرة عدد الأبناء داخـل الأسرة و٤٥,٦% لعامل عودة المهاجرين من أصل ريفي للمعيشة بالريف، كما تراوحت نسب العوامل الاقتصادية بين ٦٧,٧% لعامل رخص أسعار الأراضي الزراعية و٤٠% لعامل التحسن المالي لبعض العائدين من الهجرة ورغبتهم في بناء مساكن. وتراوحت نسب العوامل الإدارية بين ٨٤,٤% لعامل فساد المحليات وانتشار المحسوبية و٦٠% لعامل البطء في الفصل في القضايا المتعلقة بالبناء على الأراضي الزراعية[١].

المبحث الثالث: خصائص الحالات المتعدية على الأراضي الزراعية:

(٣-١) الظروف السكنية والحالة الاقتصادية للأسر المتعدية:

(٣-١-١) الظروف السكنية للأسر المتعدية:

في ضوء بيانات الجدول (٧) والشكل (٩) اللذين يوضحان التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لنوع مسكنها القديم، ويظهر من خلاله ارتفاعاً في نسبة الحالات المتعدية التي تقطن بمنازل مشيدة من الطـوب الأحمر والخرسانة لتبلغ ٤٣,٥% من مجموع حالات العينة بالمحافظة، زادت بعينة مراكز تلا وبركة السبع وقويسنا إلى ٤٨,٣% و٥٠,٠% و٥٤,٨% بكل منها على التوالي.

وبلغت نسبة البيوت الريفية بعينة الأسر المتعدية ٣٢,١% من جملة حالات العينة بالمحافظة، إلا أنها ارتفعت بشكل واضح بعينة مركز الشهداء لتصل إلى ٥٣,٦%.

وشكلت الأسر التي تقطن في شقق بعمائر سكنية قرابة ربع عدد حالات العينة بالمحافظة (٢٤,٤%)، إلا أنها زادت على الثُلث بعينة مركزي أشمون وقويسنا (٣٣,٧% و٣٥,٥% بكل منهما على التوالي).

(١) عماد سامي يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٩-٢٠٣.

جدول(٧) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لنوع المسكن القديم (٢٠١٥م)

المركز الإداري	بيت ريفي	%	منزل	%	شقة في عمارة	%	إجمالي أسر العينة
شبين الكوم	١١	٣٥,٥	١١	٣٥,٥	٩	٢٩,٠	٣١
أشمون	٣٦	٣٦,٧	٢٩	٢٩,٦	٣٣	٣٣,٧	٩٨
تلا	٢٣	٣٨,٣	٢٩	٤٨,٣	٨	١٣,٣	٦٠
الباجور	١٨	٣٦,٧	٢٢	٤٤,٩	٩	١٨,٤	٤٩
منوف	١٥	١٧,٩	٤٥	٥٣,٦	٢٤	٢٨,٦	٨٤
بركة السبع	٩	٣٧,٥	١٢	٥٠,٠	٣	١٢,٥	٢٤
قويسنا	٣	٩,٧	١٧	٥٤,٨	١١	٣٥,٥	٣١
الشهداء	١٥	٥٣,٦	١١	٣٩,٣	٢	٧,١	٢٨
الإجمالي	١٣٠	٣٢,١	١٧٦,٠	٤٣,٥	٩٩,٠	٢٤,٤	٤٠٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

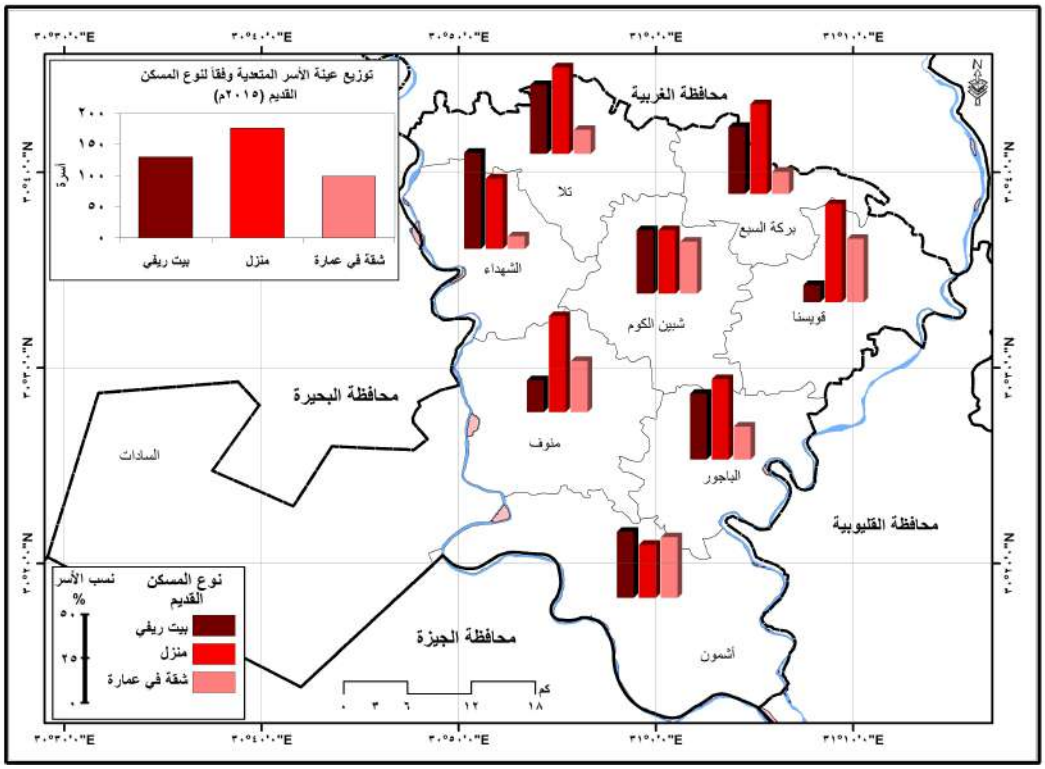

شكل (٩) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لنوع المسكن القديم (٢٠١٥م)

وبتصنيف المساكن القديمة للأسر المتعدية طبقاً لمساحتها بمراكز المحافظة يلاحظ تفاوتاً يظهره الجدول(٨) والشكل(١٠) اللذين يتضح من خلالهما ارتفاع نسبة الأسر التي تقطن بوحدات سكنية منخفضة المساحة تقل عن ١٠٠ متر مربع، لتشكل قرابة نصف حالات العينة بالمحافظة(٤٨,٤%)، ارتفعت إلى ما يزيد على ثُلثي جملة الحالات بعينة مركزي تلا وشبين الكوم(٦٦,٧% و٦٧,٧% بكل منهما على التوالي)، وهو ما شكّل أحد أهم دوافع الأسر للتعدي بالبناء على الأراضي الزراعية.

وبلغت نسبة الأسر التي تقطن بوحدات سكنية تتراوح مساحتها بين ١٠٠– ١٥٠ متر مربع ما يزيد على ثُلث جملة الأسر بعينة المحافظة (٣٥,١%)، زادت على نصف أسر العينة بمركزي الباجور وقويسنا(٥١,٠% و٥٨,١% بكل منهما على التوالي).

جدول(٨) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لمساحة المسكن القديم (٢٠١٥م)

المركز الإداري	مساحة المسكن								
	أقل من ١٠٠م٢	%	١٠٠-١٥٠م٢	%	١٥٠-٢٠٠م٢	%	أكثر من ٢٠٠م٢	%	إجمالي أسر العينة
شبين الكوم	٢١	٦٧,٧	٩	٢٩,٠	١	٣,٢	٠	٠,٠	٣١
أشمون	٤٧	٤٨,٠	٣١	٣١,٦	١٢	١٢,٢	٨	٨,٢	٩٨
تلا	٤٠	٦٦,٧	٩	١٥,٠	٧	١١,٧	٤	٦,٧	٦٠
الباجور	٢١	٤٢,٩	٢٥	٥١,٠	٣	٦,١	٠	٠,٠	٤٩
منوف	٣٥	٤١,٧	٣١	٣٦,٩	١١	١٣,١	٧	٨,٣	٨٤
بركة السبع	١٣	٥٤,٢	١٠	٤١,٧	١	٤,٢	٠	٠,٠	٢٤
قويسنا	٩	٢٩,٠	١٨	٥٨,١	٤	١٢,٩	٠	٠,٠	٣١
الشهداء	١٠	٣٥,٧	٩	٣٢,١	٦	٢١,٤	٣	١٠,٧	٢٨
الإجمالي	١٩٦	٤٨,٤	١٤٢	٣٥,١	٤٥	١١,١	٢٢	٥,٤	٤٠٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

أما الأسر التي تقطن بوحدات سكنية تزيد على ١٥٠ متر مربع فلم تزد نسبتها على ١٦,٥% بعينة المحافظة (١١,١% للأسر التي تقطن بوحدات سكنية تتراوح بين ١٥٠– ٢٠٠ متر مربع، و٥,٤% للأسر التي تقطن وحدات سكنية تزيد مساحتها على ٢٠٠ متر مربع)، وإن ارتفعت نسبياً بعينة مركز الشهداء إلى ٣٢,١% من جملة الأسر.

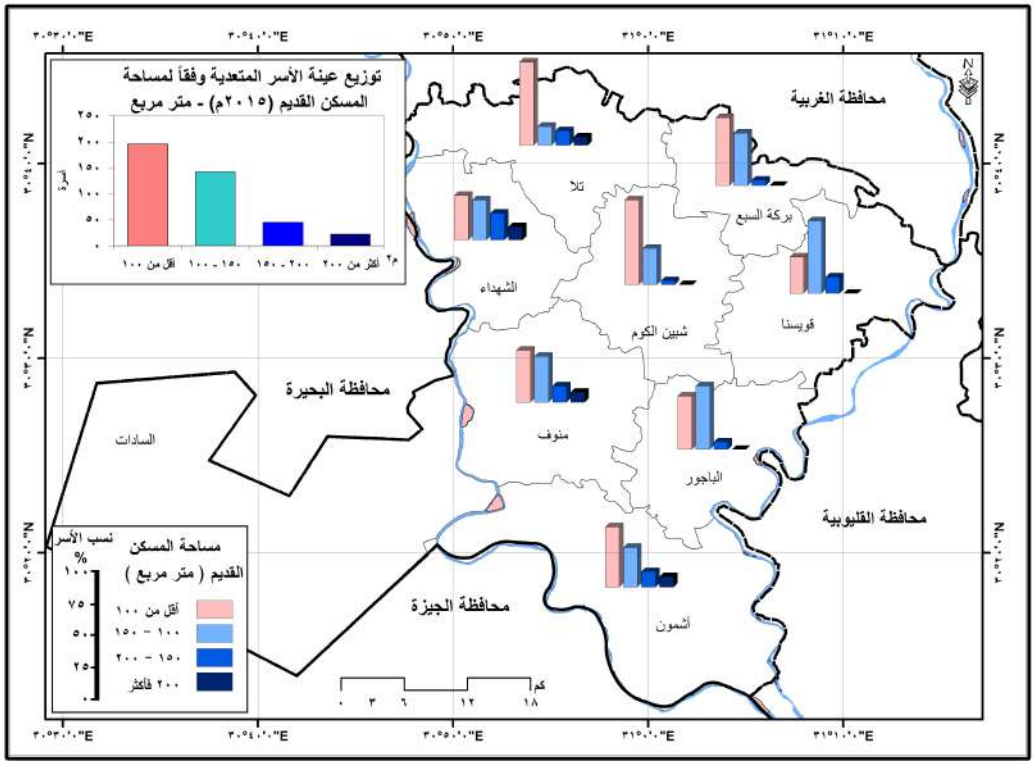

شكل (١٠) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لمساحة المسكن القديم (٢٠١٥م)

وقد أظهرت الدراسة ارتفاعاً في المتوسط العام لأحجام الأسر؛ بما ينعكس على معدلات التزاحم بوحـداتها السكنية، التي جاء أغلبها ضمن فئة المساحات الصغيرة؛ وهو ما يولد لدى الأسر رغبة في بناء مساكن جديدة أكثر اتساعاً ولتأمين حاجة الأبناء من السكن في المستقبل. فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تتراوح أحجامها بين خمسة إلى سبعة أفراد، حيث شكلت ٤٧,٩% من إجمالي عدد الأسر بعينة المحافظة، زادت إلى ما يقرب من ثلاثة أخمـاس عدد الأسر بعينة مركزي تلا والباجور (٥٨,٣% و٥٩,٢% لكل منهما على التوالي)، جدول (٩)، شكل (١١).

كذلك ارتفعت نسبة الأسر التي يزيد عدد أفرادها على سبعة أفراد لتشكل ٣٠,١% من مجموع أسر العينة بالمحافظة، وصلت إلى ٤٦,٩% بعينة مركز أشمون و٥٠,٠% بعينة مركز بركة السبع.

جدول(٩) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لعدد أفراد الأسرة (٢٠١٥م)

المركز الإداري	١ – ٤ أفراد	%	٥–٧ أفراد	%	أكثر من سبعة أفراد	%	الإجمالي
شبين الكوم	٨	٢٥,٨	١٣	٤١,٩	١٠	٣٢,٣	٣١
أشمون	١٧	١٧,٣	٣٥	٣٥,٧	٤٦	٤٦,٩	٩٨
تلا	١٣	٢١,٧	٣٥	٥٨,٣	١٢	٢٠,٠	٦٠
الباجور	١٠	٢٠,٤	٢٩	٥٩,٢	١٠	٢٠,٤	٤٩
منوف	٢٢	٢٦,٢	٤٢	٥٠,٠	٢٠	٢٣,٨	٨٤
بركة السبع	١	٤,٢	١١	٤٥,٨	١٢	٥٠,٠	٢٤
قويسنا	٨	٢٥,٨	١٧	٥٤,٨	٦	١٩,٤	٣١
الشهداء	١٠	٣٥,٧	١٢	٤٢,٩	٦	٢١,٤	٢٨
الإجمالي	٨٩	٢٢,٠	١٩٤	٤٧,٩	١٢٢	٣٠,١	٤٠٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

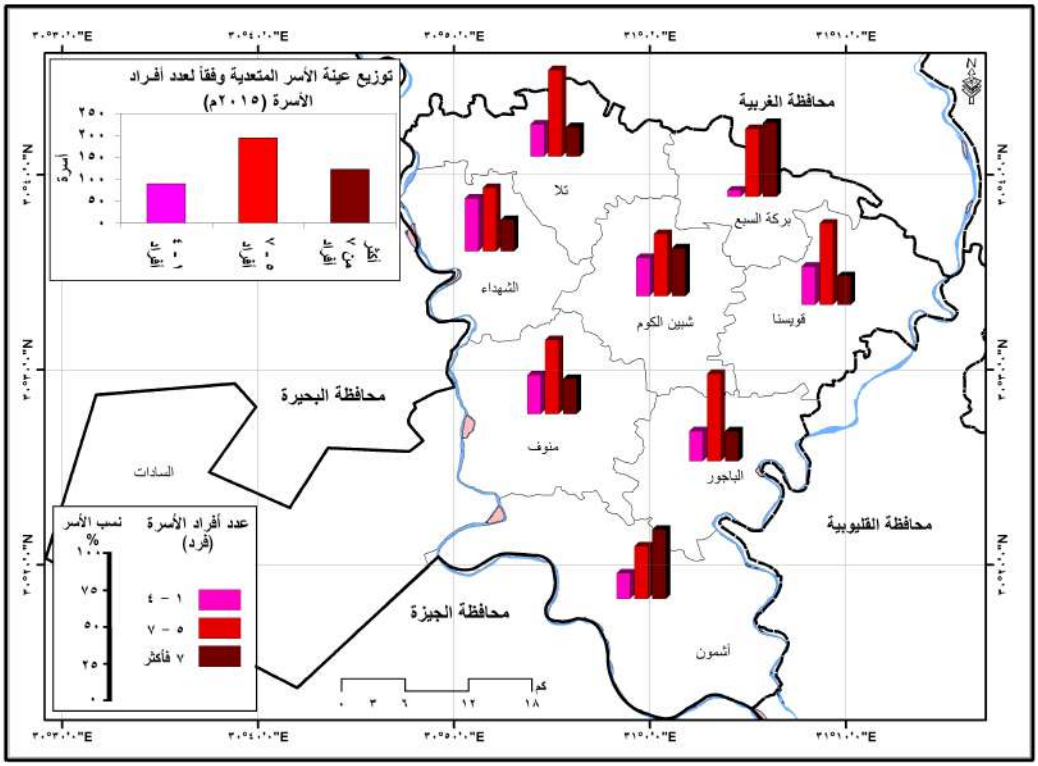

شكل (١١) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لأحجامها (٢٠١٥م)

ولم تشكل الأسر صغيرة الحجم (١- ٤ أفراد) سوى ٢٢,٠% من مجموع أسر العينة بالمحافظة، وإن ارتفعت نسبياً بعينة مركز الشهداء، لتمثل ٣٥,٧% من مجموع أسر العينة به.

(٣-١-٢) الحالة التعليمية والاقتصادية لأرباب الأسر المتعدية:

تتباين الحالة التعليمية والاقتصادية لأرباب الأسر المتعدية على الأراضي الزراعية بمراكز محافظة المنوفية، على النحو المبين بالجداول(١٠-١١-١٢) والأشكال (١٢-١٣-١٤)، والتي يستخلص منها ما يلي:

- جاء أغلب المتعدين(*) على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، حيث بلغت نسبتهم ٣٢,٤% و٣١,٥% لكل منهما على التوالي، وانخفضت نسبة حملة المؤهلات دون المتوسطة إلى ١٤,٨%، وبلغت نسبة الأميين ٢١,٣% من مجموع أرباب الأسر بعينة الدراسة.
- جاءت النسبة الأعلى من المتعدين على الأراضي الزراعية من العمال والصناع والحرفيين بنسبة ١٩,٠%، ثم أرباب المهن الإدارية بنسبة ١٨,٥%، وجاء المشتغلون بالزراعة والصيد في المرتبة الثالثة بنسبة ١٦,٥%، ثم المشتغلون بالمهن الفنية والعلمية بنسبة ١٦,٠%، ومثلت المهن الأخرى مجتمعة ٣٠%.
- أفاد ٨٦,١% من مجموع أرباب الأسر بحيازتهم أراضي زراعية، منهم ٤٠,٧% يحوزون مساحات صغيرة تقل عن ١٥ قيراطاً، و٢٧,٨% يحوزون مساحات تتراوح بين ١٥-٣٠ قيراطاً، بينما يحوز ١٧,٦% منهم مساحات تزيد على ٣٠ قيراطاً.

(*) أرباب الأسر أصحاب قرار التعدي على الأراضي الزراعية.

جدول(١٠) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للحالة التعليمية لرب الأسرة (٢٠١٥م)

البيان	أمي	مؤهل أقل من متوسط	مؤهل متوسط	مؤهل عالي	الجملة
العدد	٨٦	٦٠	١٢٨	١٣١	٤٠٥
%	٢١,٣	١٤,٨	٣١,٥	٣٢,٤	١٠٠%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

جدول(١١) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لمهنة رب الأسرة (٢٠١٥م)

البيان	المشتغلون بالمهن الإدارية	المشتغلون بالمهن الفنية والعلمية	المشتغلون بالزراعة والصيد	المشتغلون بالخدمات الرسمية العامة	المشتغلون بأعمال التجارة والبيع	المشتغلون بالنقل والمواصلات	العمال والصناع والحرفيون	أعمال حرة وأصحاب عمل	معاش	يعمل بالخارج	الأخرى	الإجمالي
العدد	٧٥	٦٥	٦٧	٢٦	١٧	١٢	٧٧,٠	٢٧	٢٣	٥	١١	٤٠٥
%	١٨,٥	١٦,٠	١٦,٥	٦,٤	٤,٢	٣,٠		٦,٧	,	١,٢	٢,٧	١٠٠%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

جدول(١٢) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للحيازة الزراعية لرب الأسرة (٢٠١٥م)

البيان	بدون حيازة	أقل من ١٥ قيراط	١٥-٣٠ قيراط	أكثر من ٣٠ قيراط	الجملة
العدد	١٥	٤٤	٣٠	٩٩	٤٠٥
%	١٣,٩	٤٠,٧	٢٧,٨	١٧,٦	١٠٠%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

شكل (١٢) التوزيع النسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للحالة التعليمية لرب الأسرة (٢٠١٥م)

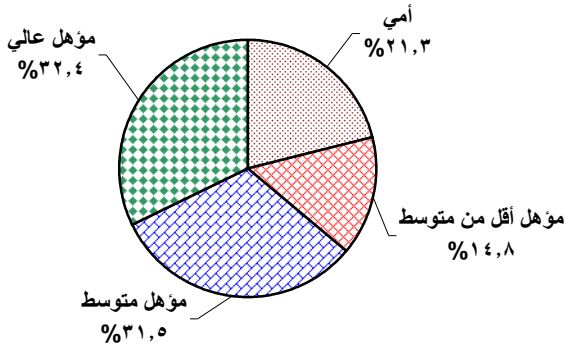

شكل (١٣) التوزيع النسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لمهنة رب الأسرة (٢٠١٥م)

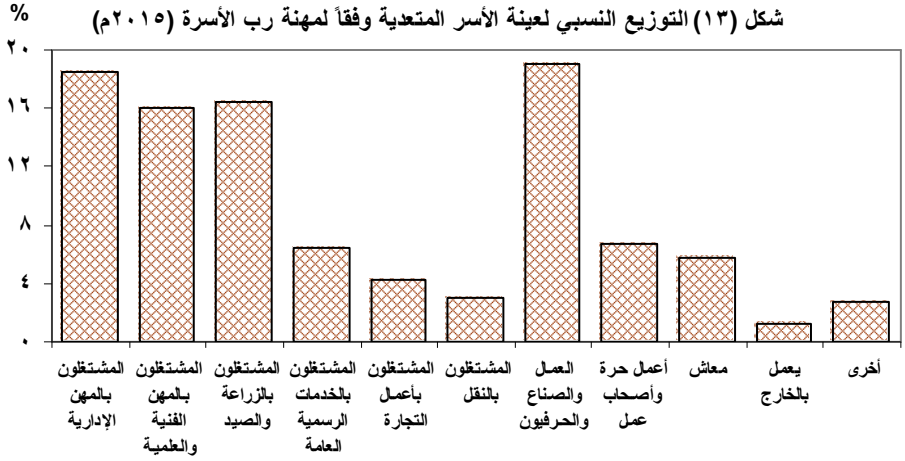

شكل (١٤) التوزيع النسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للحيازة الزراعية لرب الأسرة (٢٠١٥م)

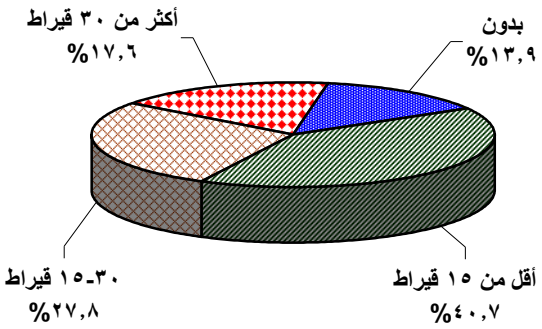

(٣-٢) خصائص حالات التعدي :

(٣-٢-١) البعد عن المسكن القديم:-

يعرض الجدول(١٣) والشكل(١٥) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للمسافة بين موقع التعدي ومسكن الأسرة (٢٠١٥م)، ويتبين من خلاله ما يلي:

جدول(١٣) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للمسافة بين موقع التعدي ومسكن الأسرة (٢٠١٥م)

المركز الإداري	ملاصق للمسكن الحالي		أقل من ١ كم		١- ٣ كم		أكثر من ٣ كم		الإجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	٣١
شبين الكوم	١٠	٣٢,٣	١٣	٤١,٩	٦	١٩,٤	٢	٦,٥	
أشمون	١٦	١٦,٣	٤٠	٤٠,٨	٣١	٣١,٦	١١	١١,٢	٩٨
تلا	٤	٦,٧	٢٠	٣٣,٣	٣٣	٥٥,٠	٣	٥,٠	٦٠
الباجور	٢٣	٤٦,٩	١٦	٣٢,٧	٦	١٢,٢	٤	٨,٢	٤٩
منوف	١٤	١٦,٧	٣٣	٣٩,٣	٢٢	٢٦,٢	١٥	١٧,٩	٨٤
بركة السبع	٤	١٦,٧	٦	٢٥,٠	١٢	٥٠,٠	٢	٨,٣	٢٤
قويسنا	٥	١٦,١	١٥	٤٨,٤	٩	٢٩,٠	٢	٦,٥	٣١
الشهداء	١	٣,٦	١٣	٤٦,٤	١٠	٣٥,٧	٤	١٤,٣	٢٨
الإجمالي	٧٧	١٩,٠	١٥٦	٣٨,٥	١٢٩	٣١,٩	٤٣	١٠,٦	٤٠٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

- بلغت نسبة حالات التعدي التي وقعت ملاصقة لمساكن قائمة للمتعدين ١٩,٠% من مجموع حالات العينة بالمحافظة، ارتفعت بعينة مركزي شبين الكوم والباجور إلى ٣٢,٣% و ٤٦,٩% لكل منهما على التوالي.
- جاءت النسبة الأكبر من حالات التعدي على مسافة تقل عن كيلومتر واحد من مساكن المتعدين، حيث شكلت ٣٨,٥% من مجموع حالات العينة بالمحافظة، زادت نسبياً بعينة مراكز أشمون وشبين الكوم والشهداء وقويسنا.
- تراوحت المسافة بين مساكن المتعدين ومواقع التعدي على الأراضي الزراعية بين كيلومتر واحد وثلاثة كيلومترات في ٣١,٩% من جملة حالات العينة بالمحافظة، زادت بوضوح بعينة مركزي بركة السبع وتلا لتصل إلى ٥٠,٠% و ٥٥,٠% بكل منهما على التوالي.

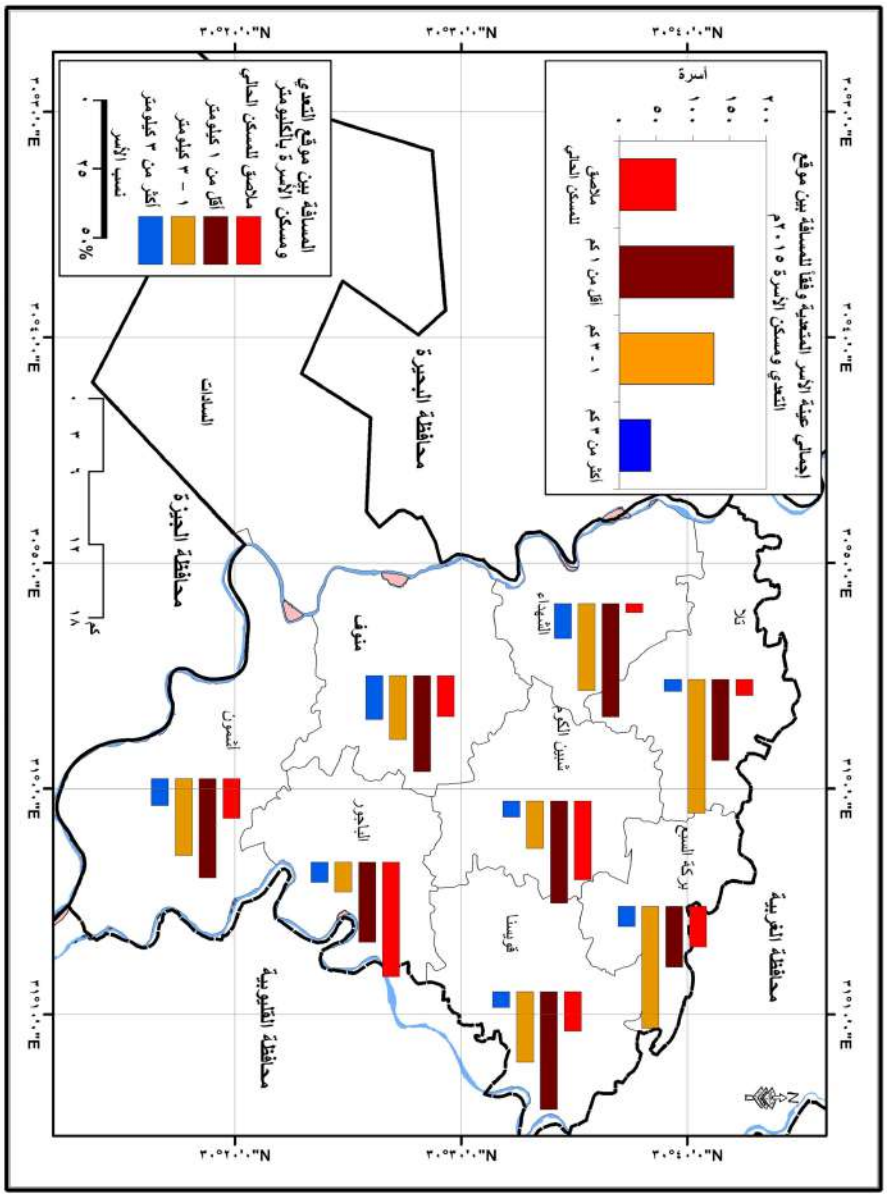

شكل (١٥) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للمسافة بين موقع التعدي والمسكن القديم للأسرة

- انخفضت نسبة الحالات التي زادت فيها المسافة بين موقع التعدي والمسكن القديم على ثلاثة كيلومترات، فلم تمثل سوى ١٠,٦% من مجموع الحالات بعينة المحافظة، بما يشير إلى ارتباط القرار المتعلق باختيار موقع التعدي بعامل المسافة من السكن القديم، وذلك إلى جانب العوامل الأخرى كمزايا الموقع الجديد وتسهيلات الحركة وإمكانية الوصول وغيرها.

(٣-٢-٢) حيازة وأسعار الأراضي بمواقع التعديات :

يعرض الجدول(١٤) والشكل(١٦) التوزيع العددي والنسبي للحالات المتعدية على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة وفقاً لحيازة وأسعار الأراضي بمواقع التعديات (٢٠١٥م)، ومن خلاله يتبين ما يلي:

- أفاد ٥٠,٤% من مجموع حالات العينة بالمحافظة أن ملكيتها آلت إليهم بالميراث(زادت النسبة إلى ٦٥,٥% و٧٧,٦% و٧٩,٢% بعينة مراكز منوف والباجور وبركة السبع)، في مقابل ٤٩,٦% من مجموع الحالات أفادوا بأن ملكية الأراضي آلت إليهم بالشراء (زادت على ٦٠% بعينة مراكز شبين الكوم والشهداء وقويسنا وتجاوزت ٧٠% بمركز تلا).
- أفاد ما يزيد على نصف عدد الحالات بعينة الدراسة (٥٢,٨%) بانخفاض سعر الأراضي بالمناطق المتعدى عليها إلى أقل من ١٠٠٠ جنيه/ متر مربع (زادت هذه النسبة إلى ٧١,٤% و٧٨,٦% من جملة حالات العينة بمركزي الباجور وأشمون)، وتراوحت بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ جنيه/ متر مربع لدى ٣٨,٣% من جملة الحالات (ظهرت هذه الفئة بوضوح بحالات العينة في مركزي قويسنا وبركة السبع فمثلت ٧٧,٤% و٨٧,٥% بكل منهما على التوالي)، وارتفعت إلى ٢٠٠٠ جنيه فأكثر/ متر مربع لدى ٨,٩% من جملة الحالات (زادت إلى ١٩,٤% و٢٨,٦% من جملة حالات العينة بمركزي شبين الكوم والشهداء على التوالي).

جدول(١٤) التوزيع العددي والنسبي لحالات العينة وفقاً لحيازة وأسعار الأراضي بمواقع التعديات (٢٠١٥م)

المركز الإداري	حيازة الأرض				أسعار الأراضي (متر مربع)						الإجمالي
	ميراث		شراء		أقل من ١٠٠٠ جنيه		١٠٠٠- ٢٠٠٠ جنيه		٢٠٠٠ جنيه فأكثر		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
شبين الكوم	١٢	٣٨,٧	١٩	٦١,٣	١٧	٥٤,٨	٨	٢٥,٨	٦	١٩,٤	٣١
أشمون	٤٢	٤٢,٩	٥٦	٥٧,١	٧٧	٧٨,٦	٢٠	٢٠,٤	١	١,٠	٩٨
تلا	١٧	٢٨,٣	٤٣	٧١,٧	٣٢	٥٣,٣	٢٣	٣٨,٣	٥	٨,٣	٦٠
الباجور	٣٨	٧٧,٦	١١	٢٢,٤	٣٥	٧١,٤	١٣	٢٦,٥	١	٢,٠	٤٩
منوف	٥٥	٦٥,٥	٢٩	٣٤,٥	٣٨	٤٥,٢	٣٤	٤٠,٥	١٢	١٤,٣	٨٤
بركة السبع	١٩	٧٩,٢	٥	٢٠,٨	٣	١٢,٥	٢١	٨٧,٥	٠	٠,٠	٢٤
قويسنا	١١	٣٥,٥	٢٠	٦٤,٥	٤	١٢,٩	٢٤	٧٧,٤	٣	٩,٧	٣١
الشهداء	١٠	٣٥,٧	١٨	٦٤,٣	٨	٢٨,٦	١٢	٤٢,٩	٨	٢٨,٦	٢٨
المحافظة	٢٠٤	٥٠,٤	٢٠١	٤٩,٦	٢١٤	٥٢,٨	١٥٥	٣٨,٣	٣٦	٨,٩	٤٠٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

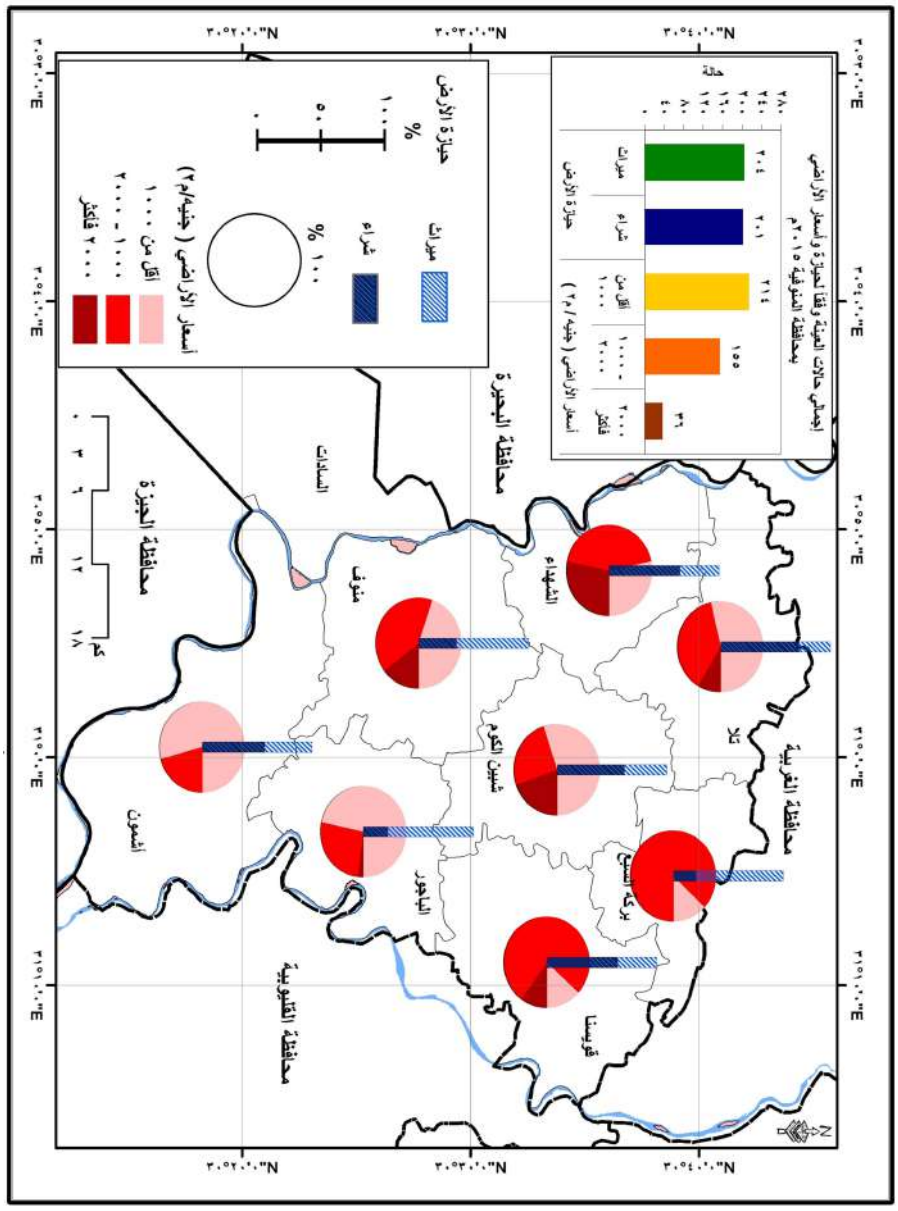

شكل (١٦) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعمدية وفقاً للحيازة وأسعار الأراضي بمواقع الأراضي المتعدى عليها (٢٠١٥م)

(٣-٢-٣) مساحة المباني المتعدية :

تباينت مساحات الأراضي الزراعية المتعدى عليها بالبناء وفقاً لما أظهرته نتائج الاستبانة، والتي يعرض لها الجدول(١٥) والشكل(١٧)، وأهم ما يتبين من خلالهما ما يلي:

جدول(١٥) التوزيع العددي والنسبي لحالات العينة وفقاً لمساحة الأراضي المتعدى عليها (٢٠١٥م)

المركز الإداري	فئة المساحة								الإجمالي
	أقل من ١٠٠م٢		١٠٠ – ١٥٠م٢		١٥٠ – ٢٠٠م٢		أكثر من ٢٠٠م٢		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
شبين الكوم	٧	٢٢,٦	٩	٢٩,٠	١٠	٣٢,٣	٥	١٦,١	٣١
أشمون	٩	٩,٢	٣٨	٣٨,٨	٣٠	٣٠,٦	٢١	٢١,٤	٩٨
تلا	٣٥	٥٨,٣	٨	١٣,٣	٨	١٣,٣	٩	١٥,٠	٦٠
الباجور	١	٢,٠	١٨	٣٦,٧	٢٧	٥٥,١	٣	٦,١	٤٩
منوف	٢٩	٣٤,٥	٣٨	٤٥,٢	١٠	١١,٩	٧	٨,٣	٨٤
بركة السبع	٩	٣٧,٥	١٢	٥٠,٠	٣	١٢,٥	٠	٠,٠	٢٤
قويسنا	٠	٠,٠	٧	٢٢,٦	٨	٢٥,٨	١٦	٥١,٦	٣١
الشهداء	١٠	٣٥,٧	٥	١٧,٩	٦	٢١,٤	٧	٢٥,٠	٢٨
الإجمالي	١٠٠	٢٤,٧	١٣٥	٣٣,٣	١٠٢	٢٥,٢	٦٨	١٦,٨	٤٠٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

- شكلت الوحدات البنائية صغيرة المساحة التي تقل عن ١٠٠ متر مربع قرابة ربع عدد الوحدات البنائية المتعدية(٢٤,٧%) بعينة الدراسة، وقد تجاوزت نسبتها الثلث بعينة مراكز منوف والشهداء وبركة السبع(٣٤,٥% و٣٥,٧% و٣٧,٥% لكل منها على التوالي) وناهزت ثلاثة أخماس عدد الوحدات بمركز تلا (٥٨,٣%).
- ارتفعت نسبة الوحدات البنائية التي تتراوح مساحتها بين ١٠٠- ١٥٠ متر مربع لتشكل ثلث عدد الوحدات(٣٣,٣%) بعينة الدراسة، ارتفعت نسبياً بعينة مركزي منوف وبركة السبع حيث تجاوزت خمسي عدد الوحدات بالمركز الأول(٤٥,٢%) ونصفها بالمركز الثاني(٥٠,٠%).

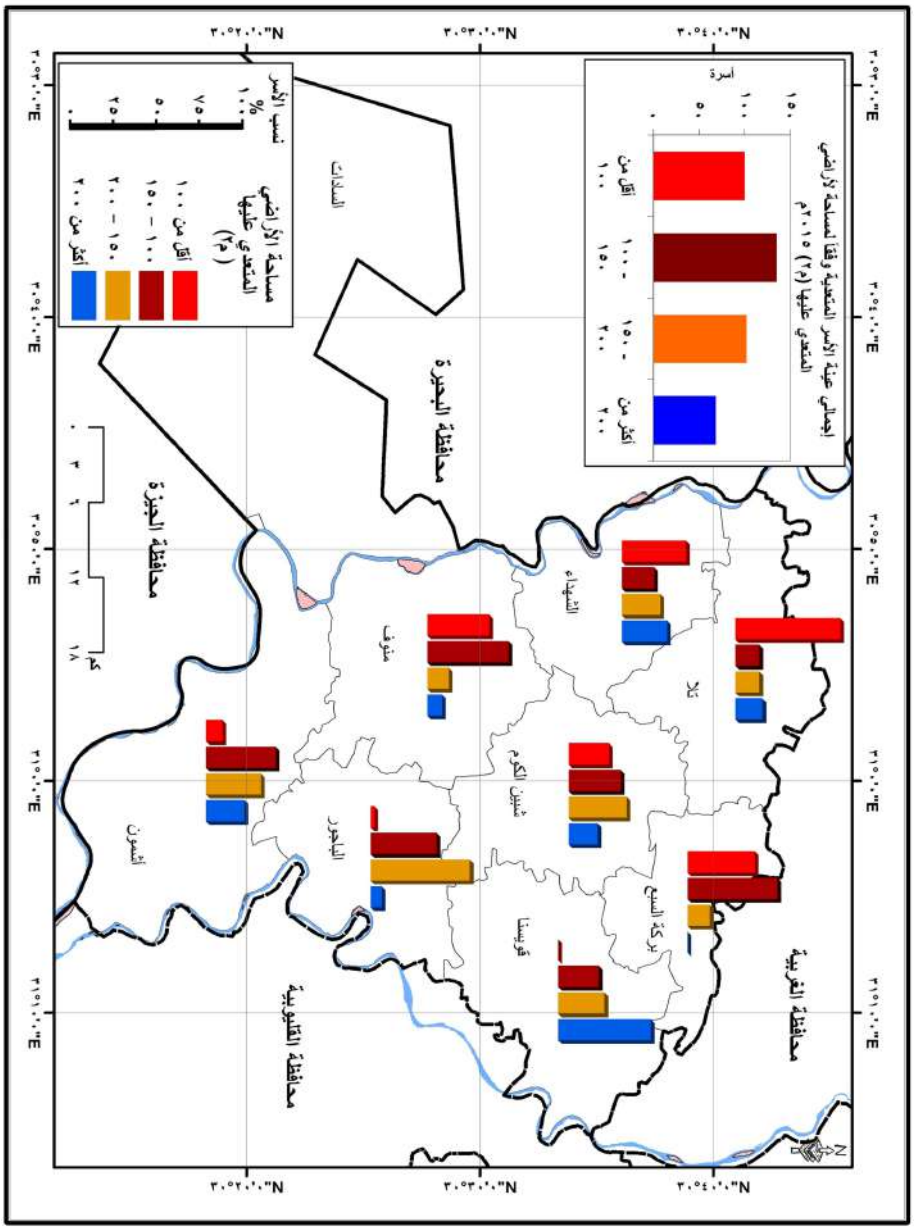

شكل (١٧) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لمساحة الأراضي المتعدى عليها (٢٠١٥م)

- تجاوزت الوحدات البنائية الكبيرة نسبياً (١٥٠- ٢٠٠ متر مربع) ربع جملة الوحدات(٢٥,٢%) بعينة الدراسة، اقتربت من الثلث (٣٢,٣%) بعينة مركز شبين الكوم، وتجاوزت نصف عدد الوحدات بعينة مركز الباجور (٥٥,١%).
- لم تشكل الوحدات البنائية الكبيرة التي تتجاوز مساحتها ٢٠٠ متر مربع سوى ١٦,٨% من جملة عدد الوحدات المبنية بالتعدي، وقد ارتفعت نسبتها بعينة مركز قويسنا لتزيد على نصف عدد الوحدات بعينة الدراسة(٥١,٦%).

(٣-٢-٤) الحالة الإنشائية للمباني المتعدية :

يُظهر تحليل الجدول(١٦) والشكل(١٨) تباين الحالة الإنشائية للمباني المتعدية على الأراضي الزراعية بعينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول(١٦) التوزيع العددي والنسبي لحالات العينة وفقاً للحالة الإنشائية للمباني المتعدية (٢٠١٥م)

المركز الإداري	تحت التشييد		مكتمل وخالي		مكتمل ومشغول		الإجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
شبين الكوم	١١	٣٥,٥	٣	٩,٧	١٧	٥٤,٨	٣١
أشمون	٤٦	٤٦,٩	١٥	١٥,٣	٣٧	٣٧,٨	٩٨
تلا	٦	١٠,٠	١١	١٨,٣	٤٣	٧١,٧	٦٠
الباجور	١٢	٢٤,٥	١٤	٢٨,٦	٢٣	٤٦,٩	٤٩
منوف	٢٣	٢٧,٤	٤	٤,٨	٥٧	٦٧,٩	٨٤
بركة السبع	٤	١٦,٧	١	٤,٢	١٩	٧٩,٢	٢٤
قويسنا	٥	١٦,١	١١	٣٥,٥	١٥	٤٨,٤	٣١
الشهداء	١	٣,٦	٥	١٧,٩	٢٢	٧٨,٦	٢٨
الإجمالي	١٠٨	٢٦,٧	٦٤	١٥,٨	٢٣٣	٥٧,٥	٤٠٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

- شكلت الوحدات المكونة من هيكل خرساني أو تحت التشييد ما يزيد قليلاً على ربع جملة الوحدات البنائية بالعينة (٢٦,٧%)، ارتفعت نسبتها إلى ٣٥,٥% و ٤٦,٩% بمركزي شبين الكوم وأشمون.

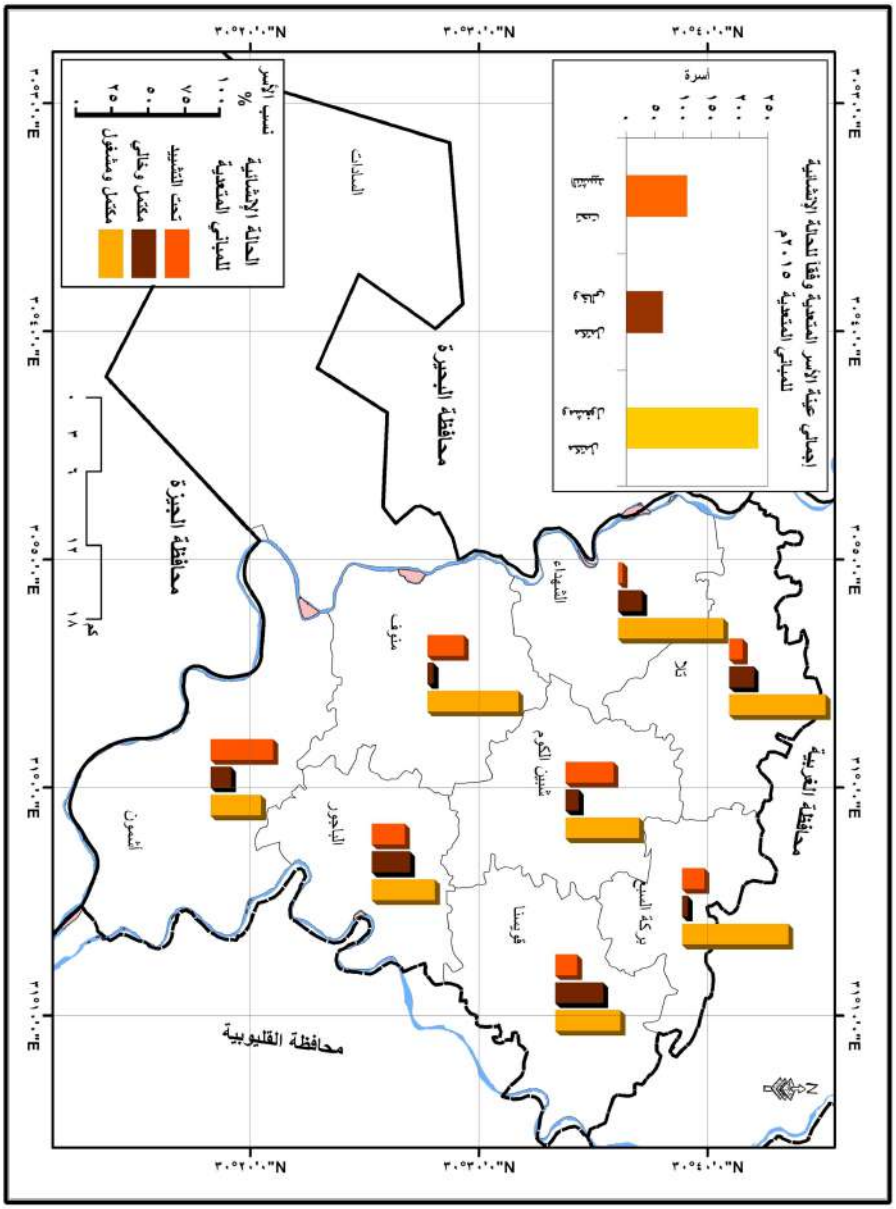

شكل (١٨) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للحالة الإنشائية للمباني المتعدى عليها (٢٠١٥م)

- مثلت الوحدات البنائية المكتملة ٧٣,٣% من إجمالي عدد الوحدات البنائية بالعينة، انقسمت إلى وحدات بنائية مكتملة وخالية من السكان بنسبة ١٥,٨% وأخرى مكتملة ومشغولة بنسبة ٥٧,٥%.
- ارتفعت نسبة الوحدات المكتملة الخالية بعينة مركزي الباجور وقويسنا، لتمثل ٢٨,٦% و٣٥,٥% من جملة الوحدات المتعدية بكل منهما على التوالي، أما الوحدات البنائية المكتملة والمشغولة فارتفعت بمراكز منوف وتلا والشهداء وبركة السبع لتبلغ ٦٧,٩% و٧١,٧% و٧٨,٦% و٧٩,٢% بكل منها على التوالي.

ويرتبط درجة الإنجاز في إتمام إنشاء الوحدات البنائية المتعدية بالوضع الاقتصادي للحالات المتعدية من جانب وغموض الإجراءات التي ستتخذ حيالها من جانب آخر، فبعض الحالات قد تباطأت في إتمامها خشية الإزالة، والبعض الآخر اتجه إلى سكناها وإشغالها لفرض أمر واقع على الجهات المخولة بالفصل فيها.

وقد شكّلت المباني المكونة من طابق واحد مكتمل ٣٥,٣% من جملة الوحدات المتعدية بعينة المحافظة، ارتفعت نسبتها إلى ما يزيد على ٧٠% من جملة الوحدات بعينة مركزي الشهداء وتلا (٧١,٤% و٧٣,٣% بكل منهما على التوالي)، ووصلت نسبة المباني المكونة من طابقين إلى ١٩,٠% من جملة المباني المتعدية بعينة المحافظة، زادت نسبتها عن الثُّلث بعينة مركزي الباجور وشبين الكوم (٣٣,٧% و٣٥,٥% لكل منهما على التوالي)، كذلك مثلت الوحدات البنائية المكونة من ثلاثة طوابق فأكثر ١٩,٠% جملة الوحدات البنائية المتعدية بعينة المحافظة، ارتفعت نسبتها لتقترب من الخُمسين بمركز الباجور(٣٨,٧%).

(٣-٢-٥) الوضع القانوني للمباني المتعدية :

تباين الموقف القانوني للوحدات البنائية المتعدية على الأراضي الزراعية، على النحو المبين بالجدول (١٧) والشكل (١٩) اللذين يستخلص منهما ما يلي:

جدول(١٧) التوزيع العددي والنسبي لحالات العينة وفقاً للحالة الراهنة والوضع القانوني (٢٠١٥م)

المركز الإداري	مخالصة (تصالح)		محضر		إزالة		الإجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
شبين الكوم	١٠	٣٢,٣	١٣	٤١,٩	٨	٢٥,٨	٣١
أشمون	١١	١١,٢	٨٤	٨٥,٧	٣	٣,١	٩٨
تلا	٣	٥,٠	٥٤	٩٠,٠	٣	٥,٠	٦٠
الباجور	٨	١٦,٣	٤٠	٨١,٦	١	٢,٠	٤٩
منوف	١٧	٢٠,٢	٦٣	٧٥,٠	٤	٤,٨	٨٤
بركة السبع	٦	٢٥,٠	١٧	٧٠,٨	١	٤,٢	٢٤
قويسنا	٦	١٩,٤	١٨	٥٨,١	٧	٢٢,٦	٣١
الشهداء	٢	٧,١	٢١	٧٥,٠	٥	١٧,٩	٢٨
الإجمالي	٦٣	١٥,٦	٣١٠	٧٦,٥	٣٢	٧,٩	٤٠٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

- أفاد ما يزيد على سُبع (١٥,٦%) جملة الحالات المتعدية على الأراضي الزراعية بالمحافظة أنهم قد حصلوا على مخالصة من الجهات المختصة بشأن تعديهم، وقد مثلت هذه النسبة ربع عدد حالات العينة بمركز بركة السبع (٢٥%) ونحو ثلثها(٣٢,٣%) بمركز شبين الكوم.
- ارتفعت نسبة الحالات التي أفادت أن حالتها لا تزال قيد التقاضي (محضر) إلى ٧٦,٥% من مجموع عدد حالات العينة بالمحافظة، زادت على ٨٠% بعينة مراكز تلا وأشمون والباجور.
- أفاد نحو ٧,٩% من جملة حالات العينة بالمحافظة أن تعديهم على الأراضي الزراعية قد تم إزالته، وإن تجاوزت النسبة خُمس عدد حالات العينة بمركزي قويسنا وشبين الكوم (٢٢,٦% و٢٥,٨% لكل منها على التوالي)، وهى من المراكز التي ارتفعت بها نسبة الإزالات بشكل عام.

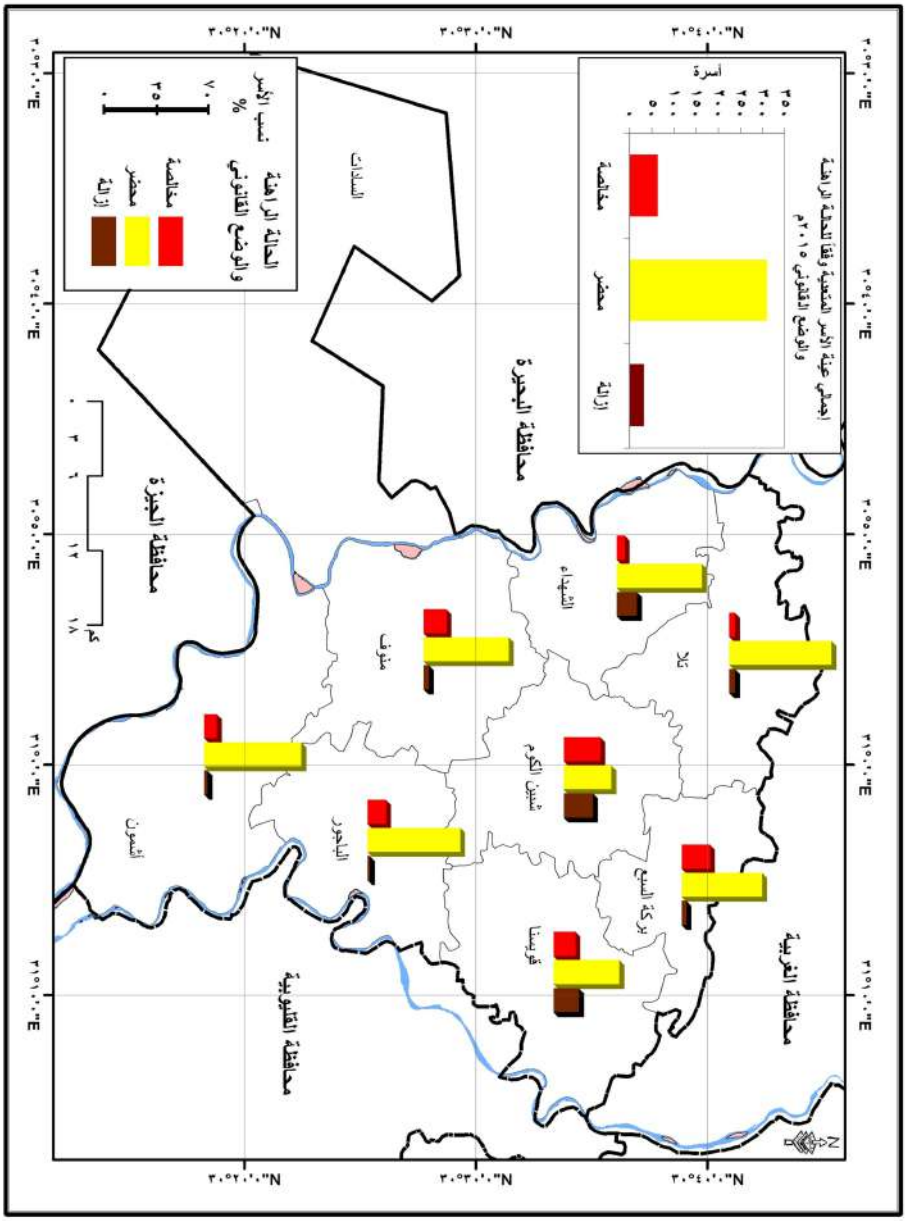

شكل (١٩) التوزيع العددي والنسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً للوضع القانوني للمباني المتعدية (٢٠١٥م)

(٣-٢-٦) حالة الاتصال بالمرافق:

ارتفعت نسبة مباني التعديات المتصلة بمرفقي شبكة الكهـرباء ومياه الشرب بالمحافظة، وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الحالات المتصلة بشبكتي الكهرباء ومياه الشرب إلى ما يزيد على الثلثين(٦٨,٩%) للشبكة الأولى والثلث(٣٦,٨%) للشبكة الثانية(*)، وهو ما يعني وجود تسهيلات من قبل الجهات الإدارية في هذا الشأن، الأمر الذي يضفي صفة قانونية على هذه التعديات كما يعرقل جهود إزالتها لاحقاً.

أولاً: الاتصال بالكهرباء:

يعـرض الجــدول (١٨) والشـكل (٢٠) التوزيـع العــددي والنسبي للمباني المتعدية بعينة الدراسة وفقاً لحالة الاتصال بمرفق الكهرباء(٢٠١٥م)، وتشير نتائج تحليلهما إلى ما يلي:

جدول(١٨) التوزيع العددي والنسبي لحالات العينة وفقاً لحالة اتصال المبنى بالكهرباء (٢٠١٥م)

المركز الإداري	عدد الحالات المتصلة		الجملة	% من جملة عدد حالات العينة
	شبكة الكهرباء (رسمي- ممارسة- وصلات مخالفه)	مولد كهربي		
شبين الكوم	١٨	٠	١٨	٥٨,١
أشمون	٨٠	٨	٨٨	٨٩,٨
تلا	٣٧	١	٣٨	٦٣,٣
الباجور	٤٠	٠	٤٠	٨١,٦
منوف	٣٧	٢	٣٩	٤٦,٤
بركة السبع	٢٣	٠	٢٣	٩٥,٨
قويسنا	٢١	٣	٢٤	٧٧,٤
الشهداء	٢٣	٠	٢٣	٨٢,١
الإجمالي	٢٧٩	١٤	٢٩٣	٧٢,٣

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

(*) وصلت نسب الاتصال في دراسة (قاسم، ٢٠١٦م) على محافظة القليوبية إلى ٩٥% لشبكة الكهرباء و١٦% لشبكة مياه الشرب (سيد أحمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥٣).

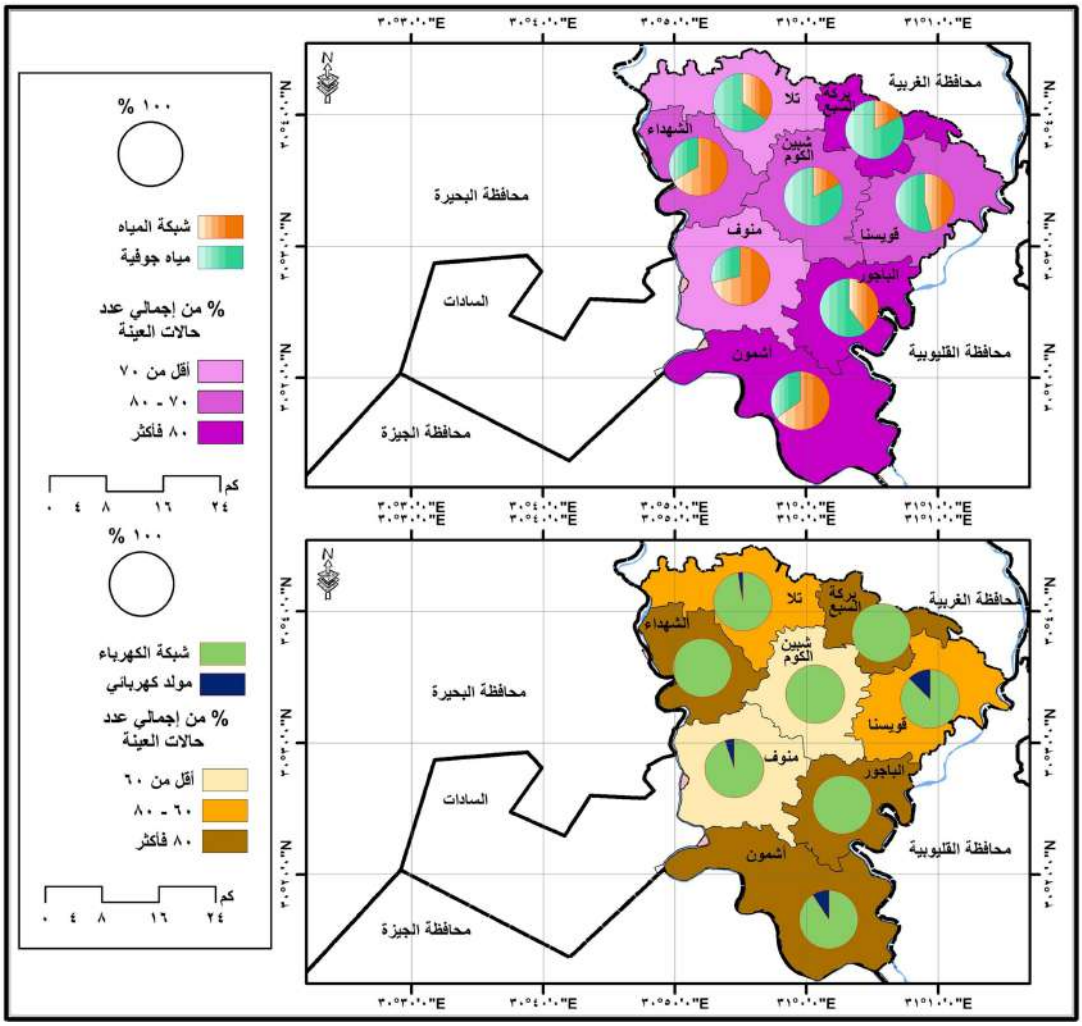

شكل (٢٠) التوزيع النسبي لعينة الأسر المتعدية وفقاً لاتصال المباني المتعدية بمرفقي المياه والكهرباء(٢٠١٥م)

- بلغ إجمالي عدد المباني المتعدية المتصلة بالكهرباء ٢٩٣ حالة، تمثل ٧٢,٣% من مجموع حالات العينة، بعضها يعتمد على مولدات كهربائية خاصة، وهى نسبة محدودة لا تزيد على ٤,٨% من مجموع الحالات المتصلة، بينما النسبة الأكبر (٩٥,٢%) متصلة بالكهرباء عن طريق الشبكة العامة، إما بترخيص من الجهات الرسمية من خلال عدادات رسمية أو بنظام الممارسة(*)، أو عبر وصلات مخالفة من أعمدة الإنارة القريبة من موقع التعدي.
- ارتفعت نسبة الحالات التي أفادت باتصال تعدياتها بمرفق الكهرباء لتتجاوز ٨٠% من مجموع حالات العينة بمراكز الباجور والشهداء وأشمون وبركة السبع، بينما جاءت النسبة أكثر انخفاضاً بعينة مركز منوف فلم تزد على ٥٠% من مجموع حالات العينة به؛ وهو أمر يرتبط بدرجة أو بأخرى بتسهيلات أو تشديدات الجهة الإدارية المختصة بهذا الشأن.

ثانياً: الاتصال بمياه الشرب:

يعرض الجدول (١٩) والشكل (٢٠) التوزيع العددي والنسبي للمباني المتعدية بعينة الدراسة وفقاً لحالة الاتصال بمرفق مياه الشرب(٢٠١٥م)، وتشير نتائج تحليلهما إلى ما يلي:

- بلغ إجمالي عدد المباني المتعدية المتصلة بالمياه ٣٠٠ حالة، تمثل ٧٤,١% من مجموع حالات العينة، نصفها تقريباً (٥٠,٣%) يعتمد على المياه الجوفية (مواتير رفع المياه من خلال الآبار أو الطلمبات الحبشية)، والنسبة الباقية تعتمد على شبكات المياه العمومية، عبر وصلات رسمية من خلال عدادات مياه مرخصة أو بنظام الممارسة السابق الذكر أو من خلال وصلات مخالفة إلى شبكات المياه القريبة.

(*) يتم عبر هذا النظام التعامل مع المواطنين غير المقننة أوضاعهم من خلال سداد مبلغ مالى ثابت كل ثلاثة أشهر يتراوح ما بين ٤٠٠ جنيه إلى ٦٠٠ جنيه، ليس له علاقة بمعدل الاستهلاك.

جدول(١٩) التوزيع العددي والنسبي لحالات العينة وفقاً لحالة اتصال المبنى بمياه الشرب (٢٠١٥م)

المركز الإداري	عدد الحالات المتصلة		الجملة	% من جملة عدد حالات العينة
	شبكة المياه (رسمي- ممارسة- وصلات مخالفة)	مياه جوفية (مأتور- طلمبة)		
شبين الكوم	٤	١٩	٢٣	٧٤,٢
أشمون	٥٩	٣٢	٩١	٩٢,٩
تلا	١٤	٢٦	٤٠	٦٦,٧
الباجور	١٦	٢٤	٤٠	٨١,٦
منوف	٢٧	١١	٣٨	٤٥,٢
بركة السبع	٤	١٩	٢٣	٩٥,٨
قويسنا	١١	١٣	٢٤	٧٧,٤
الشهداء	١٤	٧	٢١	٧٥,٠
الإجمالي	١٤٩	١٥١	٣٠٠	٧٤,١

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (استمارة الاستبيان)، ٢٠١٥م.

- ارتفعت نسبة اتصال المباني المتعدية بمياه الشرب لتتجاوز ٨٠% من مجموع حالات العينة بمراكز الباجور وأشمون وبركة السبع، بينما انخفضت كذلك بمركز منوف إلى ما دون نصف مجموع حالات العينة به.

المبحث الرابع: نماذج المحلات السكنية (الريفية والحضرية) الأكثر تعدياً على الأراضي الزراعية:

جاءت مدينة سرس الليان وقرية منشأة سلطان التابعتين لمركز منوف في مقدمة المراكز العمرانية الريفية والحضرية بالمحافظة من حيث عدد التعديات على الأراضي الزراعية فيما بعد عام ٢٠١١م، حيث شهدتا زحفاً عمرانياً واسع النطاق خارج حدود الكردون، بلغ إجمالي مساحته ٩١,٢ فدان بالمحلة الأولى و٥٧,٠ فداناً بالمحلة الثانية.

وتقع مدينة سرس الليان جنوب شرقي مركز منوف، ويقدر الحجم السكاني للمدينة بنحو ٧١٦٠١ نسمة[١]. وينمو السكان فيها بمعدل ١,٨٩% سنوياً[٢]، وتصل نسبة النشاط الاقتصادي الخام بالمدينة ٤٥,٥%، وترتفع فيها نسبة العاملين

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان، ٢٠٠٦م.
(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان، ١٩٩٦م/٢٠٠٦م.

بالأنشطة الخدمية إلى ٨٢,٩% من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر)، بينما تنخفض نسبة العاملين بالنشاط الزراعي إلى ٧,١% فقط[١]. ومما ساعد على اتساع رقعة الزحف السكني على الأراضي الزراعية تعدد العزب والتجمعات السكنية الصغيرة التي تتبع المدينة من الناحية الإدارية، والتي من أهمها: الكمشيشى، الشروة، الشبينى، أبو علم، العقر.

أما قرية منشأة سلطان فتقع شمالي مركز منوف، ويقدر حجمها السكاني بحوالي ٢٦,٤٣ ألف نسمة (عام ٢٠١١م). وتتميز القرية بارتفاع معدل النمو السكاني والذي يصل إلى ٢,٩١% سنوياً، ويبلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام بالقرية ٤٣,٩%، ويرتفع بالقرية المستوى الاقتصادي للسكان، وتبلغ نسبة العاملين بالأنشطة الخدمية ٧٥,٤% من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر)، ونسبة العاملين بالنشاط الزراعي ١٦,٥%[٢].

جدول (٢٠) الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمدينة سرس الليان وقرية منشأة سلطان حتى ٢٠١٧م

مدينة سرس الليان	الفترة الزمنية	المساحة داخل الكردون		المساحة خارج الكردون		
		المساحة (فدان)	%	الفترة الزمنية	المساحة (فدان)	%
	قبل ٢٠١١م	٣٥٧,١	٦١,٨	قبل ٢٠١١ م	٧٦,٩	٤٥,٧
	بعد ٢٠١١م	٢٢٠,٩	٣٨,٢	بعد ٢٠١١ م	٩١,٢	٥٤,٣
	الإجمالي	٥٧٨,٠	١٠٠%	الإجمالي	١٦٨,١	١٠٠%
جملة المساحة	٧٤٦,١ فدان					
قرية منشأة سلطان	الفترة الزمنية	المساحة داخل الكردون		المساحة خارج الكردون		
		المساحة (فدان)	%	الفترة الزمنية	المساحة (فدان)	%
	قبل ٢٠١١م	٢١١,٩	٩٧,٥	قبل ٢٠١١ م	٣,٣	٥,٦
	بعد ٢٠١١م	٥,٥	٢,٥	بعد ٢٠١١ م	٥٧,٠	٩٤,٤
	الإجمالي	٢١٧,٤	١٠٠%	الإجمالي	٦٠,٣	١٠٠%
جملة المساحة	٢٧٧,٧ فدان					

المصدر: من عمل الباحث، اعتماداً على الصور الفضائية لبرنامج (Google Earth)، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م، والنسب من حساب الباحث.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان، ٢٠٠٦م.
(٢) المصدر السابق.

ويعرض الجدول(٢٠) الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمدينة سرس الليان وقرية منشأة سلطان حتى ٢٠١٧م، وأهم ما يتضح من خلاله ما يلي:

- بلغ إجمالي مساحة الكتلة البنائية لمدينة سرس الليان ٧٤٦,١ فدان (٤٣٤,٠ فدان حتى عام ٢٠١١م، و٣١٢,١ فدان بعد عام ٢٠١١م)، يقع من هذه الكتلة نحو ٥٧٨,٠ فدان داخل حد الكردون (المعتمد عام ٢٠١٢م)، بنسبة ٧٧,٥%، و١٦٨,١ فدان خارج حد الكردون، بنسبة ٢٢,٥%. وقد وصلت مساحة المباني التي ظهرت خارج حد الكردون بعد يناير ٢٠١١م حوالي ٩١,٢ فدان، شكلت ٥٤,٣% من جملة المساحة البنائية المشيدة خارج هذا الحد، ونحو ١٢,٢% من المساحة الكلية للكتلة البنائية للمدينة، شكل(٢١).

شكل (٢١) مساحة الكتلة البنائية داخل وخارج حد الكردون بمدينة سرس الليان حتى عام ٢٠١٧م

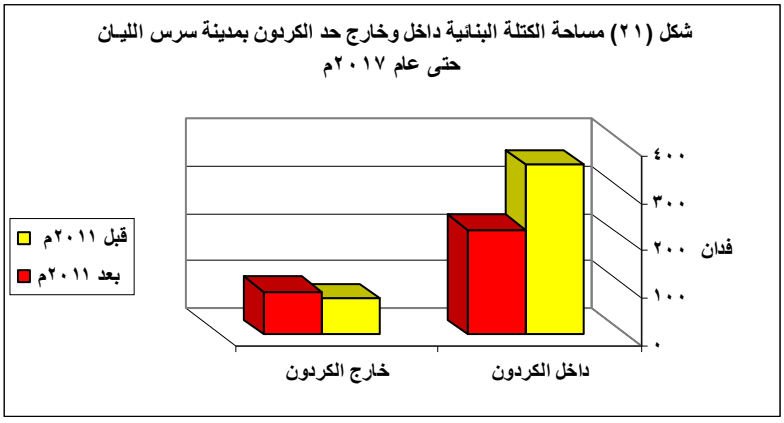

شكل (٢٢) مساحة الكتلة البنائية داخل وخارج حد الكردون بقرية منشأة سلطان حتى عام ٢٠١٧م

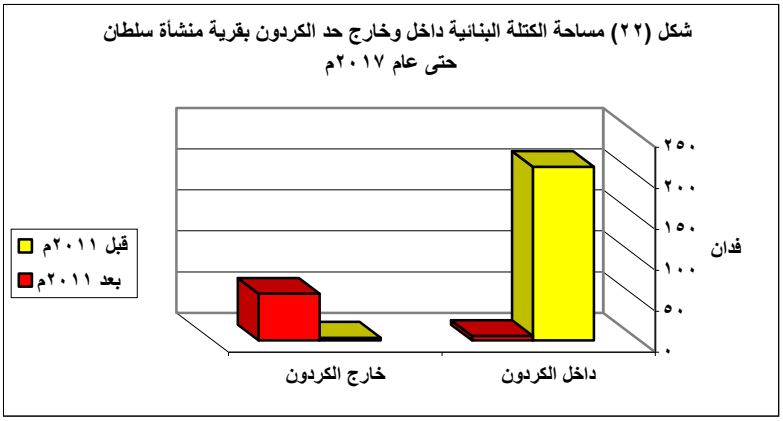

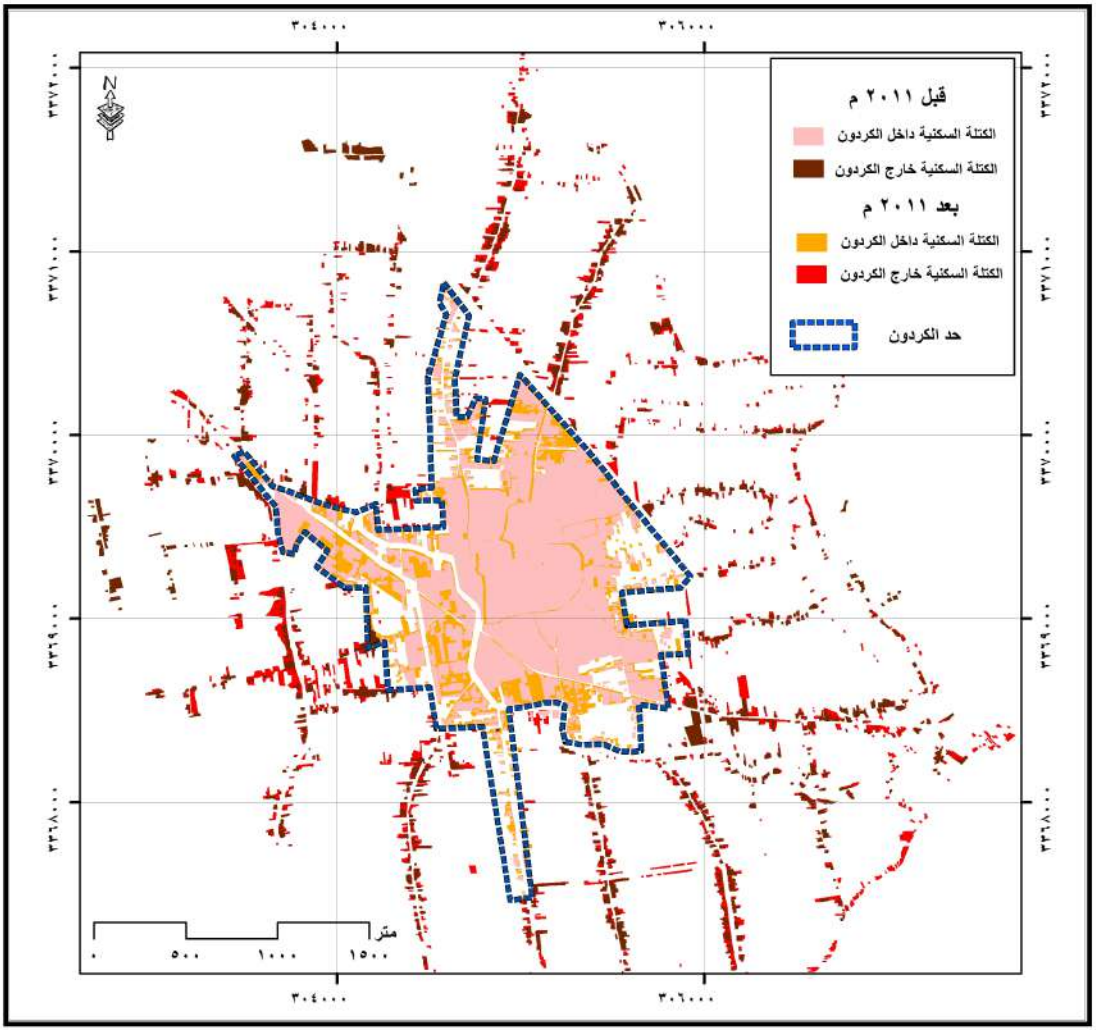

شكل (٢٣) التعديات على الأراضي الزراعية خارج حد الكردون بمدينة سرس الليان خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م – ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م)

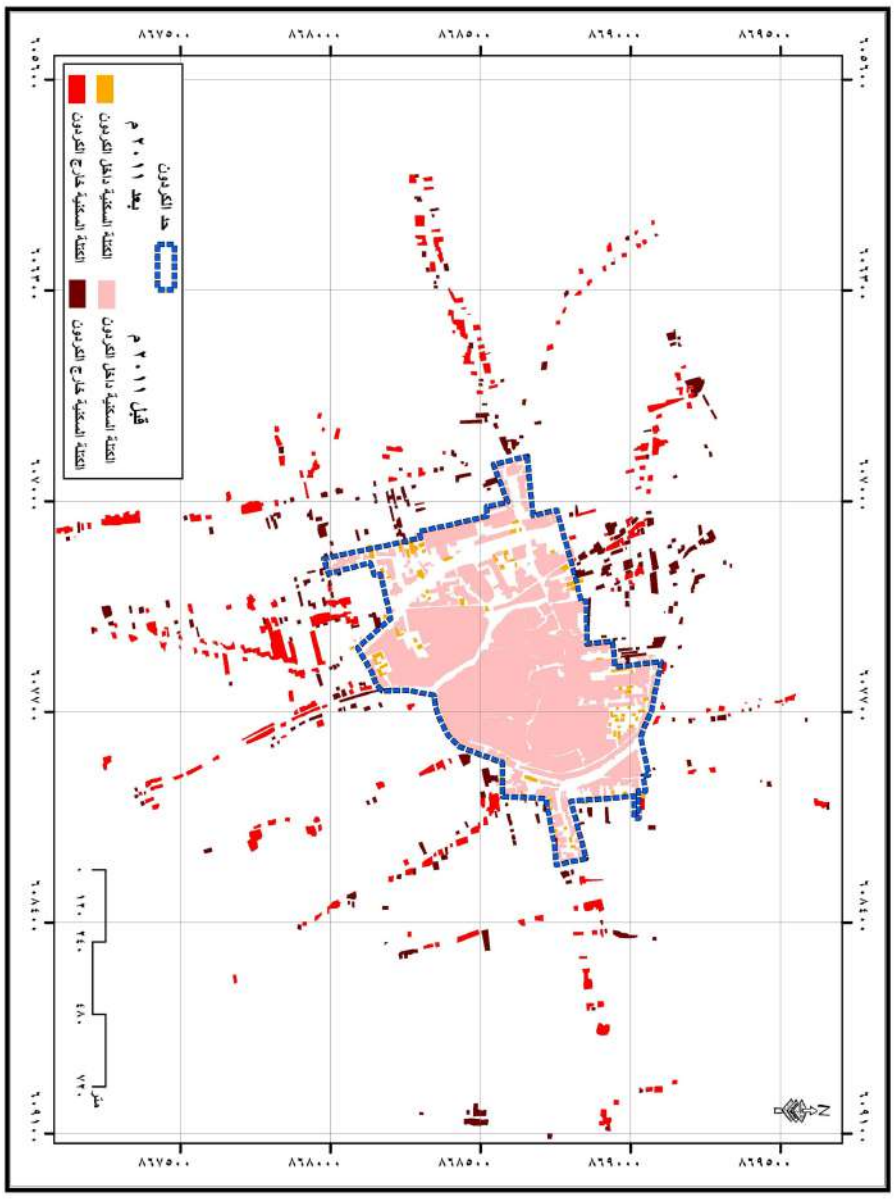

شكل (٢٤) التعديات على الأراضي الزراعية خارج حد الكردون بقرية منشأة سلطان خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م – ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م)

- بلغت مساحة الكتلة البنائية الكلية بقرية منشأة سلطان ٢٧٧,٧ فدان (٢١٥,٢ فدان حتى عام ٢٠١١م، و٦٢,٥ فدان بعد عام ٢٠١١م)، يقع من هذه الكتلة نحو ٢١٧,٤ فدان داخل حد الكردون(المعتمد عام ٢٠٠٦م)، بنسبة ٧٨,٣%، و٦٠,٣ فدان خارج حد الكردون، بنسبة ٢١,٧%. وقد وصلت مساحة المباني التي ظهرت خارج حد الكردون بعد يناير ٢٠١١م حوالي ٥٧,٠ فدان، شكلت ٩٤,٤% من جملة المساحة البنائية المشيدة خارج هذا الحد، ونحو ٢٠,٥% من المساحة الكلية للكتلة البنائية للمدينة، شكل (٢٢).

كذلك يظهر الشكلان(٢٣) و(٢٤) تأثير أذرع ومسارات الطرق والمدقات الفرعية المتشعبة من الكتلة السكنية القديمة للمحلتين ودورها في استقطاب النسبة الأكبر من التعديات على الأراضي الزراعية، والتي من أهم سلبياتها نشأة فراغات ومتخللات كبرى من الأراضي الزراعية محاصرة بالمباني من جميع الجهات؛ وهو ما يعجل تبويرها والتعدي عليها في مراحل لاحقة. وقد ازدادت كثافة التعديات(خارج حد الكردون فيما بعد يناير٢٠١١م) على طول هذه المسارات بالجهتين الشمالية والجنوبية بمدينة سرس الليان والجهتين الغربية والجنوبية بقرية منشأة سلطان.

ويُظهر الجدول(٢١) والشكلين(٢٥-٢٦) توزيع التعديات على الأراضي الزراعية- من حيث عددها ومواصفاتها- بوحدتي سرس الليان ومنشأة سلطان خلال شهر يناير(٢٠١٤م)، ويتضح من خلالها ما يلي:

- سيادة التعديات من المسلحات والطوب الطفلي واللبن بمدينة سرس الليان؛ حيث شكلا ٧٦,٦% و٢٢,١% لكل منهما على الترتيب، وارتفعت نسبة التعديات من المسلحات والطوب الحجري بقرية منشأة سلطان ليمثلا ٥٠% و٤٧,١% لكل منهما على التوالي.
- شكّلت التعديات التي تنخفض مساحتها عن (١٥٠ متر مربع) ثلاثة أرباع جملة التعديات التي رصدت خلال هذه الفترة بكل من منشأة سلطان وسرس الليان، وهى نسبة تقترب من النسبة العامة للمحافظة (٨٣,٥%).

جدول(٢١) التوزيع العددي والنسبي للتعديات على الأراض الزراعية ومواصفاتها بوحدتي سرس الليان ومنشأة سلطان خلال شهر يناير (٢٠١٤م)

البيان	مدينة سرس الليان		قرية منشأة سلطان	
وصف المخالفة	العدد	%	العدد	%
طوب طفلي ولبن	١٧	٢٢,١	–	–
طوب حجري	–	–	١٦	٤٧,١
مسلحات	٥٩	٧٦,٦	١٧	٥٠,٠
طوب طفلي وأسمنت	١	١,٣	–	–
مصنع طوب	–	–	١	٢,٩
الجملة	٧٧	%١٠٠	٣٤	%١٠٠
فئة المساحة	العدد	%	العدد	%
أقل من ١٠٠ متر	٢٨	٣٦,٤	٢٢	٦٤,٧
من ١٠٠– ١٥٠ متر	٣١	٤٠,٣	٤	١١,٨
من ١٥٠ – ٢٠٠ متر	٦	٧,٨	٥	١٤,٧
أكثر من ٢٠٠ متر	١٢	١٥,٦	٣	٨,٨
الجملة	٧٧	%١٠٠	٣٤	%١٠٠

المصدر: الإدارة الزراعية بمنوف، قسم حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤م، والنسب من حساب الباحث.

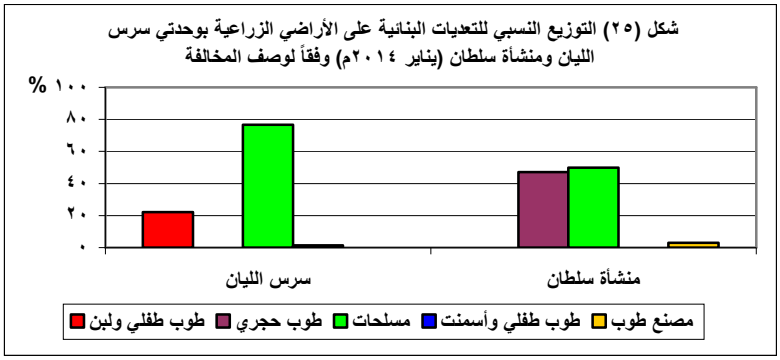

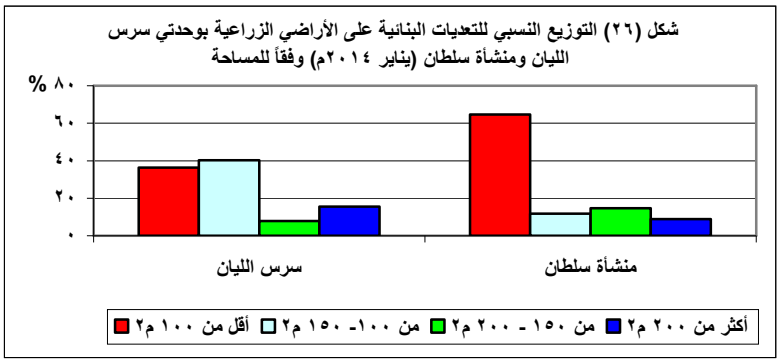

المبحث الخـامس: الأنمـاط غير السكنية للاستخدامات بالأراضي الزراعية المتعدى عليها:

(٥-١) تعديات المقابر: مركز الباجور- دراسة حالة:-

ارتبطت نشأة المقابر بالكتل السكنية للمحلات العمـرانية، متأثرة في ذلك بفيضان نـهر النيل، الذي فرض بدوره اندماج الكتل السكنية وكذلك رفع مناسيبها.

ومن المفترض أن يتولى اختيار المـواقع اللازمة لإنشاء المقابر الجديدة أو لتوسيع المقابر القائمة لـجنة تمثل فيها وزارات الصحة والإسكان والأمن والري، وقد تضع البلدية نمـاذج محـددة للبناء تتفق مع التخطيط ومظـهر الجبانات أو المقابر والأوضـاع المحلية[١].

وقد بلغت مساحة المقـابر بمـركز الباجور في يناير ٢٠١١م حـوالي ٤٥,٨ فدان(١٩٢٤٨٢,٩ متر مـربع)، وبلغ متوسط نصيب الفرد منها حـوالي ٠,٥٧ متر مربع، وهو متوسط محدود، مقارنة بما عليه الحال في أماكن أخرى[*] وما تنص عليه المعايير التخطيطية.

ويعرض الجـدول(٢٢) والشـكل(٢٧) التوزيع الجغرافي لتعديات المقابر على الأراضي الزراعية في مـركز الباجور خـلال الفترة (يناير ٢٠١١م- ديسمبر ٢٠١٦م)، وأهم ما يتبين من خلاله ما يلي:

- بلغت مساحة المقابر التي أقيمت بالتعدي على الأراضي الزراعية- بجوار المقابر القائمة أو بعيداً عنها في أماكن أخرى جديدة- منذ يناير ٢٠١١م حوالي ١١٣٦٧٧,٥ متر مربع (٢٧,١ فدان)، بما يمثل ٣٧,١% من المساحة الكلية للمقابر بالمركز، لوحة (٣).

---

(١) أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٨٦.

(*) من أحدث الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع دراسة (حسين، ٢٠١٦م) عن مركز العدوة بمحافظة المنيا، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد به من مساحة المقابر(٢٠١٢م) حوالي ١,٩ متر مربع/ فرد (راجع: محمد عبد السلام حسين، التقويم التنموي للمقابر وعلاقتها بالكتلة العمرانية في كبريات قرى مركز العدوة- دراسة جغرافية تطبيقية، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات البيئية (جامعة أسيوط)، ٢٢- ٢٤ مارس ٢٠١٦م، ص٥١١).

جدول(٢٢) التوزيع الجغرافي لمساحة المقابر المنشأة بالتعدي على الأراضي الزراعية بمركز الباجور بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م

مسلسل	المحلة السكنية	إجمالي مساحة المقابر حتى ديسمبر ٢٠١٦م (م٢)	مساحة تعديات المقابر خلال الفترة (يناير ٢٠١١م- ديسمبر ٢٠١٦م) (م٢)	% من إجمالي مساحة المقابر	الحمل السكاني على مساحة المقابر (٢٠١١م)[1]
١	الأطارشة	٣٤٥٢,٥	٢٦٩٢,٤	٧٨,٠	٣,٢٧
٢	الجزيرة الشرقية	٤٣٠٤	١٤١٤,٩	٣٢,٩	٠,٩٨
٣	الخضرة	٤٦٥٤,٩	١٨٧٨,٦	٤٠,٤	١,٥٢
٤	العطف	٧٢٨٣,٤	٢٢٣٨	٣٠,٧	٠,٤٩
٥	القرنين	٥٤٥٦,٨	٢٠٨٨,٧	٣٨,٣	٠,٤٨
٦	الكتامية	٤٠٠٠,٧	١٥٨٧,١	٣٩,٧	٢,٣١
٧	المقاطع	٤٥٧٧,٩	٢١٧٦,٩	٤٧,٦	٢,٤٤
٨	المنشأة الجديدة	١٦٦٠,٣	١٢٠٥,١	٧٢,٦	٧,٠٤
٩	أبخاص	٧٧٦٣,١	٣٠٢٧,٥	٣٩,٠	٠,٩٠
١٠	أبشيش	٧٨٣٠,٧	٢٤٧٧,٤	٣١,٦	١,٩٢
١١	أبو سنيطة	٢٣٥١,٢	٧٠٧,٣	٣٠,١	٣,٥٣
١٢	أسريجة	٦٣١٥,٥	٣٥٥٦,٧	٥٦,٣	٠,٨٢
١٣	أسطنها	٦٢٩٤,٤	٨٨١,٩	١٤,٠	٣,٣٨
١٤	بهناي	٢١١٥٤,١	٩٢١٥	٤٣,٦	٠,٩٢
١٥	بي العرب	٣٥٩٠,٧	١٨٧٣,١	٥٢,٢	٣,٦١
١٦	بير شمس	٦٨٤٦,٤	٣١١٠,٨	٤٥,٤	١,٨٨
١٧	تلبنت أبشيش	٦١٤٣,٧	٢٢٥٥,٨	٣٦,٧	١,٥٩
١٨	تلوانة	١٥٩٢٣,٢	٤٦٦٧,٤	٢٩,٣	١,٠١
١٩	جروان	١٠٩٢٨,٨	٤٠٧٨,٩	٣٧,٣	٢,١٤
٢٠	زاوية جروان	٨٦٣٢,٨	٥٢٣٥	٦٠,٦	٢,٠٨
٢١	سبك الضحاك	٢١٦٢٩,٣	٤٢٢٦,٤	١٩,٥	٠,٨٩
٢٢	سمان	٢٧٣٠,١	٩٣٢,٩	٣٤,٢	٢,٩٤
٢٣	سنجلف	٤١٨٨	٩٣٦,٣	٢٢,٤	١,٠٣
٢٤	شبرازنجي	٣٤٣٦	٥٢٠,٧	١٥,٢	٢,٨٨
٢٥	فيشا الصغرى	٩٦٧٥,٣	٤٠٤٦,٢	٤١,٨	١,٣٩
٢٦	قلتى الكبرى	٣٩٦٨,٣	١٤٧٦,١	٣٧,٢	٢,٣٥
٢٧	كفر الباجور	٧٢٠٩,٧	١٧٤٨,٩	٢٤,٣	١,٥٧

تابع جدول(٢٢) التوزيع الجغرافي لمساحة المقابر المنشأة بالتعدي على الأراضي الزراعية بمركز الباجور بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م

مسلسل	المحلة السكنية	إجمالي مساحة المقابر حتى ديسمبر ٢٠١٦م (م٢)	مساحة تعديات المقابر خلال الفترة (يناير ٢٠١١م- ديسمبر ٢٠١٦م) (م٢)	% من المساحة الإجمالية للمقابر	الأحمال السكانية على مساحة المقابر (٢٠١١م)[1]
٢٨	كفر الخضرة	٥٧٠٢,٥	١٥٧٥,٩	٢٧,٦	٢,٦١
٢٩	كفر الدوار	٥٨٢٩,٣	١٨٦١,٤	٣١,٩	٠,٦٧
٣٠	كفر الغنامية	٧١٨٦,٩	٤١٦٨,٥	٥٨,٠	١,٧٨
٣١	البرانقة	٣٦٣٤,٦	٣١١٠	٨٥,٦	٢,٦٥
٣٢	كفر القرينين	٢٤١٣,٠	٨٦٨,٩	٣٦,٠	٠,٥٧
٣٣	كفر سبك	٤١١٨,٧	٩٣٣,٦	٢٢,٧	٠,٤٩
٣٤	كفر سنجلف الجديد	٢٧٤٧	١٤٨٨,١	٥٤,٢	٢,٤٥
٣٥	كفر سنجلف القديم	٢٩٢٢,٥	١٣٧١,١	٤٦,٩	١,٢٠
٣٦	كفر شبرا زنجي	٤٧٨٢,٨	١٩٧٤,٨	٤١,٣	٢,١٦
٣٧	كفر محمود	٧٧٤٣,٨	٢٤٤٨,١	٣١,٦	٠,٥٧
٣٨	كفر مناوهلة	٨١٠٦,٧	١٩٨,٧	٢,٥	٠,٨٠
٣٩	كوم الضبع	٣٢٥٢,٤	١٤٤٦,٩	٤٤,٥	٥,٢٣
٤٠	مدينة الباجور	٩٩٥٢,٢	٨٧٣,٤	٨,٨	٥,٠٣
٤١	مسجد الخضر	١٠٠٣٩,٦	٥٥٥١,٩	٥٥,٣	١,٧١
٤٢	مشيرف	٤٥٥٥,٣	٢٣٧٩,٢	٥٢,٢	٤,٦٤
٤٣	مناوهلة	٧٣٢٨,٤	٢٣٨٧,٤	٣٢,٦	١,٨٢
٤٤	منشأة سيف	٤٣٥٢,٣	٢٩٩٨,٩	٦٨,٩	٠,٧٠
٤٥	منشأة مسجد الخضر	١٧٧٥,٦	٨٨٧,٨	٥٠,٠	٣,٠١
٤٦	ميت البيضة	٥٦٩٤,٥	١٦٣٠,٥	٢٨,٦	١,٦٥
٤٧	ميت الوسطى	١٩٦٩,٨	٧٤٧,٥	٣٨,٠	٥,٧٦
٤٨	ميت عفيف	١٠٠٥٠,٧	٤٥١٨,٩	٤٥,٠	١,٢٢
	جملة المركز	**٣٠٦١٦٠,٤**	**١١٣٦٧٧,٥**	**٣٧,١**	**١,٧٥**

المصدر: من حساب الباحث، اعتماداً على قياسات أجريت على برنامج(Google Earth)- ديسمبر ٢٠١٦م، والنسب من حساب الباحث.

(١) تم حساب الأحمال السكانية بقسمة أحجام السكان عام ٢٠١١م- والمقدرة في ضوء معدلات النمو السكاني خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٦م)- على مساحات المقابر بمحلات الدراسة عام ٢٠١١م.

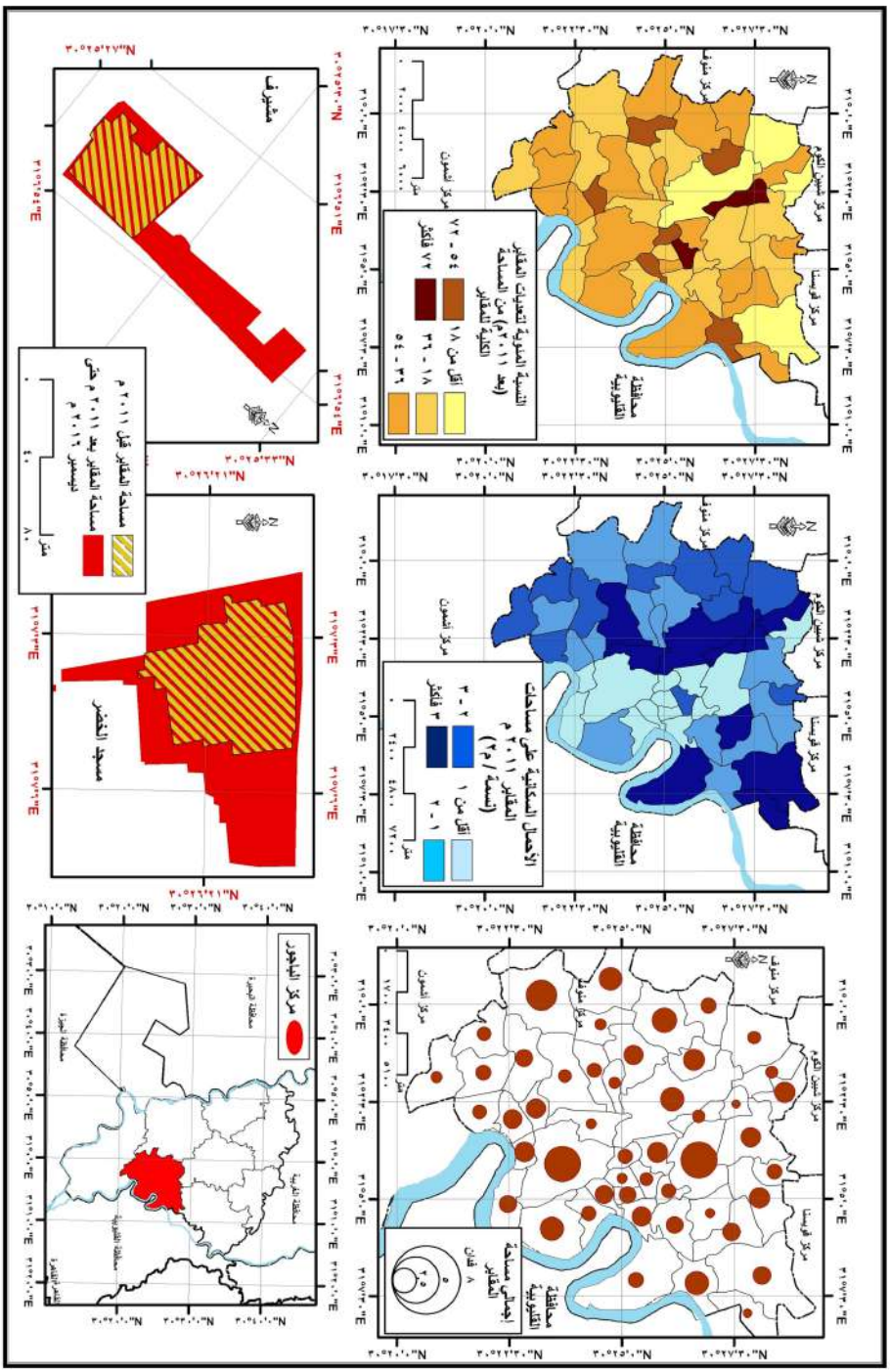

شكل (٢٧) التوزيع الجغرافي لمساحات المقابر الجديدة المنشأة بالتعدي على الأراضي الزراعية بمركز الباجور خلال الفترة (٢٠١١م – ٢٠١٧م)

صورة (٢،١) امتدادات حديثة لمقابر قائمة (قرية كوم الضبع–٢٠١٧م)

صورة (٣) مواقع جديدة لمقابر حديثة النشأة بعد ٢٠١١م
(عزبة العطار– مدينة الباجور– ٢٠١٧م)

لوحة (٣) تعديات المقابر على الأراضي الزراعية فيما بعد يناير (٢٠١١م)

- **تصنف المحلات السكنية بالمركز وفقاً لتعديات المقابر إلى عدة فئات:**

– وفقاً للمساحة المتعدى عليها لإقامة المقابر، انقسمت المحلات السكنية بالمركز إلى أربع فئات، **الفئة الأولى:** أقل من ١٠٠٠ متر مربع (أقل من ٠,٢٤ فدان)، ويقع بها ١١ محلة سكنية، **والفئة الثانية:** تراوحت فيها المساحة بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ متر مربع (٠,٢٤–٠,٤٨ فدان)، وشملت ١٤ محلة سكنية، **والفئة الثالثة:** تراوحت فيها المساحة بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ متر مربع (٠,٤٨– ٠,٧١ فدان)، وشملت ١٠ محلات سكنية، **والفئة الرابعة:** زادت فيها المساحة على ٣٠٠٠ متر مربع(٠,٧١– ٠,٩٥ فدان)، وقد شملت ١٣ محلة سكنية.

– وفقاً لنسبة مساحة المقابر المقامة بالتعدي بكل محلة إلى الإجمالي العام لمساحة المقابر بها، انقسمت المحلات السكنية بالمركز كذلك إلى أربع

فئات: **الفئة الأولى:** محلات سكنية انخفضت فيها نسبة مساحة المقابر المتعدية عن ٣٠%، وشملت ١١ محلة سكنية، **الفئة الثانية:** محلات سكنية تراوحت فيها نسبة التعدي بين ٣٠- ٤٠%، وشملت ١٦ محلة سكنية، **والفئة الثالثة:** محلات سكنية تراوحت فيها نسبة التعدي بين ٤٠- ٥٠%، وشملت ٩ محلات سكنية، **والفئة الرابعة:** محلات سكنية ارتفعت فيها نسبة التعدي عن ٥٠%، وقد شملت ١٢ محلة سكنية.

- **بلغ المتوسط العام للحمل السكاني على مساحات المقابر القائمة مطلع عام ٢٠١١م حوالي ١,٧٥ فرد/ متر مربع، ويظهر تحليل هذه الأحمال تباين في مستوياتها بالمركز على النحو التالي:**

- **تجاوزت الأحمال السكانية ٣ أفراد/ متر مربع من المقابر** في ١٠ محلات سكنية، هى: مدينة الباجور، المنشأة الجديدة، ميت الوسطى، كوم الضبع، مشيرف، بي العرب، أبو سنيطة، اسطنها، الأطارشة، منشأة مسجد الخضر. **وتراوحت الأحمال السكانية بين ٢- ٣ أفراد/ متر مربع من المقابر** في ١١ محلة سكنية، هى: سمان، شبرازنجي، البرانقة، كفر الخضرة، كفر سنجلف الجديد، المقاطع، قلتى الكبرى، الكتامية، كفر شبرازنجي، جروان، زاوية جروان. **وتراوحت الأحمال السكانية بين ١- ٢ فرد/ متر مربع من المقابر** في ١٤ محلة سكنية، هى: أبشيش، بير شمس، مناوهلة، كفر الغنامية، مسجد الخضر، ميت البيضة، تلبنت ابشيش، كفر الباجور، الخضرة، فيشا الصغرى، ميت عفيف، كفر سنجلف القديم، سنجلف، تلوانة. **وانخفضت الأحمال السكانية إلى أقل من فرد واحد/ متر مربع من المقابر** في ثلاث عشرة محلة سكنية، هى: الجزيرة الشرقية، بهناي، ابخاص، سبك الضحاك، أسريجة، كفر مناوهلة، منشأة سيف، كفر الدوار، كفر القرينين، كفر محمود، العطف، كفر سبك، القرينين.
- لم ترتبط تعديات المقابر عقب ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١م) بشكل عام بمستويات الضغوط والأحمال السكانية على المساحات المتاحة منها عام ٢٠١١م، حيث أظهرت الدراسة ارتباطاً عكسياً ضعيفاً بين المتغيرين بلغت درجته (-٠,٣١)، بما يشير إلى ارتباط هذا النمط من التعديات بدرجة كبيرة بالاحتياجات الملحة لبعض الأسر والرغبة في الخصوصية، بالإضافة إلى توفر القدرة الاقتصادية وفرص وإمكانيات التوسع.

(٥-٢) تعديات مشروعات الإنتاج والربح الاقتصادي:

عرض المبحث الثاني دوافع التعديات على الأراضي الزراعية لدى الأسر التي شملتها عينة الدراسة، وقد أفاد نحو ١٣,٣% من مجموع الأسر أن سبب تعديهم هو الاستثمار الاقتصادي والرغبة في إقامة مشروع يحقق عائد. ويعرض هذا المبحث نموذجين، الأول لمزارع إنتاج الدواجن بالتطبيق على مركز منوف، والثاني لمشروعات التخزين والورش والخدمات، بالتطبيق على محور طريق (شبين الكوم- قويسنا).

(٥-٢-١) مزارع إنتاج الدواجن- مركز منوف دراسة حالة :

زاد عدد مزارع الدواجن في محافظة المنوفية في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١م، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود ٢٣٩٥ مزرعة دواجن بمحافظة المنوفية، منها ٨٥٥ مزرعة دواجن كانت قائمة قبل ثورة يناير ٢٠١١م، و١٥٤٠ مزرعة أنشئت بالتعدي بعد الثورة[١]. وهى زيادة كبيرة تقدر بنحو ٦٤,٣% من العدد الكلي لمزارع الدواجن بالمحافظة، وحوالي ٨٠,١% من عدد المزارع القائم قبل الثورة.

وبحسب هذه الإحصاءات جاء مركز أشمون في صدارة مراكز المحافظة التي شهدت بشكل عامتزايداً في أعداد المزارع بعد الثورة، حيث زاد عدد المزارع التي أنشئت في المركز بعد الثورة إلى ٤٥٢ مزرعة جديدة ، بينما كان مركز السادات هو أقل المراكز على الإطلاق بإجمالي ١٣ مزرعة جديدة[٢].

وعلى المستوى التفصيلي وبحسب ما كشفت عنه الزيارات الميدانية، تميل هذه المزارع إلى التوطن بالمناطق المفتوحة بالقرب من المجاري المائية الرئيسة وعلى طول محاور الطرق، كما تنتشر في صورة تجمعات. والجدول(٢٣) والشكل (٢٨) يعرضان التوزيع الجغرافي لمزارع الدواجن المنشأة بالتعدي على الأراضي الزراعية بمركز منوف خلال الفترة (يناير ٢٠١١م حتى أغسطس ٢٠١٣م)، حيث بلغ عدد هذه المزارع ١٦١ مزرعة، منها ١١٩ مزرعة قيد العمل، بنسبة ٧٣,٩%، و٤٢ مزرعة لا تعمل، بنسبة ٢٦,١%.

---

(١) بوابة أخبار اليوم، ٢٩ أغسطس ٢٠١٦م، متاح على: (http://akhbarelyom.com).
(٢) المصدر السابق.

جدول(٢٣) المزارع المنشأة بالتعدي على الأراضي الزراعية بمركز منوف خلال الفترة (يناير ٢٠١١م –أغسطس ٢٠١٣م)

مسلسل	المحلة السكنية	عدد المزارع			مسلسل	المحلة السكنية	عدد المزارع		
		يعمل	لا يعمل	جملة			يعمل	لا يعمل	جملة
١	الحامول	٣	–	٣	١٨	صنصفط	٣	–	٣
٢	العامرة	–	٣	٣	١٩	طملاى	–	٣	٣
٣	الكوم الأحمر	–	١	١	٢٠	غمرين	٣	٣	٦
٤	برهيم	١	–	١	٢١	فيشا الكبرى	–	–	-
٥	بالمشط	١	٢	٣	٢٢	كفر السنابسة	٣	–	٣
٦	بهواش	٣	١	٤	٢٣	كفر العامرة	١	–	١
٧	تتا	١	١	٢	٢٤	كفر بالمشط	–	–	-
٨	جزي	–	–	–	٢٥	كفر رماح	–	–	-
٩	دبركي	٦	٣	٩	٢٦	كفر شبرا	٦	١	٧
١٠	دمليج	–	–	–	٢٧	كفر فيشا	–	–	-
١١	زاوية رزين	٤٣	٨	٥١	٢٨	كمشوش	–	–	-
١٢	سدود	–	–	–	٢٩	منشأة سلطان	١٤	٧	٢١
١٣	سرس الليان	١	١	٢	٣٠	منشأة غمرين	–	٢	٢
١٤	سروهيت	٣	٢	٥	٣١	مدينة منوف	٧	–	٧
١٥	سنجرج	١٩	٣	٢٢	٣٢	ميت ربيعة	–	–	-
١٦	شبرابلولة	–	–	–	٣٣	هيت	١	١	٢
١٧	شبشير	–	–	–	الإجمالي		١١٩	٤٢	١٦١

المصدر: الإدارة الزراعية بمركز منوف، قسم حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤م.

وجاء أعلى تركز لمزارع الدواجن التي نشأت بالتعدي على الأراضي الزراعية منذ يناير ٢٠١١م بقرى زاوية رزين وسنجرج ومنشأة سلطان(لوحة (٤))، حيث بلغ عددها ٩٤ مزرعة، شكلت نحو ٥٨,٤% من جملة المزارع التي أنشئت بالمركز حتى أغسطس ٢٠١٣م؛ ولعل ذلك يعود إلى البيئة المفتوحة بالقطاع الغربي لقرية زاوية رزين الواقعة على الضفة الغـربية لفرع رشيد، والمستوى الاقتصادي المرتفع لقرية منشأة سلطان، والتي انتقلت فكرة هذه المشروعات منها إلى قرية سنجرج المجاورة لها؛ لنجاحها وعوائدها الاقتصادية الجيدة.

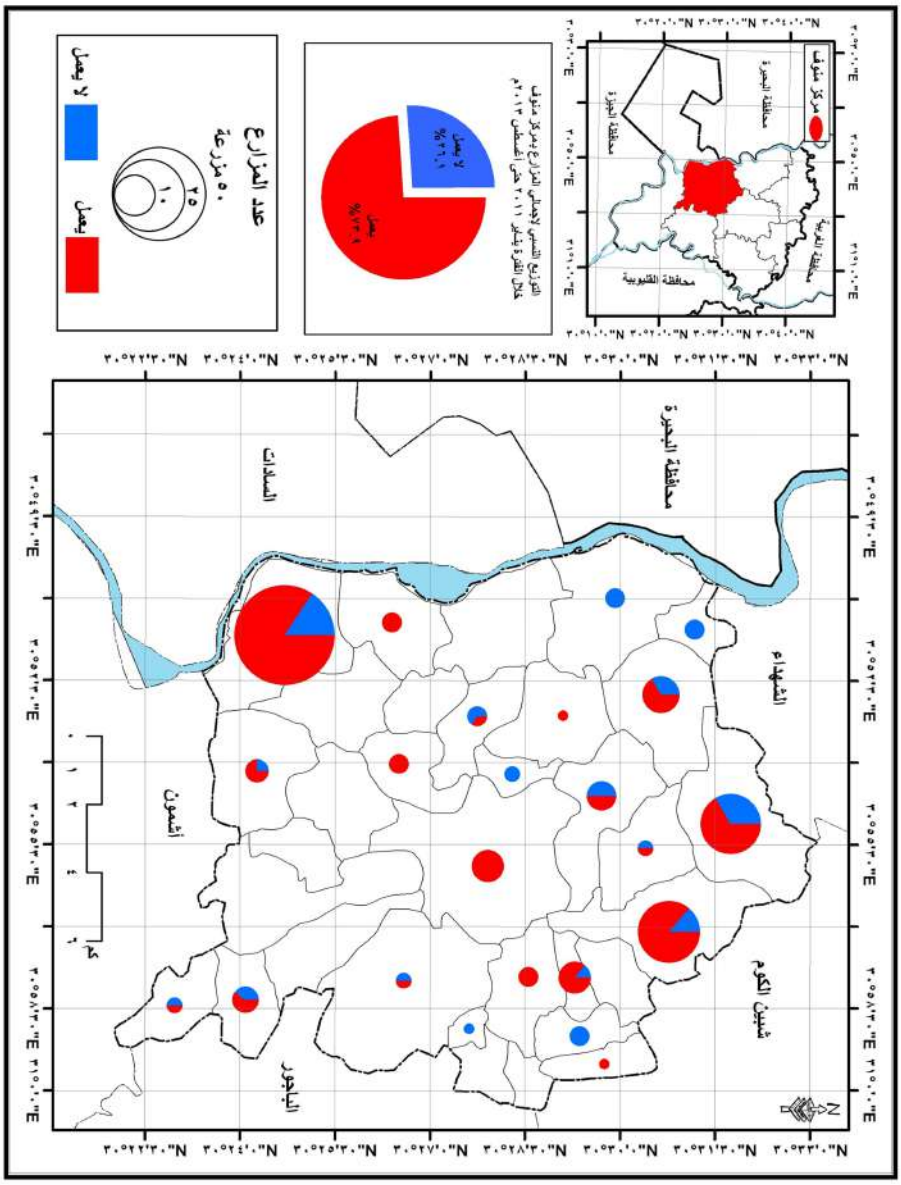

شكل (٢٨) التوزيع الجغرافي لمزارع الدواجن المنشأة بالتعدي على الأراضي الزراعية بمركز منوف خلال الفترة (يناير ٢٠١١م – أغسطس ٢٠١٣م)

ولأن المباني المتعدية لا تخضع لاشتراطات تنظيمية موقعية، فإن نسبة كبيرة من مزارع الدواجن المتعدية لا تتحقق فيها الاشتراطات البيئية المتعلقة بالمسافة التي ينبغي أن تفصل بينها وبين أقرب التجمعات السكنية واتجاهات هبوب الرياح(*)؛ بما لذلك من تداعيات بيئية وصحية سلبية.

لوحة (٤) بعض مزارع إنتاج الدواجن المتعدية على الأراضي الزراعية بمركز منوف (زاوية رزين– شنوفة (عام ٢٠١٧م))

(*) من الاشتراطات الواجب توافرها في مواقع مزارع الدواجن:

١– أن يتم إنشاء المزارع في الظهير الصحراوي بالمحافظات المختلفة.

٢– أن يكون موقع المزرعة بعيداً عن الكتلة السكنية أو أي نشاط داجني آخر طبقاً لأنواع التربية كما يلي:

أ– مزارع التسمين: ألا تقل المسافة عن ١ كم من جميع الجهات.

ب–مزارع إنتاج بيض المائدة والأمهات: ألا تقل المسافة عن ٢ كم من جميع الجهات.

ج– معمل التفريخ– كمنشأة مغلقة محكومة التهوية– لا تقل المسافة بينه وبين الكتل السكنية عن ١ كم.

د–مزارع الجدود: لا تقل المسافة عن ١٥ كم من جميع الاتجاهات.

٣– أن تكون العنابر تحت الرياح السائدة من الكتلة السكنية.

(المصدر: وزارة الدولة لشؤون البيئة، جهاز شؤون البيئة، قطاع الإدارة البيئية، دليل الاشتراطات البيئية لمشروعات تربية الدواجن، يناير ٢٠٠٧م، ص٥٠).

(٥-٢-٢) مشروعات التخـزين والورش والخـدمات- محـور طـريق (شبين الكوم- قويسنا) دراسة حالة :

ترتبط مشروعات التخزين والورش والخدمات بشبكات الطرق بشكل عام، وتظهر بوضوح على طول محاور الطرق الرئيسة. وتمثل وصلة طريق شبين الكوم- قويسنا أحد المداخل الشرقية الرئيسة لمحافظة المنوفية، ويبلغ طولها حوالي إثنى عشر كيلومتراً.

وتستقطب محاور الطرق بعض الأنشطة والاستخدامات لما توفره من إمكانية وصول سهلة وما تتمتع به من ميزات موقعية؛ ويأتي على رأس هذه أنشطة التخزين (المخازن والمحاجر والشون) والمعارض على اختلاف أنواعها.

والجـدول (٢٤) والشكلان (٣٠،٢٩) يوضحـان التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي التي نشأت بالتعدي على الأراضي الزراعية المطلة على وصلة طريق شبين الكوم – قويسنا بعد يناير ٢٠١١م (لوحة (٥))، ويتضح من خلالها ما يلي:

جدول (٢٤) التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي التي نشأت بالتعدي على الأراضي الزراعية بعد يناير ٢٠١١م على طريق شبين الكوم – قويسنا (٢٠١٧م)

نمط الاستخدام	المساحة (م٢)	المساحة (فدان)	%
مباني مكتملة (سكنية)	١٣٩٥٢,٨	٣,٣٢	٨,٧٨
مباني مكتملة (سكني وتجاري)	٩٦٨١,٩	٢,٣١	٦,٠٩
مخازن	٤٢٣٠٥,٥	١٠,٠٧	٢٦,٦١
شون ومحاجر	٢٣٢٦٤,٩	٥,٥٤	١٤,٦٣
جراجات ومعارض سيارات	٢٤١٩٩,٤	٥,٧٦	١٥,٢٣
مقاهي وكافيتريات وقاعات أفراح	٩٧٠٧,٧	٢,٣١	٦,١١
مزارع دواجن	٤٨٤٠,٦	١,١٥	٣,٠٤
حظائر	٦٥٨٤,٥	١,٥٧	٤,١٤
مباني تحت التشطيب	١٩١١٩,١	٤,٥٥	١٢,٠٣
مباني مزالة	٢٩٢٣,٦	٠,٧٠	١,٨٤
أخرى	٢٤٠٦,١	٠,٥٧	١,٥١
الإجمالي	١٥٨٩٨٦,١	٣٧,٨٥	١٠٠

المصدر: الصور الفضائية لبرنامج Google Earth (يناير ٢٠١٧م)، والدراسة الميدانية للباحث (إبريل ٢٠١٧م).

شكل (٢٩) التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي التي نشأت بالتعدي على الأراضي الزراعية على طول محور طريق شبين الكوم - قويسنا خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧م)

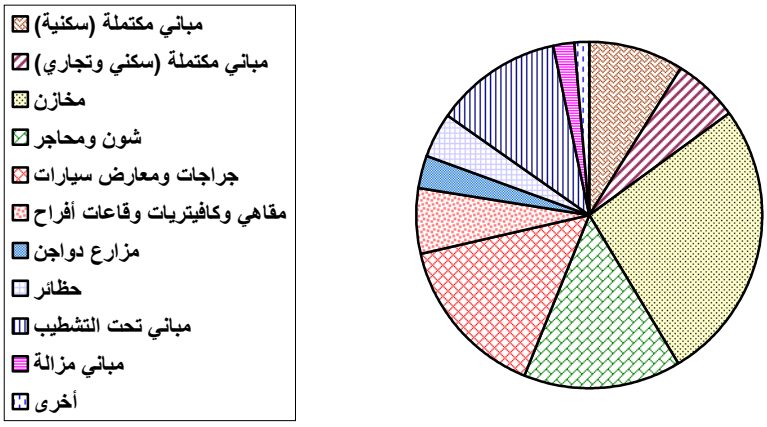

- بلغ إجمالي مساحة التعديات على طول محور الطريق حوالي ١٥٩,٠ ألف متر مربع (٣٧,٩ فدان)، بمعدل ٣,١٦ فدان/ كيلومتر.
- لم تشكل مباني التعديات المكتملة وتحت التشطيب على طول محور الطريق سوى ١٠,٢ فدان، بما يمثل ما يزيد قليلاً على ربع (٢٦,٩%) مساحة التعديات.
- زادت مساحة الأراضي المتعدى عليها والمخصصة للتخزين والتشوين والتحجير(محاجر) على طول محور الطريق إلى ١٥,٦ فدان، مثلت ٤١,٢% من المساحة الكلية للتعديات؛ نظراً لما تتطلبة هذه الاستخدامات من تسهيلات حركة ومساحات كبيرة.
- بلغت المساحة التي تشغلها المشروعات الاقتصادية والإنتاجية (الجراجات ومعارض السيارات- المقاهي والكافتريات وقاعات الأفراح- مزارع الدواجن- الحظائر) حوالي ١٠,٨ فدان، بنسبة ٢٨,٥% تقريباً من جملة مساحة التعديات على طول محور الطريق، مستفيدة في ذلك من حيوية هذه الوصلة وكثافة الحركة عليها باعتبارها المدخل الشمالي الشرقي للمحافظة.
- وصلت مساحة المباني التي تم إزالتها على طول محور الطريق ٠,٧ فدان، بنسبة ١,٨%، واقترب منها مساحة الاستخدامات الأخرى التي لم تزد على ٠,٦ فدان، بنسبة ١,٥% من المساحة الكلية للتعديات.

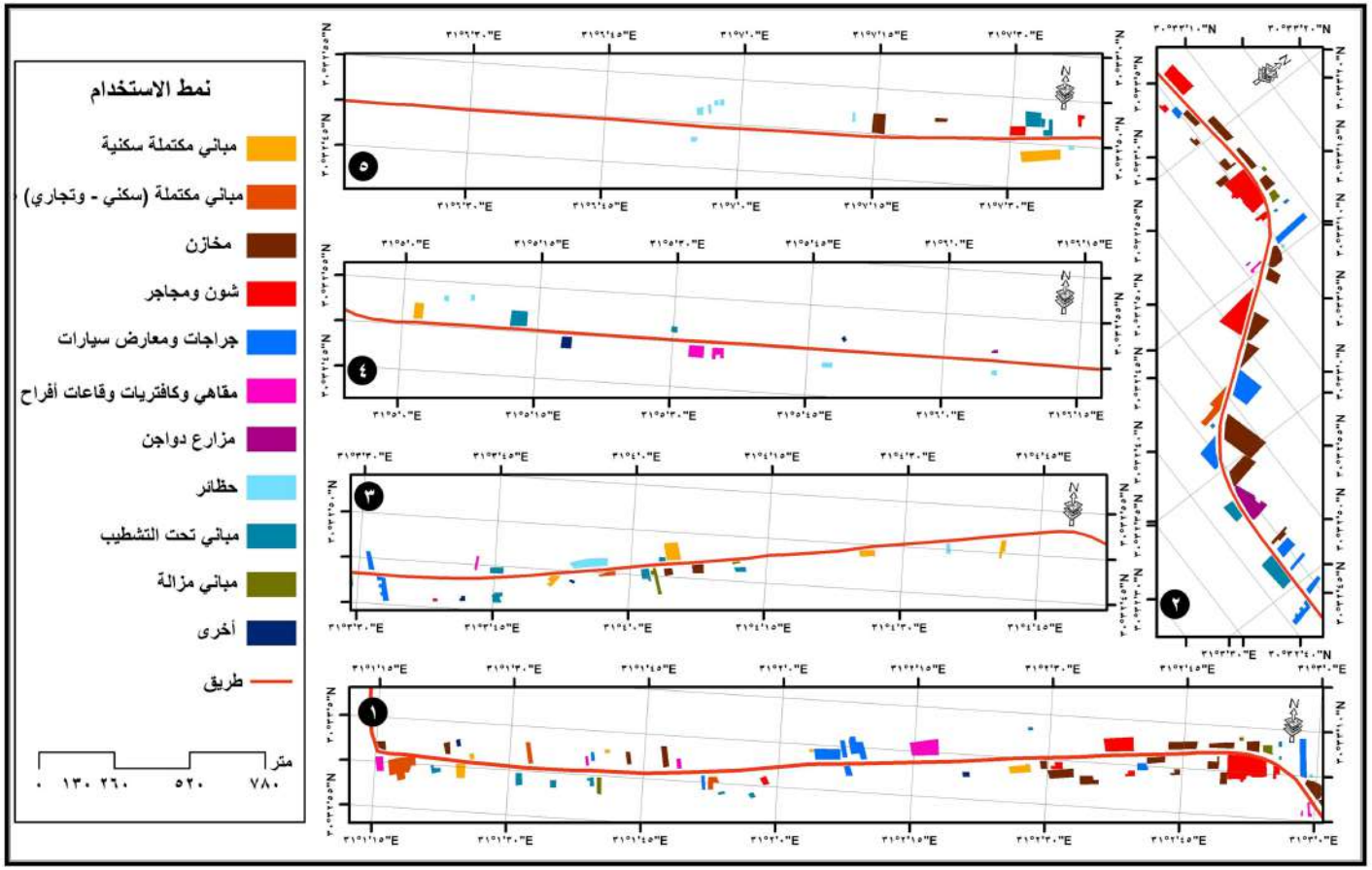

المصدر: الصور الفضائية لبرنامج Google Earth (يناير ٢٠١٧م)، والدراسة الميدانية للباحث (إبريل ٢٠١٧م).

شكل (٣٠) التوزيع الجغرافي لاستخدامات الأراضي التي نشأت بالتعدي على الأراضي الزراعية بمحور طريق شبين الكوم– قويسنا خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٧م)

لوحة (٥) نماذج من استخدامات الأراضي التي نشأت على أراضي متعدى عليها على جانبي طريق شبين الكوم– قويسنا بعد عام ٢٠١١م (حتى إبريل ٢٠١٧م)

المبحث السادس: حماية الأراضي الزراعية وسبل مواجهة التعديات:

لعل من أهم مخاطر التعدي على الأراضي الزراعية هو فقدان أراضي زراعية منتجة استغرق تكوينها مئات القرون(يقدر معدل تراكم التربة في وادي النيل ودلتاه ١٠سم/ قرن) [١]. بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة استصلاح الأراضى الجديدة؛ والتي تقدر بحوالي ٢٥ ألف جنيه للفدان، مع انخفاض انتاجية الفدان المستصلح في الأراضي الجديدة مقارنة بالأراضي القديمة، بنسبة تصل إلى حوالي ٧٩% للقمح و٧٧% للشعير، و٧٠% للفول البلدي، و٣٤% للبرسيم الحجازى، و٢٩% للذرة الشامية [٢].

وتتميز المحافظة بارتفاع القدرة الإنتاجية لأراضيها الزراعية بشكل عام؛ حيث تصل مساحة أراضي الدرجة الأولى ٧٥٣٧٥ فداناً، بنسبة ٢٠,٦% من جملة مساحة المحافظة و٢٣,١% من مساحة الأراضي المزروعة بها، وتبلغ مساحة أراضي الدرجة الثانية ١٩٠٠٥٠ فداناً، تشكل نحو ٥٢,٠% من جملة مساحة المحافظة و٥٨,٤% من مساحتها المزروعة[٣].

ونظراً لموقع المحافظة بمنطقة رأس الدلتا وامتداد فرعي النيل (دمياط ورشيد) لمسافة ١٠٠كيلومتر بجوار أو خلال أراضيها؛ فقد خضعت أراضيها للانتظام المكاني في توزيع الرواسب والمعادن والأملاح المجلوبة مع النهر من الجنوب للشمال؛ وهو ما أسهم في رفع القدرة والجدارة الإنتاجية للأراضي في نفس الاتجاه. وهو ذاته الاتجاه الذي ارتفعت معه أعداد ومساحات الأراضي الزراعية المتعدى عليها منذ يناير ٢٠١١م.

فكما تَصدّر مركز أشمون في الجنوب مراكز المحافظة من حيث نسبة أراضي الدرجتين الأولى والثانية والتي مثلت خُمس (٢٠,٠%) مساحة أراضي هاتين

---

(١) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان،الجزء الأول، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٢١١.

(٢) على عبد المحسن، التعديات على الأراضي الزراعية وانعكاسها على الأمن الغذائي في مصر، نقلاً عن: معهد التخطيط القومي، تفاعلات المياه والمناخ والإنسان فى مصر(إعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم ٢٧١)، ص٥٠.

(٣)وزارة الزراعة، الإدارة العامة للأراضي، الحصر التصنيفي للتربة بمحافظة المنوفية، ١٩٦٨م.

الدرجتين بالمحافظة ونحو ٨٥,٧% من مساحة الأراضي المزروعة بالمركز، فقد تصدّر كذلكمراكز المحافظة من حيث مساحة الأراضي الزراعية المتعدى عليها، والتي تجاوزت نسبتها ربع مساحة التعديات بالمحافظة (٢٥,٣%)؛ وهو الأمر الذي يفاقم من الفاقد ويضاعف من حجم الخسائر الناتجة عن ظاهرة التعدي.

(٦-١) تقديرات الفاقد الاقتصادي للتعديات:

يعرض الجدول(٢٥)تقديرات الفاقد الاقتصادي للتعديات على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤م)، ويظهر من خلاله ما يلي:

جدول(٢٥) تقدير الفاقد الاقتصادي للتعديات على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية خلال الفترة(٢٠٠٧-٢٠١٤م)

قيمة الفاقد(*)		المساحات الرسمية المعتمدة لدى مديرية الزراعة بالمحافظة	المساحات المستخلصة عبر تقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد (GIS&RS)
قيمة الفاقد المحصولي السنوي	محاصيل صيفية	٣,٠٣٦,٨٠٤	٧,٤٩٥,٤٠٢
	محاصيل شتوية	٨,٠٧١,٥٧٩	١٩,٩٢٢,١٦٨
	محاصيل نيلية	٦٧٠,٢٨٥	١,٣٧٦,٨١٠
جملة قيمة الفاقد المحصولي سنوياً		١١,٧٧٨,٦٦٨	٢٨,٧٩٤,٣٨٠
جملة قيمة الأراضي الزراعية المتعدى عليها سنوياً(**)		٤١٦,١٦٩,٦٠٠	١,٠٢٦,٨١٦,٠٠٠
إجمالي الفاقد السنوي		٤٢٧,٩٤٨,٢٦٨	١,٠٥٥,٦١٠,٣٨٠

المصدر: محمد جمال سليمان العكل، مرجع سبق ذكره، ص ص١٨٨-١٨٩.

(*) بلغ الفاقد السنوي ٦١٩,٣ فدان وفقاً لتقديرات مديرية الزراعة، و ١٥٢٨,٠ فدان وفقاً للتقديرات المستخلصة باستخدام التقنيات الحديثة.

(**) حسبت على أساس سعر فدان ٦٧٢,٠ ألف جنيه (وفقاً لأسعار ٢٠١٣م).

- تباينت مساحة التعديات على الأراضي الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤م) وفقاً للتقديرات الرسمية لمديرية الزراعة بالمحافظة والتقديرات المستخلصة عبر تقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، حيث بلغت الأولى ٤٩٥٤,٤ فدان، ووصلت الثانية إلى ١٢٢٢٤ فدان، بزيادة تقترب من مثل ونصف المثل (١,٤٧ مثل).

- بلغت قيمة الفاقد المحصولي السنوي خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤م) حوالي ١١,٨ مليون جنيه/ سنوياً وفقاً لتقديرات مديرية الزراعة، يزيد إلى ٢٨,٨ مليون جنيه/ سنوياً وفقاً للتقديرات المستخلصة باستخدام التقنيات الحديثة.
- قُدرت قيمة الأراضي الزراعية المتعدى عليها خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٤م) بحوالي ٤١٦,٢ مليون جنيه/سنوياً وفقاً لتقديرات مديرية الزراعة، بينما تجاوزت ١,٠٢ مليار جنيه/ سنوياً وفقاً للتقديرات المستخلصة باستخدام التقنيات الحديثة.
- وصل إجمالي الفاقد السنوي للتعديات على الأراضي الزراعية بالمحافظة (محاصيل- أراضي) خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤م) حوالي ٤٢٧,٩٥ مليون جنيه وفقاً لتقديرات مديرية الزراعة، بينما تجاوزت ١,٠٥ مليار جنيه/ سنوياً وفقاً للتقديرات المستخلصة باستخدام التقنيات الحديثة.

وطبقاً لهذه التقديرات ووفقاً لمساحات الأراضي الزراعية المتعدى عليها بمحافظة المنوفية خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م- ٨ فبراير ٢٠١٧م) والتي تبلغ ٤٧٩٩,٤٨ فدان- كما أوضحت الدراسة سلفاً- تقدر القيمة الإجمالية لفاقد الأراضي الزراعية بنحو ٣,٢٣ مليار جنيه، يضاف إليها فاقد محصولي سنوي تقدر قيمته بحوالي ٩١,٢٨ مليون جنيه سنوياً.

(٦-٢) الموقف الرسمي وجهود إزالة التعديات :

تباينت المواقف إزاء أزمة التعديات الراهنة-بعد ثورة يناير ٢٠١١م- وأسلوب التعامل الأمثل معها، ويمكن حصر أهم الاتجاهات فيما يتعلق بهذا الشأن في اتجاهين:

الاتجاه الأول: التصالح مع مخالفات البناء:-

يدعم هذا الاتجاه فكرة التصالح مع مخالفات البناء على الأراضي الزراعية، مشروطة بتاريخ زمني محدد للمخالفة؛ حتى لا تكون بمثابة رخصة للبناء على الرقعة الزراعية في المستقبل، وتمثلت أهم الاعتبارات والإجراءات التي يتبناها هذا الاتجاه كمشروع قانون مقترح تدور أهم مواده حول ما يلي:

- اعتبار التعدى على الرقعة الزراعية جريمة يعاقب عليها جنائياً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات، ويتم إزالة الاعتداء فور وقوعه أو علم الجهة الأمنية أو الإدارية المختصة به.
- إنشاء إدارة شرطية جديدة تابعة لوزارة الداخلية تحت مسمى شرطة حماية الرقعة الزراعية، تكون مهمتها حماية الرقعة الزراعية وتنفيذ قانون حمايتها والأحكام القضائية الخاصة بالاعتداء عليها.
- أن تتولى لجنة حصر كافة حالات التعدى على الرقعة الزراعية القديمة، وتصنيف ما تم بناؤه عليها وتحديد إمكانية إزالة ما عليها وإعادة صلاحية الأرض للزراعة من عدمه.
- إزالة ما على الأرض من تعديات وإعادة صلاحيتها للزراعة ويكون للجنة – المشار إليها– الموافقة على طلب التصالح على المخالفة مقابل دفع مبلغ مالي لكل متر مربع تم التعدي عليه، ويزيد طبقاً لحيوية موقع التعدى وفارق السعر بين الأرض الزراعية والمبانى بالمنطقة.
- تؤول كافة المبالغ المحصلة طبقاً لأحكام هذا القانون إلى الخزانة العامة للدولة وتخصص نسبة منها لاستصلاح أراضي زراعية جديدة وحفر آبار مياه إذا لزم الأمر، ونسبة أخرى للصرف على الأعمال التنموية بالمحافظات التى بها حالات التصالح.
- لا تنطبق هذه الإجراءات على المخالفات التي ارتكبت بالتعدي على خطوط التنظيم المعتمدة والأراضي الخاضعة لقانون الآثار والمباني غير الآمنة، والتعدي بالبناء أو الاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة والمخصصة للنفع العام والصادر بشأنها قرار بذلك.

الاتجاه الثاني: عدم التصالح مع مخالفات البناء:-

يرى هذا الاتجاه ضرورة عدم التصالح مع المخالفين بالبناء على الأراضي الزراعية للاعتبارات التالية:

- التصالح مع مخالفات التعدي مخالفة صريحة للمادة (٢٩) من الدستور والتى تنص على أن "الزراعة مقوّم أساسي للاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها".
- التصالح مع مخالفات البناء سيكون بمثابة ثغرة لاتساع التعديات على الأراضى الزراعية، في ظل تحسب لعودة أعداد كبيرة من المهاجرين المصريين للخارج، على غرار ما حدث في أعقاب حرب الخليج الأولى في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، والتي نتج عنها طفرة عمرانية على حساب الأراضي الزراعية.

وقد أسفرت عمليات إزالة التعديات بالأراضي الزراعية– وأغلبها إزالة صورية غير مكتملة– عن نمط جديد من الاستخدام الأرضي يسود الأراضي المستردة من التعدي، لا هو زراعي ولا هو سكني، ولكن ركام من المواد الحجرية يضرب بجذوره الإسمنتية في أعماق التربة.

ويعرض الجدول(٢٦) والشكلان(٣١،٣٢) التوزيع العددي والمساحي لحالات التعدي على الأراضي الزراعية التي تم إزالتها بمراكز المحافظة خلال الفترة(٢٥ يناير ٢٠١١م–٨ فبراير ٢٠١٧م)، وأهم ما يتبين منها ما يلي:

- انخفض العدد الإجمالي لحالات التعدي على الأراضي الزراعية التي تمت إزالتها بالمحافظة إلى ٧٩٣٤ حالة، على مساحة ٥٤٠,٨ فدان، بما يمثل ٥% فقط من مجموع حالات التعدي ونحو ١١,٣% من إجمالي مساحتها.
- سجلت المراكز الشمالية للمحافظة ارتفاعاً في نسبة الإزالات بين حالات التعدي، وبصفة خاصة في مركزي تلا وقويسنا، حيث وقع بهما ٤٥,٣% من مجموع حالات الإزالة بالمحافظة، بما يشكل ٤٩,٣% من المساحة الكلية للإزالات.
- يظهر تحليل التطور الزمني لعدد ومساحة حالات التعديات التي تم إزالتها خلال الفترة (٢٠١١–٢٠١٧م) تزايدها تدريجياً وبشكل مستمر على النحو التالي:

جدول(٢٦) التوزيع العددي والنسبي لحالات ومساحات التعدي على الأراضي الزراعية التي تم إزالتها خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م)

المركز الإداري	من يناير ٢٠١١م حتى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م				من ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م حتى ٢٣ مارس ٢٠١٥م				من ٢٣ مارس ٢٠١٥م حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م				عدد الإزالات (٢٠١١-٢٠١٧م)			مساحة الإزالات (٢٠١١-٢٠١٧م)		
	العدد	المساحة			العدد	المساحة			العدد	المساحة			الجملة (حالة)	% من جملة عدد التعديات بالمركز	% من جملة عدد الإزالات بالمحافظة	الجملة (فدان)	% من جملة مساحة التعديات بالمركز	% من جملة مساحة الإزالات بالمحافظة
		فدان	% من إجمالي المركز*			فدان	% من إجمالي المركز*			فدان	% من إجمالي المركز*							
شبين الكوم	٢٢٥	١٩,٤	٢٤,٤	١٩,٨	٣٩٢	٣٩,١	٣٤,٥	٣٤,٥	٥١٩	٤٠,٩	٤٠,٧	٢٦,٣	١١٣٦	٥,٧	١٤,٣	٧٩,٤	١٤,٤	١٤,٧
أشمون	١٩٦	٢٨,٩	٦٤,٦	٢٦,٧	٦٠	٢,٨	٨,٢	٨,٢	٤٧٧	١٣,٠	٦٥,١	٢٩,١	٧٣٣	٢,٠	٩,٢	٤٤,٧	٣,٧	٨,٣
تلا	١٥٩	١٥,٢	١٨,٣	٨,٦	١٤٨	١٠,٣	٨,٠	٨,٠	١٥٤٣	٥٧,٥	٨٣,٤	٦٩,٢	١٨٥٠	١٣,٣	٢٣,٣	٨٣,٠	١٨,٧	١٥,٤
الباجور	١٠٩	٧,٤	٣٦,٩	٢٨,٣	٥٠	٢,٤	١٣,٠	١٣,٠	٢٢٦	١٠,٤	٥٨,٧	٥١,٣	٣٨٥	٢,٤	٤,٩	٢٠,٢	٤,٥	٣,٧
منوف	٣١٨	٢٩,٦	٥٤,٨	٣٠,٧	٤٣٠	١٥,٠	٤١,٥	٤١,٥	٢٨٨	٩,٤	٢٧,٨	١٧,٤	١٠٣٦	٢,٨	١٣,١	٥٤,١	٦,٣	١٠,٠
بركة السبع	٤٠	٥,٥	١٤,١	٦,٣	١٩٢	١٤,٢	٣٠,١	٣٠,١	٤٠٦	١٩,٥	٦٣,٦	٤٩,٧	٦٣٨	٥,٥	٨,٠	٣٩,١	١١,٩	٧,٢
قويسنا	١١٧	٢٩,٦	١٦,١	٦,٧	٩٣٠	٧٥,٩	٥٣,٢	٥٣,٢	٧٠١	٧٨,١	٤٠,١	٤٢,٥	١٧٤٨	١٣,٦	٢٢,٠	١٨٣,٦	٣١,٧	٣٣,٩
الشهداء	٩٠	٧,٧	٤٤,٣	٢٨,١	٤٣	١,٥	١٣,٤	٨,٤	١٨٧	٥٨,٤	٨,٢	٤٧,٣	٣٢٠	٤,٣	٤,٠	١٧,٤	٨,١	٣,٢
السادات	٢٠	٥,٠	٢٦,١	٢٢,٧	٢٧	١٢,٦	٣٠,٧	٦٥,٦	٤١	١,٦	٤٦,٦	٨,٤	٨٨	٢,١	١,١	١٩,٢	١١,٩	٣,٥
المحافظة	١٢٧٤	١٤٨,٠	٢٧,٤	١٦,١	٢٢٧٩	١٧٤,٦	٢٨,٧	٣٢,٣	٤٣٨١	٥٥,٢	٢١٨,٢	٤٠,٣	٧٩٣٤	٥,٠	%١٠٠	٥٤٠,٨	١١,٣	%١٠٠

المصدر: مديرية الزراعة بمحافظة المنوفية، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م، والنسب والمعدلات من حساب الباحث.

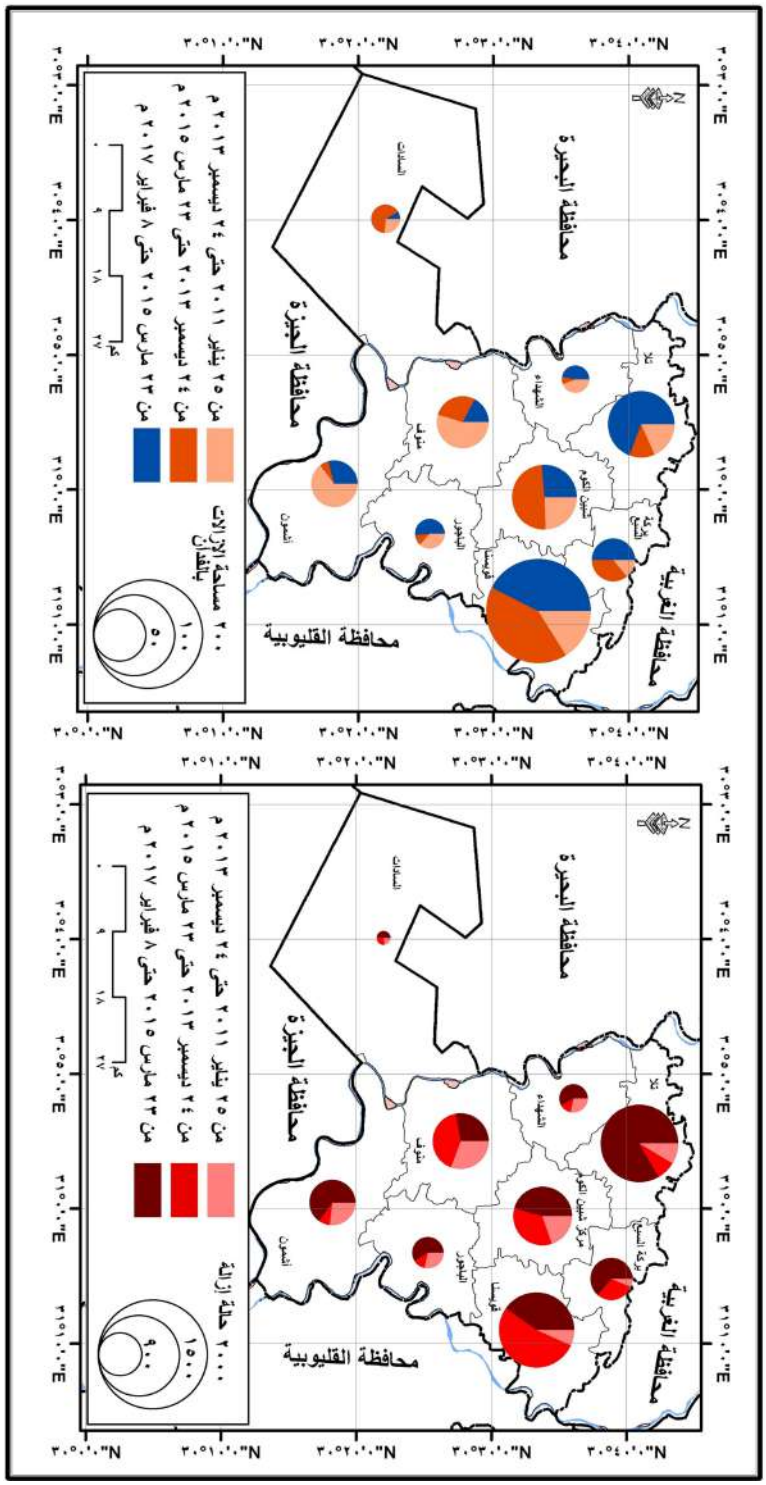

شكل (٣١) تطور أعداد ومساحات التعديات التي تم إزالتها بمراكز محافظة المنوفية بالفترات الزمنية المختلفة فيما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م

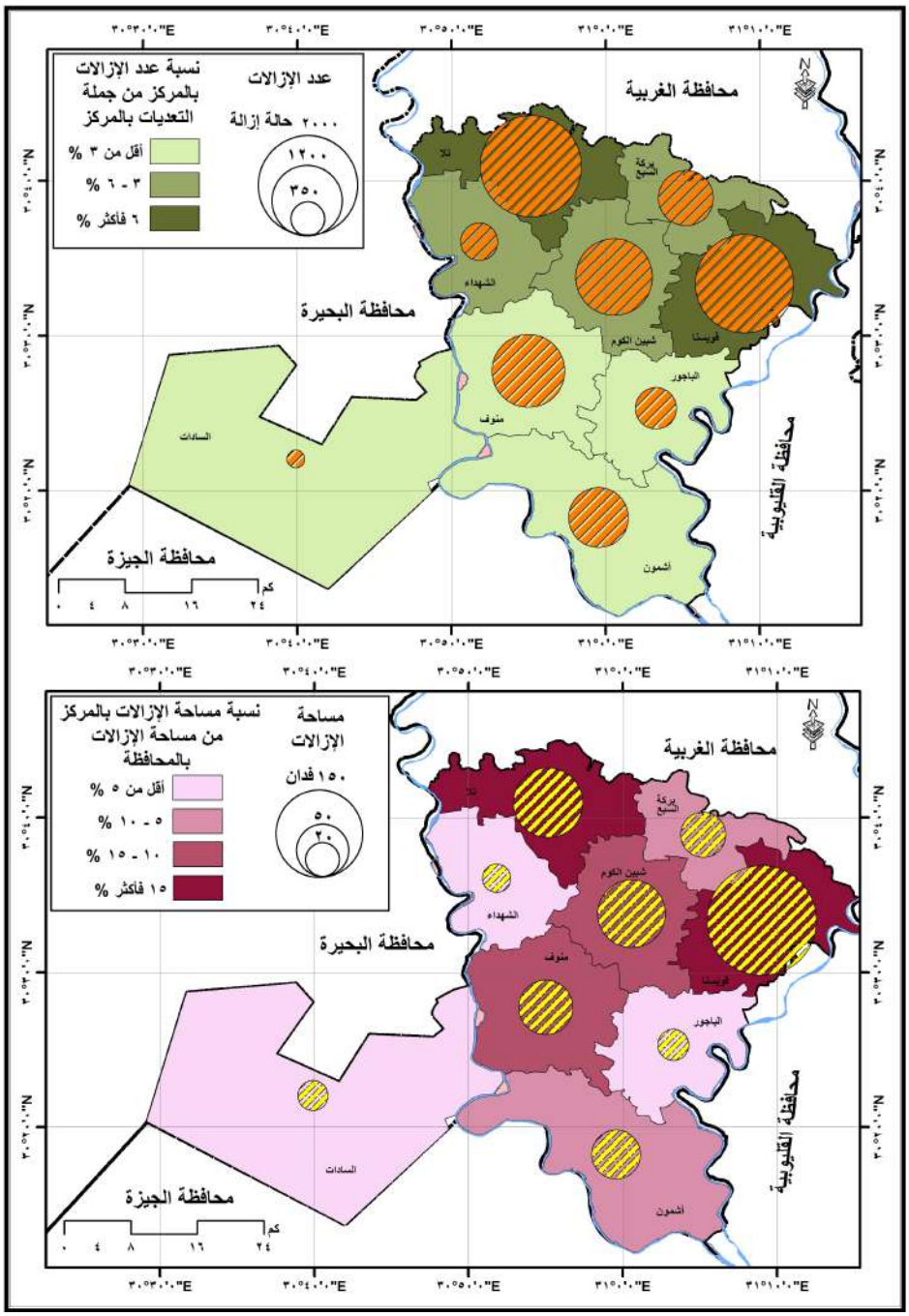

شكل (٣٢) التوزيع العددي والنسبي لعدد ومساحة التعديات التي تم إزالتها بمراكز محافظة المنوفية خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١م- ٨ فبراير ٢٠١٧م)

- لم تزد نسبة الإزالات خلال الفترة الأولى (من ٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م) عن ٠,٩٤% من جملة التعديات التي شهدتها هذه الفترة، زادت إلى ١١,٧% خلال الفترة الثانية (من ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م حتى ٢٣ مارس ٢٠١٥م)، لتصل إلى حوالي ٩٥,٠% خلال الفترة الأخيرة (من ٢٣ مارس ٢٠١٥م حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م).
- خلال الفترة الأولى (٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ديسمبر ٢٠١٣م) بلغ عدد حالات الإزالة ١٢٧٤ حالة بمساحة ١٤٨ فدان (تمثل ١٦,١% من مجموع حالات الإزالة و٢٧,٤% من مساحة الإزالات بالمحافظة حتى ٢٠١٧م). وخلال الفترة الثانية (ديسمبر ٢٠١٣م حتى مارس ٢٠١٥م) زادت حالات الإزالة إلى ٢٢٧٩ حالة بمساحة ١٧٤,٦ فدان (تمثل ٢٨,٧% من مجموع حالات الإزالة و٣٢,٣% من مساحة الإزالات بالمحافظة حتى ٢٠١٧م)، بزيادة تقدر بحوالي ٧٨,٩% و١٨,٠% عن عدد ومساحة الإزالات بالفترة السابقة. وخلال الفترة الأخيرة (مارس ٢٠١٥م حتى فبراير ٢٠١٧م) بلغ عدد حالات الإزالة ٤٣٨١ حالة بمساحة ٢١٨,٢ فدان (تمثل ٥٥,٢% من مجموع حالات الإزالة و٤٠,٣% من مساحة الإزالات بالمحافظة حتى ٢٠١٧م)، بزيادة تقدر بحوالي ٩٢,٢% و٢٥,٠% عن عدد ومساحة الإزالات بالفترة السابقة.

- بالرغم من انخفاض نسبة الإزالات بشكل عام بالمحافظة خلال المرحلة الأولى التي أعقبت الثورة (يناير ٢٠١١م حتى ديسمبر ٢٠١٣م) إلا أنها زادت نسبياً بمراكز منوف والباجور والشهداء وأشمون، حيث أزيل خلالها ما يزيد على ربع العدد الإجمالي لحالات الإزالة بالمراكز الأربعة. وخلال الفترة التالية(حتى مارس ٢٠١٥م) تركزت الإزالات وبشكل واضح في مركزي منوف وبركة السبع، حيث أزيل خلالها ما يزيد على خُمسي(٤١,٥%) عدد حالات الإزالة بالمركز الأول وما يزيد على نصفها (٥٣,٢%) بالمركز الثاني. وخلال الفترة الأخيرة(حتى فبراير ٢٠١٧م)– ونتيجة لإحكام القبضة الأمنية–زاد تنفيذ الإزالات في أغلب مراكز المحافظة، وبخاصة مراكز الشهداء والباجور (٥٨,٤% و٥٨,٧% بكل منهما على التوالي) وبركة السبع وأشمون (٦٣,٦% و ٦٥,١% لكل منهما على التوالي) وتَصدرها جميعاً مركز تلا (٨٣,٤%)، لوحة(٦–٧).

صورة (١) طوخ طنبشا– بركة السبع (٢٠١٥م)

صورة (٢) سبك الأحد– أشمون (٢٠١٥م)

لوحة (٦) حملات إزالة التعديات بمحافظة المنوفية

(نقلاً عن: الصفحة الإلكترونية الرسمية لمحافظة المنوفية)

صورة (١) طريق الحامول– منوف (٢٠١٥م)

صورة (٢) طريق الباجور– شبين الكوم (٢٠١٧م)

لوحة (٧) مبان تم إزالتها على بعض محاور الطرق بمحافظة المنوفية فيما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م

(٦-٣) تقديرات الأراضي اللازمة للتعويض وإجراءات الوقائية المستقبلية:

تحتاج محافظة المنوفية إلى حوالي ١١٩٩٩,٠ فدان بأراضي الاستصلاح الجديدة لتعويض فاقدها من الأراضي الزراعية المتعدى بالبناء عليها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م).

جدول(٢٧) تقدير تكلفة استصلاح أراضي بديلة للمتعدى عليها بمحافظة المنوفية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م)

المركز الإداري	مساحة التعديات بالفدان (٢٠١١-٢٠١٧م)	المساحة اللازمة للتعويض (فدان)(*)	التكلفة (ألف جنيه)(**)
شبين الكوم	٥٥٣,٠٢	١٣٨٢,٥٥	١٣٨٢٥٥,٠
أشمون	١٢١٥,٠١	٣٠٣٧,٥٣	٣٠٣٧٥٢,٥
تلا	٤٤٤,٨٩	١١١٢,٢٣	١١١٢٢٢,٥
الباجور	٤٤٩,٥٢	١١٢٣,٨٠	١١٢٣٨٠,٠
منوف	٨٥٢,٨	٢١٣٢,٠٠	٢١٣٢٠٠,٠
بركة السبع	٣٢٩,٧٤	٨٢٤,٣٥	٨٢٤٣٥,٠
قويسنا	٥٧٨,٨٤	١٤٤٧,١٠	١٤٤٧١٠,٠
الشهداء	٢١٤,٢٩	٥٣٥,٧٣	٥٣٥٧٢,٥
السادات	١٦١,٣٧	٤٠٣,٤٣	٤٠٣٤٢,٥
المحافظة	٤٧٩٩,٤٨	١١٩٩٨,٧٠	١١٩٩٨٧٠,٠

المصدر: من عمل الباحث.

(*) يلزم تعويض الفدان الواحد من الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية ٢,٥ فدان من أراضي الاستصلاح الزراعي (المصدر: محمد جمال سليمان العكل، مرجع سبق ذكره، ص١٩١).

(**) على تقدير تكلفة استصلاح ١٠٠ ألف جنيه/ فدان.

ولتعويض ما تم التعدي عليه من الأراضي الزراعية المنتجة بقطاع المعمور الفيضي بالمحافظة، يمكن تخطيط واستصلاح مساحة كبيرة من الأراضي الصحراوية الواقعة بزمام المحافظة- والتي تمثل ٤٢,٦% من مساحتها- وتقدر التكلفة الإجمالية للأراضي المطلوب استصلاحها بحوالي ١,٢٠ مليار جنيه، جدول (٢٧).

ونظراً لأن النمو السكاني ظاهرة دينامية مستمرة، يتولد عنها زيادة في متطلبات مسطحات الاستخدام السكني؛ لذلك من الضروري البحث عن حلول وقائية تستهدف استيعاب نواتج النمو وتخطيطها بما يضمن حماية الأراضي الزراعية من التعدي عليها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال آليتين:

أولاً: تنظيم البناء داخل الكتل السكنية:

شكلت المباني التي يبلغ ارتفاعها دوراً واحداً ودورين بمحافظة المنوفية ٨١,٠% من مجموع مباني المحافظة (٥١,٤% للمباني المكونة من دور واحد، و٢٩,٦% للمباني المكونة من دورين)[١]. وتشير النسب إلى إمكانيات التنمية العمرانية الرأسية الكبيرة بالمحافظة، والتي يمكن أن تسهم بفاعلية في امتصاص نسبة كبيرة من النمو السكاني، كما أنها بديل جيد للامتداد العمراني الأفقي للسكن على حساب الأراضي الزراعية ولو على المدى القريب.

إلا أن تنظيم البناء داخل الكتل السكنية يتطلب سلسلة من الإجراءات والتعديلات التشريعية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨م لتيسير الإجراءات المطلوبة وتخفيض رسوم تراخيص الإحلال والتجديد للمبانى القديمة داخل الكتل السكنية القديمة للقرى والنجوع والكفور، لإتاحة إمكانية التوسع الرأسى وتخفيض الزحف على الأراضى الزراعية.
- إعادة ترسيم حدود كردونات المدن والقرى بشكل واقعي يتناسب وحالة النمو السكاني للمجتمعات المحلية ومتطلباتها من السكن المستقبلي.
- إلغاء الاستثناءات من حظر البناء على الأراضي الزراعية التى يجيزها قانون الزراعة رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣م.
- عدم السماح بتوصيل المرافق إلى المباني المخالفة المبنية بالتعدي على الأراضي الزراعية.

ثانياً: تفعيل دور الظهير الصحراوي بمركز السادات في امتصاص الزيادة السكانية:

تم إنشاء مدينة السادات بموجب القرار الجمهوري رقم ١٢٣ لعام ١٩٧٨م، وانتقلت تبعيتها من محافظة البحيرة إلى محافظة المنوفية عام ١٩٩١م، وتم إعادة تخطيط المدينة بالمخطط الاستراتيجى العام والمعتمد سنه ٢٠١٠م على مساحة ١٢١

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، النتائج النهائية لتعداد المباني عام ٢٠٠٦م، إصدار نوفمبر ٢٠٠٨م، والنسب من حساب الباحث.

ألف فدان، منها ٧٤ ألف فدان كتلة عمرانية[١].

وقد بلغ عدد سكان المدينة (٢٠٠ ألف نسمة)[٢]، بمتوسط حجم للأسرة (٤,١٢ فرد)[٣]، وبلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة (عن طريق الهيئة والقطاع الخاص) ٣٢١٠٠ وحدة سكنية، أضيف إليها أنماط أخرى من الإسكان[٤].

وعلى صعيد الأراضي السكنية فقد تم تقسيم الأراضي المخططة إلى ١٥٦٤٨ قطعة، جارى عمل المرافق لعدد ٦٥٦٣ قطعة منها. وعند الانتهاء من تنفيذ المخطط الاستراتيجى متوقع أن يتم إضافة ٥٠ ألف قطعة أخرى. كما تضمن مشروع ابنى بيتك بالمدينة عدد ٣٨٥٥ قطعة. هذا بالإضافة إلى تخطيط مساحة ١٠٠٦ فدان لصالح مشروع الإسكان الاجتماعي[٥].

إلا أن المدينة بقطاعها الصحراوي لم تنجح إلى الآن في تخفيف الضغوط السكانية والتقليل من وطـأة التعدي على الأراضي الزراعية بالقطاع الفيضي القديم للمحافظة؛ وذلك لعدة أسباب لعل أهمها ما يلي:

- الجوار الجغرافي والقرب النسبي لمدينة السادات من مـراكز المحافظة القديمة؛ وبصفة خاصـة مراكز القطاع الغربي (تلا– الشهداء– منوف– أشمون)، الأمر الذي أسفر عن رحلات عمل يومية بين القطاعين.
- ثقافة الزحام والارتباط الاجتماعي بين الأسر الزواجية الحديثة والأسر الممتدة (العائلات)، وهو أمر شائع بالمجتمعات العمرانية القديمة بقطاع المعمور الفيضي ومحافظاته.

---

(١) هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، متاح على (http://www.newcities.gov.eg).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد الظروف السكنية، محافظة المنوفية، ٢٠٠٦م.

(٤) من هذه الأنماط: إسكان متوسط بإجمالى ٨٦٤٠ وحدة، تخطيط مساحة ٤٧٦ فدان لمشروع الاسكان الاجتماعى بعدد ١٠ آلاف وحدة، جارى تنفيذ ٤٩٨٠ وحدة إسكان اجتماعى بمعرفة الجهاز(تم الانتهاء من ٣٥٢٠ وحدة)، جارى تنفيذ ٢٠٨٨ وحدة إسكان قومي بمعرفة الجهاز المركزى للتعمير(جارى استلام ١٠٤٤ وحدة). وبانتهاء تنفيذ المخطط الاستراتيجى من المتوقع إضافة ٩٠ الف وحدة سكنية أخرى (المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مصدر سبق ذكره).

(٥) هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، المصدر السابق.

- ارتفاع أسعار الأراضي والوحدات السكنية المطروحة بالمدينة خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ظاهرة "تسقيع" الوحدات السكنية والأراضي والمضاربة العقارية التي تستهدف الربح الاقتصادي وليس السكن والتعمير.

نتائج الدراسة:

- بلغ إجمالي عدد حالات التعدي على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية خلال الفترة (٢٥ يناير ٢٠١١- ٨ فبراير ٢٠١٧م) ١٥٩٨٨٠ حالة، امتدت على مساحة ٤٧٩٩,٥ فدان من الأراضي الزراعية، بكثافة وصلت إلى ٥٧,٩ حالة / كم٢، وبمتوسط مساحي ٠,٧٢ قيراطاً/ حالة.
- ارتبطت أعداد ومساحات التعدي على الأراضي الزراعية بمراكز المحافظة إلى درجة كبيرة بمساحة الزمام الزراعي لكل منها، حيث أظهرت الدراسة ارتباطاً طردياً قوياً بينها بلغت درجته ٠,٨٢ و٠,٩١ لكل منهما على التوالي.
- أظهرت الدراسة ارتباطاً طردياً متوسطاً (٠,٣٧) بين إجماليات الحجم السكاني (٢٠١١م) بوحدات الإدارة المحلية للمحافظة وعدد ومساحة التعديات على الأراضي الزراعية خلال الفترة الأولى التي أعقبت الثورة (٢٥ يناير ٢٠١١م- ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م).
- جاء مركزا منوف وأشمون في صدارة مراكز المحافظة من حيث عدد التعديات بمجموع ٧٤,٣ ألف حالة، بما يمثل ٤٦,٥% من مجموع عدد التعديات بالمحافظة.
- نظراً لحالة الانفلات الأمني التي بلغت ذروتها خلال الفترة الأولى التي أعقبت الثورة (يناير ٢٠١١م حتى ديسمبر ٢٠١٣م) فقد ازدادات التعديات على الأراضي الزراعية، ليبلغ مجموع عدد حالتها ١٣٥,٨٥ ألف حالة، امتدت على ٤,١٧ ألف فدان، بما يمثل ٨٥,٠% من المجموع الكلي لعدد الحالات، ونحو ٨٧,٠% مساحاتها حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م.
- انخفضت معدلات التعدي على الأراضي الزراعية بالمحلات السكنية الحضرية مقارنة بنظيرتها الريفية، حيث بلغ متوسطها بالأولى ١٥,٤ حالة

تعدي/ ألف نسمة، وارتفع بالثانية إلى ٤٢,٤ حالة تعدي/ ألف نسمة؛ ولعل ذلك يرتبط بانخفاض نسبة الحائزين لأراضي زراعية بين سكان المحلات الحضرية، فضلاً عن الارتفاع النسبي في أحجام السكان بها.

- تعددت دوافع التعدي على الأرض الزراعية بين دوافع متعلقة بالجانب الاجتماعي وأخرى متعلقة بالجانب الاقتصادي، وثالثة متعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية والتشريعية. وجاء على رأس الدوافع الاجتماعية رغبة الأسر في تأمين سكن مستقبلي للأبناء(أفاد به ٤٧,٤% من جملة عدد الأسر بعينة الدراسة)، وتصدر الدوافع المتعلقة بالجانب الاقتصادي ارتفاع أسعار تملك وإيجار الوحدات السكنية (أفاد به ٤٥,٤% من جملة الأسر بعينة الدراسة)، وكان من أهم الدوافع المتعلقة بالجانب الإداري انشغال الجهات المختصة بسبب حالة الانفلات الأمني (أفاد به نحو ٤٤,٢% من جملة الأسر بعينة الدراسة).
- أظهرت دراسة خصائص الأسر المتعدية على الأراضي الزراعية انخفاض مساحة مساكنها القديمة، فلم تتجاوز ١٠٠ متر مربع لدى ما يقرب من نصف عدد الأسر بعينة الدراسة (٤٨,٤%)، كما جاء أغلبها من الحجم الكبير الذي يبلغ خمس أفراد فأكثر(٧٨,٠% من جملة عدد الأسر).
- انخفضت نسبة المشتغلين بالزراعة بين أرباب الأسر المتعدية على الأراضي الزراعية فلم تتجاوز ١٦,٥% ، بينما ارتفعت نسبة الحائزين لأراضي زراعية بينهم إلى ٨٦,١% .
- أظهر تحليل خصائص الوحدات البنائية المتعدية بعينة الدراسة وقوع ما يقرب من ثلاثة أخماس الوحدات (٥٨,٥%) بفئة المساحة(١٠٠-٢٠٠ متر مربع)، ويتكون ما يزيد قليلاً على ربع جملة الوحدات (٢٦,٧%) من هيكل خرساني أو تحت التشييد، بينما ارتفعت نسبة الوحدات المكتملة والمشغولة بالسكان إلى حوالي ٥٧,٥%، كذلك ارتفعت نسبة الوحدات التي لا تزال حالتها قيد تقاضي إلى ٧٦,٥% من مجموع عدد الحالات.
- أظهرت الدراسة اتصال نسبة كبيرة من المباني المتعدية على الأراضي الزراعية بمرفقي الكهرباء والمياه، فوفقاً لعينة الدراسة يتصل نحو ٧٢,٣%

من مجموع الحالات بالكهرباء(٩٥,٢% متصل بالشبكة الحكومية و٤,٨% يعتمدون على مولدات كهربائية)، كما يتصل حوالي ٧٤,١% من مجموع الحالات بالمياه (٤٩,٧% متصل بالشبكة الحكومية، و٥٠,٣% يعتمدون على آبار جوفية أو طلمبات حبشية).

- استقطبت محاور الطرق أعداد كبيرة من تعديات الأنشطة الخدمية والإنتاجية؛ نظراً لما توفره من إمكانية وصول سهلة وما تتمتع به من ميزات موقعية. كما ازدادت أعداد مزارع الدواجن زيادة طفرية تقدرها الإحصاءات الرسمية بنحو ٨٠,١% من عدد المزارع القائمة قبل ثورة يناير(٢٠١١م). كذلك اتسعت رقعة تعديات المقابر بشكل كبير (بلغ متوسطة في مركز الباجور ٣٧,١% من المساحة الكلية الحالية للمقابر بالمركز)، بما يشير إلى استهداف نسبة كبيرة من التعديات الربح المادي واستغلال حالة الانفلات الأمني وضعف الرقابة أكثر منها تعبيراً عن حاجة حقيقية ملحة.
- انخفض العدد الإجمالي لحالات التعدي على الأراضي الزراعية التي تمت إزالتها بالمحافظة إلى ٧٩٣٤ حالة، امتدت على ٥٤٠,٨ فدان، بما يمثل ٥% فقط من مجموع حالات التعدي ونحو ١١,٣% من إجمالي مساحتها. وتحسن أداء الأجهزة الأمنية والتنفيذية تدريجياً في إزالة التعديات، فبينما لم تزد نسبة الإزالات خلال الفترة الأولى (من ٢٥ يناير ٢٠١١م حتى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م) عن ٠,٩٤% من جملة التعديات التي شهدتها هذه الفترة، زادت إلى ١١,٧% خلال الفترة الثانية (من ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م حتى ٢٣ مارس ٢٠١٥م)، لتصل إلى حوالي ٩٥,٠% خلال الفترة الأخيرة (من ٢٣ مارس ٢٠١٥م حتى ٨ فبراير ٢٠١٧م).
- تحتاج محافظة المنوفية قرابة ١١٩٩٩,٠ فدان بأراضي الاستصلاح الجديدة لتعويض فاقدها من الأراضي الزراعية المتعدى بالبناء عليها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م)، وتقدر التكلفة الإجمالية للأراضي المطلوب استصلاحها بحوالي ١,٢٠ مليار جنيه.

توصيات الدراسة:

- التوعية المستمرة بخطورة التعديات على الأراضي الزراعية وتهديدها للاقتصاد والأمن الغذائي المصري.
- ضرورة إصدار تشريع مماثل لتشريع الحاكم العسكرى السابق يحظر كافة أشكال التعدي على الأراضي الزراعية وإزالتها فى الحال بمعرفة الجهات الإدارية المختصة وعلى نفقة المخالف.
- ضرورة التمييز بين ما يمكن إزالته من التعديات وتعود معه الأراضي الزراعية المتعدى عليها مرة أخرى صالحة للإنتاج، وبين الإزالة التي ينعدم معها ذلك، على أن تكون الإزالات كاملة وليست صورية، وذلك بأن تشمل القواعد والأساسات الخرسانية لئلا يقوم الأفراد بإنشاء المبانى مرة أخرى عليها.
- تشديد الغرامات المالية إلى أقصى حد ممكن على المتعدين الذين لم تتمكن الجهات المسؤولة من إزالة تعدياتهم، وفرض رسوم خاصة على توصيل المرافق الأساسية للمباني التي تقرر التصالح معها.
- إنشاء دوائر خاصة بالمحاكم تختص بالنظر في قضايا التعديات لسرعة الفصل فيها، وضرورة إعادة القوانين المحددة للعلاقة بين المالك والمستأجر وعدم تحريرها، وإعادة النظر في القوانين الحالية خاصة القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣م وسد الثغرات الموجودة به.
- زيادة غرامات البناء علي الأراضي الزراعية، وفرض رقابة صارمة على القطاع الهندسي بالمحليات والجمعيات الزراعية لمنع تقديم أي تسهيلات للمخالفين، وإلغاء العمل بنظام الممارسة في توصيل مياه الشرب والكهرباء إلى المنازل المتعدية.
- التصدي للتفتت الحيازي، من خلال حظر تسجيل الحيازات ذات المساحات الصغيرة (التي تقل عن ٦ قراريط).

- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وضرورة وجود سياسة سعرية واضحة ومحددة سلفاً ومحفزة للمزارعين، وتفعيل جهازي حماية الأراضي وتحسين الأراضي بوزارة الزراعة.
- سرعة الانتهاء من إعداد الأحوزة العمرانية للقرى والمدن والمناطق التى ليس لها مخطط استراتيجى (كالعزب وغيرها)، لتحديد الأماكن التى يصرح بإقامة المبانى والمنشآت عليها طبقاً للقانون، وتخطيطها بصورة واقعية، تراعي الخصائص الديموغرافية وطبيعة الخريطة السكنية للمجتمعات المحلية.
- تفعيل دور الظهير الصحراوى في جذب وتفريغ الزيادة السكانية بقطاع العمران الفيضي لمحافظة المنوفية شرقي فرع رشيد، عن طريق التوسع فى البناء وتوزيع الوحدات السكنية على مستحقيها والتصدي للتحايلات التي تقع في هذا الشأن.

ملحق (١)

جامعة المنوفية
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

رقم الكود ( )

استمارة استبيان لدراسة

تعديات المباني على الأراضي الزراعية بمحافظة المنوفية

بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١م)

(بيانات الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي)

القرية / المدينة..... مركز.....

بيانات حالة الأسرة:

– إجمالي عدد أفراد الأسرة .....

– مهنة رب الأسرة..... الحالة التعليمية لرب الأسرة (أمي– مؤهل أقل من متوسط– مؤهل متوسط– مؤهل عالي).

– الحيازة الزراعية لرب الأسرة (أقل من ١٥ قيراط/ من ١٥–٣٠ قيراط/ أكثر من ٣٠ قيراط)

بيانات المسكن الحالي الذي تقيم فيه الأسرة:

– مساحة المسكن..... متر مربع.

– نوع المسكن الحالي (منزل – بيت ريفي – شقة في عمارة).

– مادة بناء المسكن الحالي (الطوب اللبن– الطوب الأحمر– الطوب الأبيض– أخرى).

– عدد طوابق المسكن..... طابق، عدد الغرف بالطابق الواحد ..... غرفة.

بيانات <u>المسكن الجديد المتعدي</u> :

– **البعد بين المسكن الذي تقيم فيه الأسرة والمسكن الجديد** (ملتصق بالمسكن الحالي/ أقل من ١ كيلومتر/ ١–٣ كيلومتر– أكثر من ٣ كيلومتر).

– **متوسط سعر المتر المربع في مكان المسكن الجديد**(أقل من ١٠٠٠ جنيه/ من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه/ أكثر من ٢٠٠٠ جنيه)

– **الاستعمال السابق للأرض التي تم التعدي عليها**(بور– أرض زراعية).

– **تم حيازة أرض المسكن الجديد** (بالميراث– بالشراء)، **مساحة المسكن** ..... متر مربع.

– **مادة بناء المسكن الجديد** (الطوب اللبن– الطوب الأحمر– الطوب الأبيض– أخرى).

– **حالة المسكن في الوقت الحالي** (مكتمل ومشغول– مكتمل وخالي– هيكل خرساني أو تحت التشييد).

– **تاريخ البناء** (..... سنة)، **عدد طوابق المسكن**..... طابق.

– **في حالة الإشغال الحالي للمسكن**، ما هو مصدر الكهرباء(.....)، وما هو مصدر مياه الشرب(.....).

– **ما هي دوافـــع التعدي:**

- **دوافع اقتصادية**(رخص أسعار الأراضي– ارتفاع القيمة الإيجارية للوحدات السكنية – انخفاض قيمة العائد من الأراضي الزراعية– ارتفاع أسعار المستلزمات وأجرة العمالة الزراعية– السكن بجوار الأرض لمتابعتها– الاستثمار الاقتصادي والرغبة في إقامة مشروع يحقق عائد).
- **دوافع اجتماعية**(ضيق المسكن الحالي وزيادة عدد أفراد الأسرة– تأمين احتياجات الأسرة من السكن في المستقبل– عودة المهاجرين من أصل ريفي للمعيشة بين الأهل في الريف).
- **دوافع إدارية**(انشغال الجهات المختصلة بسبب حالة الانفلات الأمني– سهولة توصيل مرافق المياه والكهرباء للمباني المخالفة– غياب الرقابة والفساد والحسوبية بالمحليات– البطء في الفصل في القضايا المتعلقة بالبناء على الأراضي الزراعية).

– **الوضع القانوني الحالي للمسكن الجديد**(مخالصة أو تصالح – محضر– إزالة).

<u>شكراً لحسن تعاونكم</u>

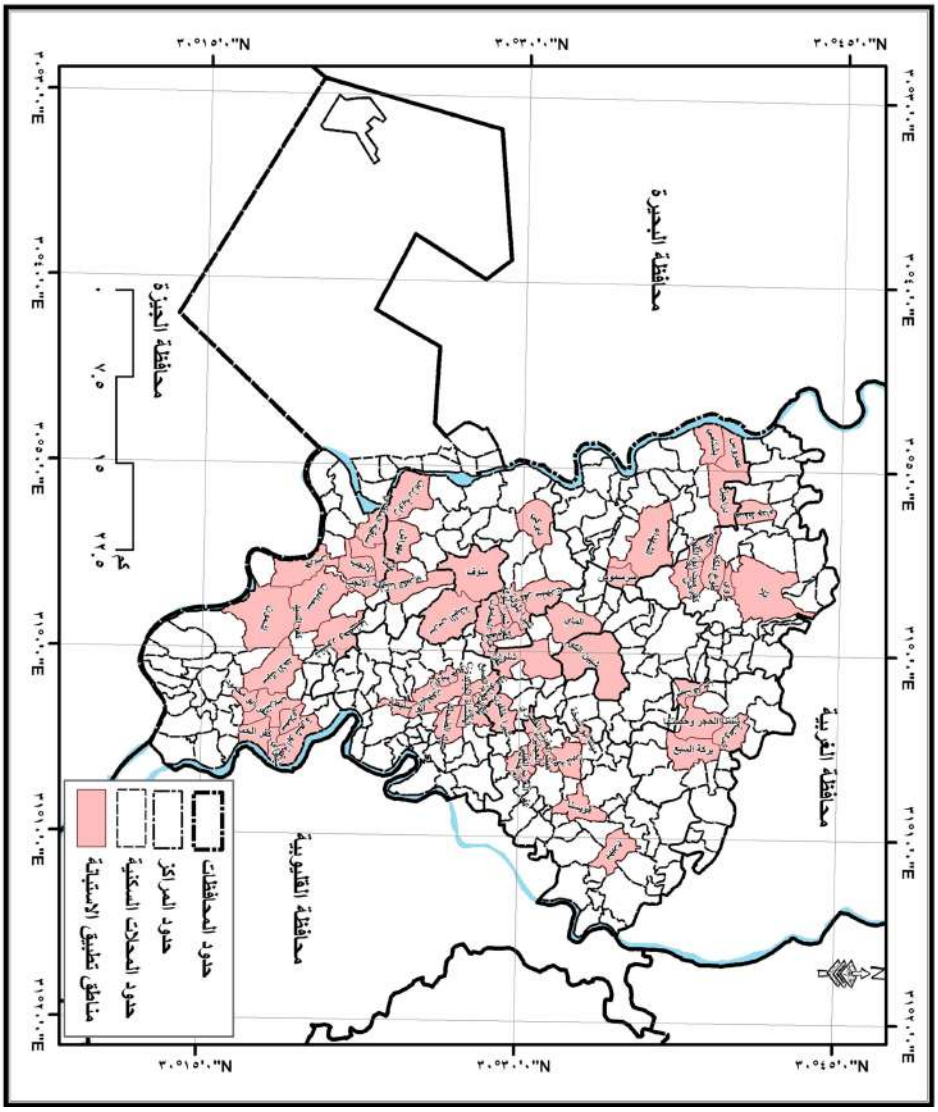

ملحق (٣) التوزيع الجغرافي لمناطق الدراسة الميدانية (تطبيق استمارة الاستبيان)

(قائمة المصادر والمراجع)

أولاً: مصادر الدراسة:

١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، النتائج النهائية لتعداد المباني عام ٢٠٠٦م، إصدار نوفمبر ٢٠٠٨م.

٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج الأولية لتعداد السكان، محافظة المنوفية، ٢٠١٦م.

٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء، النتائج النهائية لتعداد الظروف السكنية، محافظة المنوفية، ٢٠٠٦م.

٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان، محافظة المنوفية، ٢٠٠٦م.

٥) مديرية الزراعة بمحافظة المنوفية، إدارة حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، سنوات مختلفة.

٦) مديرية الزراعة بمحافظة المنوفية، الإدارة الزراعية بمنوف، قسم حماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٤م.

٧) وزارة الدولة لشؤون البيئة، جهاز شؤون البيئة، قطاع الإدارة البيئية، دليل الاشتراطات البيئية لمشروعات تربية الدواجن، يناير ٢٠٠٧م.

٨) وزارة الزراعة، الإدارة العامة للأراضي، الحصر التصنيفي للتربة بمحافظة المنوفية، ١٩٦٨م.

٩) وزارة الزراعة، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

ثانياً: المراجع العربية وغير العربية:

١) أحمد خالد علام، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢) إسماعيل إبراهيم الشيخ، اقتصاديات الإسكان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٢٧، الكويت، ١٩٨٨م.

٣) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان،الجزء الأول، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥م.

٤) راوية محسوب النبي عبد الجليل، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مدينة طنطا– دراسة جغرافية، مجلة بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ٣٧، ٢٠١٥م.

٥) سيد أحمد قاسم، تعديات المباني على الأراضي الزراعية بمحافظة القليوبية – دراسة تطبيقية لمركز شبين القناطر خلال الفترة من يناير ٢٠١١– يناير ٢٠١٤ (تحليل جغرافي)، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي، ٢٢– ٢٤ مارس ٢٠١٦م، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط.

٦) سيد أحمد قاسم، مشكلة تعديات المباني على الأراضي الزراعية في مصر عقب ثورة يناير ٢٠١١م حتى يناير ٢٠١٣م– حالة قرية كفر الشرفا القبلي (قليوبية): دراسة في جغرافية الريف، مجلة بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد ٣٤، ٢٠١٤م.

٧) عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الأبعاد الجغرافية لمشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في قريتي بسطرة ومنشأة نصار بمركز دمنهور، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الحادي والستون، الجزء الأول، ٢٠١٤م.

٨) عبد الفتاح السيد عبد الفتاح، الزحف الحضرى على الأراضى الزراعية فى محافظة المنوفية: دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

٩) علاء المحمدي سليم، النمو العمراني وأثره في تناقص الرقعة الزراعية– دراسة تطبيقية على نماذج بمحافظة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ١٩٩٩م.

١٠)عماد سامي يوسف أحمد، زحف العمران على الأراضي الزراعية بمركز أسيوط: دراسة جغرافية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد ٩٤، يوليو ٢٠١٣م.

١١) فاطمة صابر الدسوقي، أثر التعديات العمرانية على الأراضي الزراعية بقرى مركز قويسنا باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٤م.

١٢) فتحي محمد مصيلحي، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١، المشكلة السكانية ومستقبل مصر، دار الماجد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٣) فتحي محمد مصيلحي، المنوفية– طاقات بشرية متجددة وسقوف تنموية متغيرة، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، ٢٠٠٣م.

١٤) مجدي شفيق السيد صقر، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م– تحليل جغرافي لظاهرة الانفلات العمراني على طريق المنصورة– الزقازيق، ندوة "جغرافية العمران في محافظة دمياط"، قسم الجغرافيا، كلية الآداب بدمياط، جامعة المنصورة، مارس ٢٠١٢م.

١٥) محمد جمال سليمان العكل، تقييم الآثار الاقتصادية للتوسعات في الاستخدامات الحضرية على الأراضي الزراعية (دراسة حالة محافظة المنوفية)، ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ٢٠١٤م.

١٦) محمد سالم إبراهيم سالم مقلد، الضغط السكاني وأثره على الرقعة الزراعية بالدلتا المصرية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الستون، الجزء الثاني، ٢٠١٢م.

١٧) محمد عبد السلام حسين، التقويم التنموي للمقابر وعلاقتها بالكتلة العمرانية في كبريات قرى مركز العدوة– دراسة جغرافية تطبيقية، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات البيئية (جامعة أسيوط)، ٢٢– ٢٤ مارس ٢٠١٦م.

١٨) معهد التخطيط القومي، تفاعلات المياه والمناخ والإنسان فى مصر (إعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم ٢٧١).

١٩) موسى فتحي عتلم، مشكلات الأراضي الزراعية في محافظة المنوفية بين فرعي النيل– دراسة في الجغرافيا الزراعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠٠٨م.

٢٠) نرمين أحمد شكري، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمركز أطفيح، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

21) El-Hefnawi,A.I, "Protecting" agricultural land from urbanization or "Managing" the conflict between informal urban growth while meeting the demands of the communities (Lessons learnt from the Egyptian policy reforms), Available at: (http://siteresources.worldbank.org).

22) Smith,S.E.et al, Assessment and Monitoring of Sedimentation in the Aswan High Dam Reservoir Using Landsat Imagery, Hydrological of Remote Sensing and Remote Data Transmission, Proceedings of the Hamburg Symposium, August 1983,IAHS Publ .No.145.

23) Zaghloul,S.S, Consideration of the Agricultural Problems as A Base of Water Resource Management in Egypt, Seventeenth International Water Technology Conference, IWTC17, stanbul, 5-7 November 2013.

Abstract

The Encroachment of Buildings on Agricultural land in Menoufia Governorate after the 25th of January Revolution

Encroachments on agricultural land in Egypt highly rose after the Revolution of the 25th of January, 2011. This was attributed to many social and economic motives, the absence of security, lack of authority of the law in removing illegal buildings, and remissiveness of some of the responsible agencies.

From the 25th of January, 2011 up to February 8, 2017, about 159880 cases of encroachment took place in Menoufia Governorate, on an area of 4799.5 acres of agricultural land. The official elimination of abuses was confined to 5.0% of the total cases; about 11.3% of its area.

The highest percentage of encroachment on agricultural land occurred in the first years after the Revolution of the 25th of January, 2011 until December 24, 2013. During this period, about 85.0% of the total number of encroachments took place, on about 87.0% of the total area. Menouf and Ashmon administrative divisions came first in the Governorate;representing46.5%of the total number of encroachments.

The present study consists of six sections. The first discusses the geographical distribution and evolution of the number of encroachments on agricultural land. The second section studies the influences and motives of encroachment on agricultural land. The third section deals with the circumstances and characteristics of the cases. The fourth and fifth section presents models of encroachment at the level of settlements, linear axes and qualitative patterns. The last section discusses ways of protecting agricultural land and tackling encroachments, estimating the economic losses of encroachments. It also evaluates the efforts to remove encroachments, compensation procedures and future prevention against encroachment against agricultural lands.

The paper recommends decisive removal of encroachments, especially land which could be returned for production. Also, the paper recommends enactment of legislations similar to those of the former military ruler prohibiting all forms of encroachment on agricultural land.